



دولة فلسطين

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

دراسات إحصائية من منظور النوع الاجتماعي
التعليم، تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، المنشآت،
التعليم العالي وسوق العمل



PCBS

أيلول/ سبتمبر، 2021

تم إعداد هذا التقرير حسب الإجراءات المعيارية المحددة في ميثاق الممارسات
لإحصاءات الرسمية الفلسطينية 2006



© صفر، 1443هـ - أيلول، 2021.
جميع الحقوق محفوظة.

في حالة الاقتباس، يرجى الإشارة إلى هذه المطبوعة كالتالي:

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2021. دراسات إحصائية من منظور النوع الاجتماعي - التعليم، تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، المنشآت، التعليم العالي وسوق العمل. رام الله - فلسطين.

جميع المراسلات توجه إلى:

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

ص.ب. 1647، رام الله P6028179 - فلسطين

هاتف: 2 2982700 (970/972)

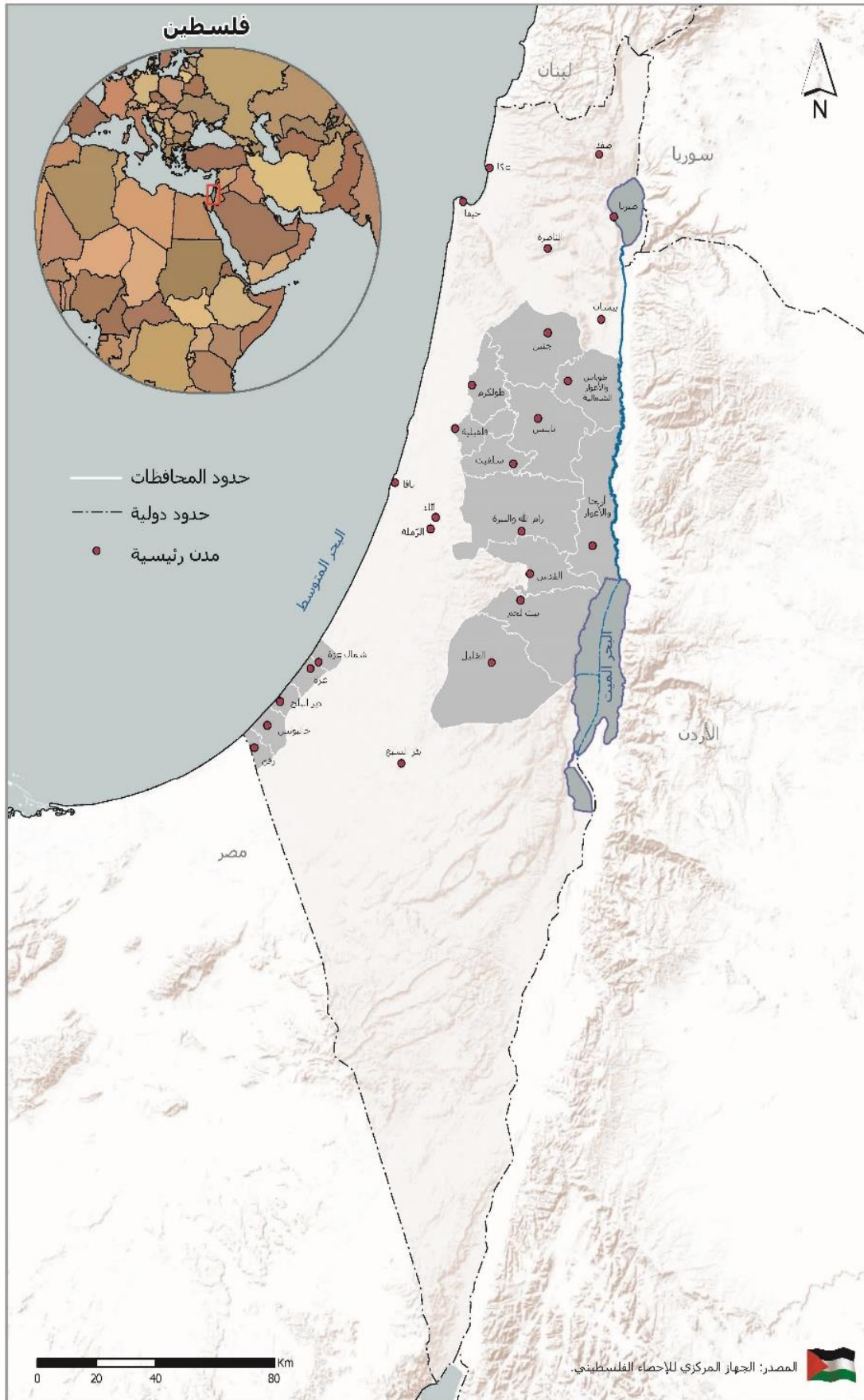
فاكس: 2 2982710 (970/972)

الرقم المجاني: 1800300300

بريد إلكتروني: diwan@pcbs.gov.ps

صفحة إلكترونية: <http://www.pcbs.gov.ps>

الرقم المرجعي: 2582



شكر وتقدير

يتقدم الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بالشكر والتقدير لكل من ساهم في اخراج هذه الدراسات الهامة الى النور ان كان ذلك بالإعداد أو المراجعة الفنية أو التدقيق اللغوي.

كما يتقدم الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بخالص الشكر والتقدير الى الباحثين في معهد دراسات المرأة في جامعة بيرزيت الذين قاموا بإعداد هذه الدراسات.

تم اعداد هذه النشرة "دراسات إحصائية من منظور النوع الاجتماعي - التعليم، تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، المنشآت، التعليم العالي وسوق العمل" بدعم من الوكالة الإيطالية للتعاون الإنمائي ضمن مشروع "دعم مؤسسات مراعاة النوع الاجتماعي وتمكين المرأة ضمن خطة العمل الوطنية 2017 - 2022، "SI-GEWE" منحة رقم 11279.

ما يرد في هذه النشرة من آراء، يعبر عن وجهة نظر المؤلفين ولا يعكس بالضرورة موقف أو سياسات الوكالة الإيطالية للتعاون الإنمائي. كما أن الوكالة الإيطالية للتعاون الإنمائي غير مسؤولة عن أي معلومات غير دقيقة أو تشهيرية، أو عن أي سوء استخدام للمعلومات الواردة.



**AICS- Agenzia Italiana per la
Cooperazione allo Sviluppo**

Sede di Gerusalemme

Mujeer Eddin Street, 2

Sheikh Jarrah- Jerusalem

Tel: +972 (0) 2 532 74 47

Fax: +972 (0) 2 532 29 04

www.gerusalemme.aics.gov.it

فريق العمل

• إعداد الدراسات

معهد دراسات المرأة - جامعة بيرزيت

أ. فصل التعليم في فلسطين من منظور النوع الاجتماعي: أ. رلى أبو دحو

ب. فصل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في فلسطين من منظور النوع الاجتماعي: د. إصلاح جاد

ت. فصل المنشآت في فلسطين من منظور النوع الاجتماعي: أ. سمر قسيس

ث. فصل العلاقة بين التعليم العالي وسوق العمل في فلسطين من منظور النوع الاجتماعي: د. لينة معاري ود. نداء

عواد

• تدقيق معايير النشر

حنان جناجره

• الترجمة والتحرير

إكرام نشاطة

علاء الدين سلامة

• المراجعة الأولية

مهيرة قنداح

فاتن أبو قرع

نهاية عودة

مصطفى خوجا

• المراجعة النهائية

خالد ابو خالد

عناية زيدان

• الإشراف العام

د. علا عوض

رئيسة الجهاز

قائمة المحتويات

الصفحة	الموضوع
	المقدمة
13	الفصل الأول: التعليم في فلسطين من منظور النوع الاجتماعي
13	1.1 ملخص تنفيذي
15	Executive Summary 2.1
17	3.1 مقدمة تاريخية
18	4.1 التعليم العام الأهداف والغايات
19	5.1 رياض الأطفال: الاستثمار المبكر لبناء الانسان الفلسطيني
21	6.1 التعليم العام للجنسين: بين مطرقة المجتمع وسندان سوق العمل
24	7.1 التعليم المهني: إعادة انتاج للأدوار التقليدية للمرأة
28	8.1 الخاتمة
29	9.1 التوصيات
29	10.1 المراجع
31	الفصل الثاني: تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في فلسطين من منظور النوع الاجتماعي
31	1.2 ملخص تنفيذي
33	Executive Summary 2.2
34	3.2 مقدمة
35	4.2 استعراض واقع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في فلسطين
37	5.2 الادبيات والدراسات السابقة
39	6.2 تحليل الاستمارة المستخدمة لتقييم وضع قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في فلسطين
41	7.2 اقتراح مؤشرات جديدة لتقييم وضع قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من منظور النوع الاجتماعي
43	8.2 تقديم بعض الاقتراحات والتوصيات لجعل سياسات تنمية قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أكثر استجابة لحاجات النوع الاجتماعي
44	9.2 المراجع

الصفحة	الموضوع
47	المنشآت في فلسطين من منظور النوع الاجتماعي
47	الفصل الثالث:
47	1.3 ملخص تنفيذي
49	Executive Summary 2.3
51	3.3 مقدمة
52	4.3 المرجعيات والدراسات السابقة
53	5.3 الواقع الاقتصادي في فلسطين
55	6.3 المنشآت الفلسطينية
59	7.3 الخاتمة
60	8.3 التوصيات
60	9.3 المراجع
62	10.3 الملاحق
65	العلاقة بين التعليم العالي وسوق العمل في فلسطين من منظور النوع الاجتماعي
65	الفصل الرابع:
65	1.4 ملخص تنفيذي
67	Executive Summary 2.4
69	3.4 مقارنة العلاقة بين التعليم العالي والعمل من منظور النوع الاجتماعي
69	4.4 التعليم العالي الفلسطيني
71	5.4 سوق العمل الفلسطيني
72	6.4 معضلة التعليم العالي والعمل والنوع الاجتماعي
75	7.4 التعليم العالي، تخصصاته والنوع الاجتماعي
77	8.4 البطالة، التعليم والنوع الاجتماعي
80	9.4 البطالة، التخصصات الدراسية والنوع الاجتماعي
82	10.4 المراجع
83	11.4 الملاحق

المقدمة

يعمل الجهاز ومنذ تأسيسه على توفير البيانات الإحصائية المصنفة حسب الجنس، وقد تم تطوير عمله تماشياً مع مفهوم النوع الاجتماعي الذي يقوم على أساس أن تمكين المرأة لا يتطلب إحداث الانقلاب على الرجل ولكن يأتي من خلال تعزيز دور المرأة الاقتصادي وتمكينها من دخول سوق العمل وإيجاد الإطار التشريعي والاقتصادي لعملها وبالتالي المساواة في التعليم وفرص العمل والأجور والتدريب، فالمرأة عنصر أساسي في التنمية، والنهضة الوطنية لا يمكن إحداثها من خلال الرجل منفرداً سواء على الصعيد السياسي أو الاجتماعي، ولذلك فإن تمكين المرأة اجتماعياً وسياسياً واقتصادياً هو شرط أساسي لقيام نهضة وطنية وتنمية شاملة.

لهذا فإن عملية تحليل البيانات الإحصائية من منظور النوع الاجتماعي تأتي من قناعة بأن الرجال والنساء مختلفين من حيث المكانة والأدوار والمسؤوليات داخل الأسرة وداخل المجتمع، ومختلفان من حيث إمكانياتهم للوصول للموارد والمصادر والتحكم بها، ومن حيث اختلاف احتياجاتهما واهتماماتهما، وأن هذه الاختلافات الجندرية تتقاطع من البنى الاجتماعية.

تستند هذه الدراسة في تحليلها من منظور نقدي وجندري لتقارير إحصائية تحليلية تمت بعد تنفيذ التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 2017، بحيث تم قراءة البيانات الظاهر والخفي منها، وتم مراجعتها بطريقة متعمقة لفهم القضايا المطروحة والبحث عما ينقص من المعلومات، بهدف تقديم تحليل مبني على النوع الاجتماعي لبيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني المتعلقة بالتعليم وتكنولوجيا المعلومات والاتصال، والمنشآت، والتعليم العالي وسوق العمل.

يتضمن هذا التقرير أربعة فصول تحليلية من منظور النوع الاجتماعي، حيث يشمل الفصل الأول التعليم في فلسطين، بينما يحتوي الفصل الثاني على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في فلسطين، ويستعرض الفصل الثالث المنشآت في فلسطين، وأما الفصل الرابع فيتطرق إلى العلاقة بين التعليم العالي وسوق العمل في فلسطين.

نأمل أن نكون قد وفقنا في سد فجوة إضافية من الفجوات المعلوماتية، وإن نكون قد أسهمنا في توفير أحد المراجع الأساسية للإحصاءات الرسمية الفلسطينية لخدمة المسيرة التنموية وصناع القرار في مختلف مواقعهم لصياغة القرارات والخطط على أسس مهنية علمية في مجال تمكين المرأة الفلسطينية والمساواة بين الجنسين من أجل إحداث التغيير الاجتماعي باتجاه العدالة الاجتماعية.

والله ولي التوفيق،،،

د. علا عوض
رئيسة الجهاز

أيلول، 2021

الفصل الأول

التعليم في فلسطين من منظور النوع الاجتماعي

1.1 ملخص تنفيذي

- شكل التعليم العالي وانتشاره في المجتمع الفلسطيني الضمانة للأسرة الفلسطينية لمستقبل أبنائها ومن اجله تقوم بالادخار والتوفير لتعليمهم، حيث تشير الاحصاءات الى ان نسبة الحاصلين على شهادة بكالوريوس فأعلى للعام 2017 قد بلغت 18.4% للإناث، و16.2% للذكور، تشير أيضاً الى ارتفاع معدلات الالتحاق بالتعليم لمن هم 6 سنوات فأكثر في فلسطين، وأيضاً تشير بانخفاض معدلات الأمية، على مدى العقود الماضية لدى الفلسطيني.
- هناك 81,316 طفلاً وطفلة في رياض الأطفال في الضفة الغربية و69,534 طفلاً وطفلة في رياض الأطفال في قطاع غزة.
- قامت وزارة التربية والتعليم بإتباع سياسة افتتاح صف تمهيدي في بعض المدارس الحكومية منذ العام الدراسي 2013-2014 حيث في العام الدراسي 2017-2018 بلغ عددها 146 روضة حكومية في الضفة الغربية و13 روضة حكومية في قطاع غزة.
- هناك إشكالية جدية في الربط بين عدد رياض الأطفال الحكومية مقابل عدد رياض الأطفال الخاصة، حيث تبلغ عدد رياض الأطفال الحكومية 159 روضة فقط في جميع المحافظات، بالمقابل بلغت رياض الأطفال الخاصة والتي تعتبر غير مجانية 1,795 روضة بواقع 1,117.
- تقيد إحصاءات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني الى أن معدلات التحاق الطلبة في رياض الأطفال في فلسطين (الضفة الغربية وقطاع غزة)، تشكل 54.2 وتشمل جميع الطلبة الملتحقين في رياض الأطفال سواء الخاصة أو الحكومية.
- وجود فجوة جنديرية ذات أهمية او تحتاج لمعالجة حيث بلغت معدلات الذكور 54.3، والإناث 54.1، ما يعني ان الفرصة متاحة لكل من الذكور والإناث للالتحاق برياض الأطفال.
- يشكل التعليم الأساسي والثانوي النواة الأساسية لتعليم وتثنية الأجيال المتعاقبة، فيه يتلقى الطلبة اساسيات العلوم المختلفة، والاهم في هذه المرحلة يتبلور وعي الفرد، وتتشكل منظومة القيم الانسانية والمجتمعية، والعلاقة مع الآخر، وفيه تتحدد التوجهات المستقبلية للتعليم العالي والمهنة التي يرغب الفرد الالتحاق بها.
- على مستوى فجوة النوع الاجتماعي، ترتفع مؤشرات الالتحاق بالتعليم للذكور والإناث وعلى مستوى الإناث فهي اعلى منها لدى الذكور، فيما معدلات التسرب منخفضة أكثر من الذكور، الا ان الامية اعلى من الامية لدى الذكور.
- تتسع الفجوة عبر تراجع أكبر للذكور عنه للإناث والتي زادت في التعليم الثانوي، حيث تشير الإحصاءات حول الافراد اللذين مؤهلهم التعليمي "ثانوي" بأن نسبة الافراد الذكور (15 سنة فأكثر) انخفضت من 22.1% الى 22.0% بين العامين 2007 و2017، بينما زادت نسبة الافراد الإناث (15 سنة فأكثر) من 22.5% الى 24.8% بين العامين 2007 و2017.

- التراجع في الالتحاق بالتعليم أو انتهاء الثانوية لدى الذكور مع الإناث له أسباب يعود إلى أن القدرة على الاستمرار بالتعليم مرتبطة بالأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في علاقة جدلية، حيث تشهد السنوات الأخيرة، أوضاع اقتصادية سيئة ومعدلات بطالة عالية بين المتعلمين وغيرهم، ما يدفع الطلبة الذكور للتسرب من المدارس نحو سوق العمل، وبحيث يكون تقدير العائلة أن التعليم لا يضمن وظيفة بينما سوق العمل خاصة في المشاريع الإسرائيلية متوفر ومردوده المادي أعلى من سوق العمل المحلي.
- يفضل المجتمع الوظائف المرتبطة أكثر في الأدوار الإيجابية للمرأة مثل التعليم والصحة، وبالتالي تصبح هناك حاجة للإناث بإكمال تعليمهن حتى ما بعد الثانوي، والسوق أساساً مفتوح أمام الذكور بحكم نوعية العمل في البناء والخدمات.
- تعد البطالة بشكل عام في فلسطين من الأعلى في العالم حسب تقرير منظمة العمل الدولية حيث وصلت معدلات البطالة إلى 28.4% للعام 2017.
- هناك إشكالية جدية حيث أغلب الإناث يلتحقن بالتعليم الأكاديمي والفرع الأدبي تحديداً وبلغت 80.2%، مقابل 73.9% للذكور للعام 2017، فيما يتوزع الذكور على كافة التخصصات وبنسب أعلى في التخصص العلمي 18.3% مقابل 15.7% للإناث وللعام 2017. الأمر فيما يتعلق بفروع المهني والتقني حيث يتواجد الذكور أكثر من الإناث.
- بلغت نسبة الإناث إلى الذكور في المرحلة الثانوية في الفرع الصناعي في قطاع غزة 0.6 (60 أنثى لكل 100 ذكر) وفي الضفة والغربية 0.12 (12 أنثى لكل 100 ذكر)، ولكن في الوقت نفسه لا يوجد أفرع للتعليم الزراعي أو الفندقي أو التكنولوجي في قطاع غزة للعام حسب بيانات وزارة التربية والتعليم للعام 2018/2017، يتضح أن الفرع الصناعي في قطاع غزة متواجد ونسبة تواجد الإناث أعلى منه في الضفة، بينما تغيب التخصصات الأخرى بما فيها الزراعية رغم وجود زراعة في القطاع.
- إلى أن توزيع الطلبة على التخصصات المختلفة يعود بالدرجة الأساسية على الأدوار المتوقعة للجنسين والتي تتلاءم بالمحصلة مع أدوار النوع الاجتماعي المتوقعة من الجنسين حيث تميل الإناث إلى تخصصات العلوم الإنسانية واما الذكور فيتوزعون بين التخصصات المختلفة.
- المشكلة الأساسية التي تعكس فجوة في النوع الاجتماعي بين الجنسين هي نوعية التخصصات التي يتأهل بها كل من الذكور والإناث، حيث ضعف التوجه وتشجيع التخصصات المهنية والتقنية وهي الأنسب لسوق العمل، وما زال التوجه نحو التخصصات العلمية خاصة فرع العلوم الإنسانية هو السائد في التعليم، ما يعني المزيد من الخريجين/ت لا تتناسب تخصصاتهم/ن سوق العمل وهذا ينعكس على معدلات البطالة العالية في تخصصات العلوم الإنسانية لكل من الذكور والإناث مع ارتفاع أعلى للإناث.
- فما زالت النظرة التقليدية القائمة على التمييز في الأدوار والمكانة بين الرجل والمرأة هي السائدة في توجهات التعليم، حيث يفضل المجتمع التخصصات في العلوم الإنسانية التي تقضي لوظيفة التعليم للإناث، على قاعدة الأنسب لأدوارها الإيجابية كأم وزوجه، دون الاعتبار والنظر لها كشريكه ومشاركة أساسية في سوق العمل ولها حق اختيار نوعية التخصص ومن ثم الوظيفة التي تود الالتحاق بها. حيث يعتبر التعليم هو من امتداد للأدوار الإيجابية والرعاية التي يعتبرها المجتمع خاصة بالمرأة.

1.2 Executive Summary

Education in Palestine from a Gender Perspective

- The form of higher education and its spread in the Palestinian society is the guarantee for the Palestinian household that ensures the future of its children. For it, the Palestinian household saves money for their education. Statistics indicate that the percentage of holders of a bachelor's degree or higher for the year 2017 reached 18.4% for females, and 16.2% for males. Statistics also indicate the high rates of enrollment in education for those aged 6 years and above in Palestine, and indicate a decrease in illiteracy rates over the past decades among Palestinians.
- There are 81,316 children in kindergartens in the West Bank and 69,534 children in kindergartens in Gaza Strip.
- The Ministry of Education is following the policy of opening a preparatory class in some public schools since the scholastic year 2013-2014, where in the 2017-2018 scholastic year there were 146 public kindergartens in the West Bank and 13 public kindergartens in Gaza Strip.
- There is a serious problem in linking the number of public kindergartens with the number of private kindergartens, as the number of public kindergartens is only 159 in all governorates, while the number private kindergartens, which are not free of charges, reached 1,795 kindergartens, at a rate of 1,117.
- Statistics of the Palestinian Central Bureau of Statistics indicate that the enrollment rates of students in kindergartens in Palestine (West Bank and Gaza Strip), constitute 54.2 and include all students enrolled in kindergartens, whether private or governmental.
- There is a significant gender gap that needs to be addressed, as the rates of males reached 54.3 and females 54.1, which means that both males and females have the opportunity to be enrolled in kindergarten.
- Basic and secondary education are the pillars of education and upbringing of successive generations, in which students receive the basics of various sciences, and the most important thing at this stage is that the awareness of the individual, the system of human and social values, and the relationship with the other, are all formed. In this stage, the future directions of higher education and jobs that the individual wishes to join are determined.
- At the level of the gender gap, indicators of enrollment in education rise for males and females, and at the female level they are higher than for males, while dropout rates are lower than the males, but illiteracy rate is higher for females than males.
- The gap widens through a greater decline for males than for females, which increased in secondary education. Statistics on individuals with a "secondary" educational qualification indicate that the percentage of males (15 years and above) decreased from 22.1% to 22.0% between 2007 and 2017, while the percentage of female individuals (15 years and above) increased from 22.5% to 24.8% between 2007 and 2017.
- The decline in the enrollment rates in education or the completion of secondary school among males and females has reasons due to the fact that the ability to continue education is linked to the economic, political and social conditions in a dialectical relationship, as the recent years are witnessing bad economic conditions and high unemployment rates among the educated and others, which pushes male students to drop out from schools to the labor market, were the household deems that education does not guarantee a job for them, while the labor

market, especially in the Israeli projects, is available and its financial returns are higher than the local labor market.

- Society prefers jobs related more to women's reproductive roles, such as education and health; therefore, there is a need for females to complete their education until post-secondary, and the market is basically open to males due to the nature and type of work in construction and services.
- Unemployment rate in Palestine is the highest in the world according to the ILO, where the unemployment rate in Palestine reached 28.4% in 2017.
- Most of females join the academic education, especially the human sciences branch, where the percentage reached 80.2% for females compared to 73.9% for males in 2017. While males are distributed among all specializations, but with higher percentages at the scientific specialization with 18.3% compared to 15.7% for females in 2017. Whilst males are enrolled more than the females in the vocational and technical branches.
- The ratio of females to males in the secondary stage in the industrial branch in Gaza Strip was 0.6 (60 females for every 100 males) and it was in the West Bank 0.12 (12 females for every 100 males). However, there are no branches of agricultural, hotel or technological education in Gaza Strip according to the data of the Ministry of Education for the year 2017/2018, it is clear that the industrial branch in Gaza Strip is available and the percentage of females enrolled in it is higher than in the West Bank, while other specializations, including agriculture, are absent despite the presence of agriculture in Gaza Strip.
- The distribution of students into different specializations is mainly due to the expected roles for both sexes, which are in effect compatible with the expected gender roles for both sexes, as females tend to specialize in human sciences, while males are distributed among different specializations.
- The main problem that reflects a gender gap between the sexes is the nature of the specializations in which both males and females qualify, as the encouragement of enrolling in vocational and technical specializations, which are most suitable for the labor market, and the tendency towards scientific specializations, especially the human sciences, is still dominant in education. It means more graduates whose specializations do not match the labor market and this is reflected in the high unemployment rates in the human sciences for both males and females, with a higher rise for females.
- The traditional perspective based on the discrimination in roles and status of females and males is the common perspective in education directions. The society prefers the specialization of human sciences that female graduates end up as teachers, according to the females reproductive part as a mother and a wife, without looking at her as a partner and key participant in the labor market, and without taking into consideration female's right to choose the type of major and the job she would like to join. The education and its jobs are considered an extension of the females' reproductive and caring roles that the society considers them suitable and only work for women.

3.1 مقدمة تاريخية

تشير الإحصاءات المختلفة بارتفاع معدلات الالتحاق بالتعليم لمن هم 6 سنوات فأكثر في فلسطين، وتعد مرتفعة وفقاً للمعايير الإقليمية والدولية.¹ وأيضاً تشير بانخفاض معدلات الأمية، على مدى العقود الماضية لدى الفلسطينيين²، وفي نظرة تاريخية للوقوف على أسباب توجه الفلسطينيين للتعليم، يعتبر الباحث حسني شحادة، ان الفلسطينيين تاريخياً اهتموا بالتعليم حتى ما قبل النكبة، فقد كان هناك مئات المدارس والمعاهد.³

الا انه ومع النكبة، وحيث وجد الفلسطيني نفسه مشرداً ولجئاً، في فلسطين وخارجها، فقد لجأت الاسرة الفلسطينية الى التعليم كوسيلة للحماية واستثمار في رأس المال البشري، وذلك في محاولة لتحسين ظروفها ووسيلة لبقائها. وقد ساهمت وكالة الغوث وتشغيل اللاجئين في حينه في الاقبال على التعليم عبر فتح مدارس للاجئين وتوفير احتياجات التعليم. والذي ارتبط أيضاً بالتحاق اعداد كبيرة من الفتيات في التعليم، وحسب إحصائية لوكالة الغوث تفيد انه منذ العام 1966 حظيت الفتيات بفرص تعليم الى أن وصلت الان الى حوالي نصف الطلبة هم من الفتيات ونسبة 52.2%.⁴

بالمقابل فقد شكل التعليم العالي وانتشاره في المجتمع الفلسطيني الضمانة للأسرة الفلسطينية لمستقبل أبنائها ومن اجله تقوم بالادخار والتوفير لتعليمهم، وذلك على الرغم من عدم قدرة السوق المحلي لاستيعاب الاعداد الهائلة والمتراكمة سنوياً من الخريجين/ت⁵. حيث تشير إحصاءات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني الى ان نسبة الحاصلين على شهادة بكالوريوس فأعلى للعام 2017 قد بلغت 18.4% للإناث، و16.2% للذكور، فيما نسب البطالة وحسب تقرير منظمة العمل الدولي بلغ 28.4%.⁶

ومع تطورات الحياة والحاجة للمزيد من التعليم، تطور أيضاً قطاع التعليم العالي والجامعات الفلسطينية، حيث أنشأت أول جامعة في فلسطين وهي جامعة بيرزيت في العام 1972، وللمفارقة فإن جامعة بيرزيت كانت نتاج تطور لنواة مدرسة البنات التي اسست في العام 1924⁷، في إشارة للاهتمام المبكر لدى الفلسطينيين لتعليم الاناث. وعليه فإن التعليم وتطوره في فلسطين ارتبط بالنكبة وتبعاتها، والاحتلال وسياساته، فكان هو أداة مركزية للحماية الاجتماعية والوطنية. واكملت الجامعات هذا الدور في إطار التحدي الفلسطيني لمواجهة سياسات الاحتلال في التجهيل ودفع الفلسطيني كعامل غير ماهر في سوق العمل لديه.⁸

إن القفزة الأساسية في مجال التعليم خاصة المدرسي كانت مع نشوء السلطة الفلسطينية وتسلمها مسؤولية التعليم في آب 1994، ولكن للأسف فقد تسلمته من الاحتلال قطاعاً متهاكاً ومستلباً وغير متطور، ومقيد في إمكانية انشاء نظام تعليمي

¹ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2020. التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت، 2007، 2017. الخصائص التعليمية في الأراضي الفلسطينية، 2007، 2017. رام الله_فلسطين.

² المصدر السابق.

³ شحادة، حسني. التعليم في فلسطين: لتعليم بعد النكبة. مجلة التربية ع86، ص96-100 1988. اللجنة الوطنية القطرية للتربية والثقافة والعلوم.

⁴ الصفحة الالكترونية لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينية في الشرق الأدنى <https://www.unrwa.org/ar/what-we-do/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B9%D9%84%D9%8A%D9%85> تاريخ الدخول 2020/11/10.

⁵ محمد، جبريل. بطة، هند. التعليم العالي الفلسطيني بين الحق فيه وفوضى السوق. مركز بيسان للبحوث والاثراء. 2019.

⁶ الجهاز المركزي للإحصاء. مصدر سبق ذكره.

⁷ الصفحة الالكترونية لجامعة بيرزيت <https://www.birzeit.edu/ar/about/history/chronology> تاريخ الدخول 2020/11/10

⁸ أبو ركيه، طلال. ليبرالية التعليم في سياق التجربة الفلسطينية. مجلة تسامح ع60+61 حزيران 2018.

بديل يعزز التفكير النقدي للواقع السياسي والاجتماعي والاقتصادي الجديد⁹. وقامت بصياغة وتطوير استراتيجيات وسياسات تنموية لمؤسسات التعليم بتوجيه ودعم محلي ودولي¹⁰.

يسعى هذا الفصل واستناداً لمؤشرات وخصائص التعليم الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الى تحليل واقع التعليم وفرصه وإمكانياته لدى المجتمع الفلسطيني. بالتركيز على التعليم من مرحلة ما قبل المدرسي والاساسي حتى الثانوي. وبرؤية جندرية تحاول فهم فرص كل من الاناث والذكور ضمن هذا الواقع التعليمي ومخرجاته. آخذاً بالاعتبار معدلات الالتحاق ونوعية التعليم، وتوجهات التخصصات المختلفة. ومدى وملاءمتها للاحتياجات الجندرية والمجتمعية.

4.1 التعليم العام الأهداف والغايات

تحدد وزارة التربية والتعليم المنطلق الأساس للخطة الاستراتيجية 2017-2022، حيث يندرج التعليم في صميم خطة التنمية المستدامة لعام 2030، ويشكل عنصراً من الاعتراف بأهمية دور التعليم، تسلط خطة التنمية على تحقيق جميع أهداف التنمية المستدامة. وتم تسليط الضوء على التعليم كهدف قائم بذاته، حيث ان الهدف 4 للتنمية المستدامة ينص على (ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع، وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع)¹¹.

تشير الخطة الاستراتيجية لقطاع التعليم للأعوام 2017-2020 لوزارة التربية والتعليم العالي الفلسطيني، والمرتبطة بأهداف التنمية العالمية المستدامة 2030، ومستعينة بأجندة السياسات الوطنية المرتبطة بالتعليم والتي عنوانها التعليم الجيد والشامل للجميع، لثلاث غايات مركزية:

- الغاية الأولى: ضمان التحاق آمن وشامل وعادل في التعليم على مستويات النظام جميعها.
- الغاية الثانية: تطوير أساليب وبيئة تعليم وتعلم متمحورة حول الطالب.
- الغاية الثالثة: تعزيز المساءلة، والقيادة المبنية على النتائج، والحكومة والإدارة.

وتعتبر الوزارة ان الأولويات موجهة نحو، التعليم المبكر، تحسين الالتحاق والبقاء في التعليم، وتحسين نوعية التعليم، ومن ثم ان تؤدي مخرجات التعليم الى المشاركة في سوق العمل.

تتحدث الاستراتيجية بالتفصيل عن علاقة تحقيق الأهداف بالمساواة والعدالة الجندرية سواء في تقديم الخدمة أو في النتائج المرجوة عند استكمال تحقيق الاستراتيجية مع العام 2020، بينما في الاطلاع على الإحصاءات المختلفة والمتعلقة بالتعليم والصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني نرى في العلاقة مع الأهداف ما يمكن ان يؤشر الى الابعاد الجندرية في أهداف التعليم ضمن الاستراتيجية للوزارة. وعليه سيتم مناقشة محاور الاستراتيجية وأهدافها انطلاقاً من النتائج الإحصائية

⁹ كتاب، ايلين. التعليم تحت الاحتلال من منظور جنسوي، في عقد خطر: الملف الثاني لقضايا المرأة في الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين 2000-2010. معهد دراسات المرأة، جامعة بيرزيت.

¹⁰ أبو عواد، نداء. التعليم والنوع الاجتماعي في الأراضي الفلسطينية في ظل السلطة الفلسطينية 1994-1999. معهد دراسات المرأة، جامعة بيرزيت. 2003.

¹¹ وزارة التربية والتعليم، 2020. الخطة الاستراتيجية لقطاع التعليم 2017-2022.

http://www.moehe.gov.ps/Portals/0/MOEHE_Resources/%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%B7%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D8%AA%D9%8A%D8%AC%D9%8A%D8%A9%202017-2022.pdf?ver=2017-12-19-022713-

993 تم الدخول بتاريخ 2020/11/27.

وعلاقتها في العدالة الجنديرية. وعلى مستويات التعليم العام ويشمل مراحل التعليم ما قبل المدرسي، التعليم الابتدائي، الثانوي. فيما لم يتم التوسع والتطرق للتعليم ما بعد العام، وسيتترك للتقرير الخاص بالتعليم وسوق العمل.

5.1 رياض الأطفال: الاستثمار المبكر لبناء الانسان الفلسطيني

تعد مرحلة التعليم ما قبل المدرسي والتي يطلق عليها رياض الأطفال وتهتم بالأطفال ما بين عمر 3-5 سنوات وتشمل صفوف البستان والتمهيدي الذي يليه لاحقاً التعليم المدرسي النظامي، ويستطيع الطلبة وفق سياسات وزارة التربية والتعليم الالتحاق بالصف الأول في عمر 5.5 سنوات كأحد أدنى.

وضمن التزامات الوزارة المختلفة والخاصة بمرحلة التعليم ما قبل المدرسي، ترى الوزارة ان من التزاماتها "تشجيع على توفير عام واحد على الأقل من التعليم قبل الابتدائي الجيد والمجاني والإلزامي، وعلى تمكين جميع الاطفال من التمتع بفرص التنمية والرعاية والتربية الجيدة في مرحلة "الطفولة المبكرة". وبالتالي تعتبر الوزارة ان من أهدافها للاستراتيجية الحالية زيادة اعداد الطلبة الملحقين في رياض الأطفال.

تفيد نتائج مسح التعليم للعام الدراسي 2018/2017 بأن هناك 1,263 روضة أطفال في الضفة الغربية، 691 روضة أطفال في قطاع غزة. وحول عدد الطلبة في رياض الاطفال فقد بينت النتائج أن هناك 8,1316 طفلاً وطفلة في رياض الأطفال في الضفة الغربية و534, 69 طفلاً وطفلة في رياض الأطفال في قطاع غزة. وقد قامت وزارة التربية والتعليم بإتباع سياسة افتتاح صف تمهيدي في بعض المدارس الحكومية منذ العام الدراسي 2013-2014 حيث في العام الدراسي 2017-2018 بلغ عددها 146 روضة حكومية في الضفة الغربية و13 روضة حكومية في قطاع غزة. وأشارت نتائج المسح ان عدد الاطفال الملحقين في هذه الرياض قد بلغ 2,954 طفلاً وطفلة منهم 1,409 ذكور و1,545 اناث في الضفة الغربية، اما في قطاع غزة فقد كانوا 331 طفلاً وطفلة منهم 136 ذكور و195 اناث¹².

تفيد إحصاءات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني الى أن معدلات التحاق الطلبة في رياض الأطفال في فلسطين (الضفة الغربية وقطاع غزة)، تشكل 54.2 وتشمل جميع الطلبة الملحقين في رياض الأطفال سواء الخاصة أو الحكومية. (الجدول ادناه)

جدول 1: معدلات الالتحاق في رياض الأطفال للسكان الفلسطينيين (3 - 5) سنوات حسب آحاد العمر والجنس

والمنطقة، 2017¹³

آحاد العمر	فلسطين			الضفة الغربية			قطاع غزة		
	كلا الجنسين	ذكور	اناث	كلا الجنسين	ذكور	اناث	كلا الجنسين	ذكور	اناث
3	15.2	15.1	15.3	18.2	18.1	18.2	11.4	11.2	11.6
4	66.8	67.0	66.6	65.3	65.4	65.2	68.9	69.2	68.6
5	79.1	79.4	78.7	75.9	76.4	75.4	83.3	83.6	83.1
المجموع	54.2	54.3	54.1	54.0	54.1	53.9	54.5	54.5	54.4

¹² وزارة التربية والتعليم، 2020 الكتاب الإحصائي التربوي السنوي للعام الدراسي 2018/2017. رام الله - فلسطين.

¹³ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2020، التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت، 2017. النتائج النهائية للسكان - التقرير التفصيلي. رام الله - فلسطين.

وكي نستطيع تحليل وفهم مدى الاهتمام بالتعليم ما قبل المدرسي وضرورات تطويره في الخطط الاستراتيجية المستقبلية، نحتاج التعمق في تفاصيل هذه الإحصائيات من حيث تقسيمها ما بين رياض أطفال حكومية يفترض انها تقدم خدماتها مجانية وتحت شعار التعليم الإلزامي وللجميع. مقابل رياض الأطفال الخاصة كخدمات مقدمة من غير الحكومة ومدفوعة الثمن عبر الأقساط الشهرية او السنوية، سنجد ان هناك إشكالية قائمة في محدودية ما تقدمه الحكومة بخصوص التعليم ما قبل المدرسي من حيث عدد الرياض والطلبة الملتحقين بها.

وتشير الإحصائيات التفصيلية الى ان هناك إشكالية جدية في الربط بين عدد رياض الأطفال الحكومية والمرتبطة بأهداف الخطة الاستراتيجية والتي من المفترض ان تقدم تعليم مجاني وجيد، مقابل عدد رياض الأطفال الخاصة، وحسب الكتاب الإحصائي التربوي السنوي للعام 2018/2017 تبلغ عدد رياض الأطفال الحكومية 159 روضة فقط في جميع المحافظات، وتوزيع 146 في المحافظات الشمالية مقابل 13 في المحافظات الجنوبية. بالمقابل فقد بلغت رياض الأطفال الخاصة والتي تعتبر غير مجانية 1,795 روضة بواقع 1,117 في المحافظات الشمالية و678 روضة في المحافظات الجنوبية. ما يعني ذلك ان التعليم ما قبل المدرسي ما زال في مراحله الأولى رغم مرور حوالي 11 عاما على توجهات الوزارة لفتح رياض أطفال، والتي بلغت وكان قد بلغت عددها 42 في العام 2014، فيما المخطط ان يكون هناك صف تمهيدي في كل مدرسة مع العام 2020، حسب تصريح محمود السعدي مدير عام التعليم العام في حينه.¹⁴

وفيما تعتبر الوزارة في خطتها الاستراتيجية للعام 2017-2020 ان احدى التزاماتها بفتح على الأقل صف واحد ما قبل المدرسي والذي يسمى تمهيدي فإن الأرقام لا تشير انه حتى اللحظة أي العام الدراسي 2020 ان هناك صف واحد تمهيدي على الأقل في كل مدرسة.

فإن الأرقام التفصيلية تشير ورغم التزام الوزارة بفجوة عالية على مستوى عدد الطلبة بين رياض الأطفال الحكومية والخاصة، حيث يبلغ عدد طلبة التمهيدي الحكومي 3,160، موزعين على 2,862 في المحافظات الشمالية، بينما 298 في المحافظات الجنوبية، مقابل عدد طلبة التمهيدي في الرياض الخاصة 90,566 موزعين على 49,668 في المحافظات الشمالية و40,898 في المحافظات الجنوبية.

وان كانت أهداف الوزارة بتهيئة شمولية للأطفال لتمكينهم الانتقال الى المرحلة الأساسية، فإن هذه الفجوة تؤثر الى فرص غير عادلة ما بين الأطفال في سن التعليم غير المدرسي، وهذا يتبع الوضع الاقتصادي والمعيشي للأسرة، حيث يحظى الأطفال من العائلات ذوي الدخل العالي على فرصة الحاق أبنائهم وتهيئتهم في رياض الأطفال، بكل ما يعنيه هذا من بداية تطوير وانماء لقدرات الطفل المعرفية والادراكية واللغوية. بحيث ينتقل للتعليم الرسمي وهو لديه أرضية جيدة مقارنة بالأطفال لعائلات دخلها منخفض ومحدود ولا تمتلك الفرصة لذلك.

وهذا الوضع يتعزز في التقسيم الجغرافي ما بين الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث تشير الأرقام ان في الضفة الغربية عدد الرياض سواء الحكومي او الخاص يفوق كثيرا عددها في قطاع غزة 146 روضة في الضفة الغربية مقابل 13 في قطاع غزة للعام 2018/2017، والتي حتى لا تتناسب مع معدلات السكان ما بين الضفة الغربية وغزة، حيث بلغ عدد السكان في

¹⁴ <https://www.wattan.net/ar/news/91074.html> تم الدخول في 2020/11/25.

الضفة الغربية 2.88 مليون نسمة، و1.90 مليون نسمة في قطاع غزة حسب تعداد السكان.¹⁵ وهذا أيضا يؤشر لفرص أفضل للأطفال في الضفة الغربية عنها في قطاع غزة.

ولكن وحسب معايير الوزارة في اختيار المنطقة أو المدرسة لافتتاح صف تمهيدي فيها. أن تكون في مناطق مهمشة. أن تكون المنطقة لا يوجد فيها رياض أطفال. أن تكون مدرسة أساسية دنيا. وفيها صف فارغ وبيئة الروضة مناسبة لتأهيلها من أجل إضافة حمامات وساحة خاصة للتمهيدي¹⁶. وضمن هذه المواصفات تم اختيار مدرستين في كل مديرية لفتح صف تمهيدي، وهذا من حيث النيات الاختيار بحيث تكون واضحة واختيار المناطق المهمشة أساسا والتي لا يوجد فيها أي نوع من الروضات سواء الحكومية أو الخاصة. وهذا جيد، ولكن لم تراعي هذه المعايير حجم المديرية المختلفة وعدد المدارس فيه، ولا يذكر ان كانت مدارس مختلطة أو للذكور أو الإناث كل على حدا. ان إعطاء فرص متساوية حسب المعايير السابقة، لا تعني العدالة في توزيع المصادر المحدودة أساسا أي صفي تمهيدي لكل مديرية، فقد تكون منطقتهم مهمشة في مديرية أفضل حالا في المقياس من منطقة تعد جيده في منطقة أخرى، فبعض الأرياف خاصة في جنوب الضفة الغربية تعد نسب الفقر والظروف أصعب منها في الوسط، أيضا مقارنة الواقع المعيشي للضفة الغربية مقارنة بقطاع غزة. وما يؤشر لذلك النسب الواردة هنا حول عدد الروضات وصفوف التمهيدي بين الضفة الغربية وقطاع غزة.

فيما لا يوجد هناك فجوة جندرية ذات أهمية أو تحتاج لمعالجة حيث بلغت معدلات الذكور 54.3، والإناث 54.1، ما يعني ان الفرصة متاحة لكل من الذكور والإناث للالتحاق برياض الأطفال وهي نسبة متوافقة مع نسبة الذكور للإناث 103.4 وفق إحصاءات السكان للعام 2020.¹⁷

فيما تشير هذه الأرقام، ان نسب الالتحاق برياض الأطفال ليس فقط متاح بصورة أكبر لذوي الدخل الأعلى، ولكن أيضا تبقى النسب منخفضة ولا تتجاوز نصف عدد الأطفال في سن الالتحاق برياض الأطفال. مع ملاحظة ان نسب من هم في صف التمهيدي أعلى بكثير ممن هم في صف بستان، وهذا يعود لتركيز الوزارة على صف التمهيدي كخطوة أولى عن المراحل المبكرة من ذلك يتوافق مع قدرات الوزارة استحداث صفوف جديدة، وأيضا قد يعود الى تزايد الاهتمام في عملية تعليم الأطفال في مراحل مبكرة، وأيضا في وجود أمهات عاملات، وهذه تحتاج لمزيد من الدراسة بمعنى اين تضع المرأة العاملة اطفالها هل في روضة سواء حكومية أو خاصة، ام تستعين بالعائلة للرعاية كالجدة.

6.1 التعليم العام للجنسين: بين مطرقة المجتمع وسندان سوق العمل

يشكل التعليم الأساسي والثانوي النواة الأساسية لتعليم وتثنية الأجيال المتعاقبة، فيه يتلقى الطلبة اساسيات العلوم المختلفة، والا هم في هذه المرحلة يتبلور وعي الفرد، وتتشكل منظومة القيم الانسانية والمجتمعية، والعلاقة مع الآخر، وفيه تتحدد التوجهات المستقبلية للتعليم العالي والمهنة التي يرغب الفرد الالتحاق بها.

¹⁵ الجهاز المركزي للإحصاء الصفحة الإلكترونية. <http://www.pcbs.gov.ps/postar.aspx?lang=ar&ItemID=3182> تم الدخول في 2020/11/28

¹⁶ وزارة التربية والتعليم العالي، دولة فلسطين تقييم تجربة وزارة التربية والتعليم العالي افتتاح صفوف رياض أطفال تمهيدي في المدارس الحكومية. الإدارة العامة للتخطيط التربوي، دائرة الدراسات والمعلومات، قسم الدراسات تشرين أول / 2017.

¹⁷ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني الصفحة الإلكترونية http://www.pcbs.gov.ps/site/lang_ar/881/default.aspx#PopulationA تم الدخول في

2020/11/28.

وعلى المستوى الجندي، فإن التعليم العام يعكس أيضاً توجهات وثقافة المجتمع نحو الجنسين، بالمقابل يفترض أن تعكس سياسات الوزارة رؤيتها للمساواة والعدالة الجنديّة، عبر خلق الفرص لكلا الجنسين في تحديد مسار حياتهم على ضوء التعليم المتحصل.

وفي نظرة على رؤية الوزارة في تقييمها لإداء التعليم ووضعه تسجل الاستراتيجية الوطنية للتعليم 2017-2020 التالي:

"لقد أصبح إصلاح التعليم وتحسين نوعيته، والبحث عن حلول لمشاكل النظام التعليمي بؤرة اهتمامنا، وخاصة في ضوء شكاوى الطلبة والمعلمين والمديرين وأولياء الامور للمجتمع الفلسطيني بمستوياته كل ومؤسسات التعليم العالي وأصحاب العمل من ضعف مخرجات التعليم وجودته، وكثرة المقررات، وصعوبة الامتحانات، وعدم قدرتها على قياس إمكانيات الطالب وكفاياته، والتركيز على الحفظ والتلقن، والهدر التعليمي والتسرب، ومشاكل المباني المدرسية، والتجهيزات، وطرق التدريس، وسلوك الطالب، وأساليب التقويم وغيرها من مشاكل العملية التعليمية، إضافة إلى عدم وجود ارتباط بين ما يتعلمه الطلبة واحتياجات سوق العمل، وعدم وضوح دور التعليم في التنمية الحقيقية للمجتمع . وأصبح ذلك حديثاً على جميع المستويات السياسية والتربوية والاجتماعية، في محاولة لإعادة توجيه جماعيا الساعة وهما النظام التعليمي ووضعه على المسار الصحيح الذي يواكب التغيرات العالمية والتوجهات التربوية الحديثة للنهوض بالمجتمع الفلسطيني، وبناء جيل يمتلك المهارات والصفات والمعرفة والقيم؛ قادراً على تنمية الحياة، وإنتاج العلوم، وحل المشكلات." 18

هذه الإشكالات وغيرها دفعت الوزارة بتعديل التزاماتها وأهدافها للتعليم الأساسي والثانوي، فقد اعتبرت الهدف العام للتعليم الاساسي هو ضمان الخدمة التعليمية العادلة المتركزة حول الطالب في جميع المدارس الأساسية، وتنمية مهاراتهم وقدراتهم العلمية التعليمية واستمرارها.

وعليه، فإن هذه العملية والمرتبطة بأهداف التنمية 2030، تتطلب بالضرورة تتبع نوعية التعليم وتوجهاته المختلفة والمعوقات امام الطلبة ذكورا واناثا. في مرحلة التعليم العام تحديا في المرحلة الثانوية، لما تكتسب من أهمية في تحديد توجهات الفرد المستقبلية للتعليم الجامعي او لسوق العمل وتحديد المهنة لاحقا.

في اضاءه على بعض الاحصائيات في ملف التعليم للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، نسجل معدلات التحاق عالية في التعليم مقارنة بالإحصائيات العالمية والعربية، وتؤكد على ذلك الباحثة علا أبو زيد¹⁹ حيث تشير ان معدلات اللامية والالتحاق بالتعليم ما زالت في اغلب البلدان العربية منخفضة رغم الارتفاع في السنوات الأخيرة، سواء على مستوى معدلات الالتحاق العام، او معدلات الامية، او على مستوى فجوة النوع الاجتماعي بين الذكور والاناث، والذي على ضوءه تشير بوجود فقر معرفي تعاني منه النساء مقارنة بالرجال والذي تتميز به الدول الأكثر فقرا ومصادر مادية محدودة توظف للتعليم، وهذا يعني مشكلتين رئيسيتين للإناث الامية، والتسرب من المدارس.

على مستوى فلسطين الحال مختلف حيث ترتفع مؤشرات الالتحاق بالتعليم للذكور والاناث وعلى مستوى الاناث فهي اعلى منها لدى الذكور، فيما معدلات التسرب منخفضة أكثر من الذكور، الا ان الامية اعلى من الامية لدى الذكور.

18 الاستراتيجية الوطنية للتعليم، مصدر سبق ذكره.

19 أبو زيد، علا. تمكين المرأة العربية والمنظومة المجتمعية الابوية: ما مدى التغيير الحاصل لصالح المرأة؟ الشرق الأوسط المتغير: نظرة جديدة إلى الديناميكيات العربية ص. 199-

232. مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان.

جدول 2: معدلات الالتحاق بالتعليم للسكان الفلسطينيين (6 سنوات فأكثر) حسب الفئة العمرية والمنطقة والجنس 2017، 2007²⁰

المجموع	الفئة العمرية				الجنس	المنطقة	السنة
	18 سنة فأكثر	17 - 16	15 - 10	9 - 6			
45.2	12.5	81.5	96.5	98.6	كلا الجنسين	فلسطين	2007
45.1	12.7	77.4	95.4	98.6	ذكور		
45.2	12.4	85.9	97.7	98.6	إناث	الضفة الغربية	2007
43.6	11.7	80.3	96.3	98.5	كلا الجنسين		
43.0	11.3	74.6	95.0	98.4	ذكور	قطاع غزة	2007
44.2	12.1	86.3	97.5	98.5	إناث		
47.5	13.8	83.2	96.9	98.8	كلا الجنسين	قطاع غزة	2007
48.1	14.9	81.2	95.9	98.7	ذكور		
46.9	12.8	85.3	97.9	98.8	إناث	فلسطين	2017
38.7	10.0	77.0	96.1	97.7	كلا الجنسين		
37.5	8.9	68.1	94.3	97.5	ذكور	الضفة الغربية	2017
40.0	11.2	86.4	98.0	97.9	إناث		
36.8	9.5	74.7	95.7	97.7	كلا الجنسين	قطاع غزة	2017
35.0	7.9	63.8	93.7	97.5	ذكور		
38.6	11.0	86.1	97.8	97.8	إناث	قطاع غزة	2017
41.7	10.9	80.7	96.7	97.8	كلا الجنسين		
41.2	10.4	74.9	95.2	97.6	ذكور	قطاع غزة	2017
42.2	11.4	86.8	98.2	98.1	إناث		

ما يلفت الانتباه ليس معدلات الالتحاق العالية، ولكن تراجع معدلات الالتحاق ما بين الأعوام 2007-2017، وعلى مستوى فجوة النوع الاجتماعي، توشّر الأرقام، الى تراجع في الالتحاق الذكور على مستويات التعليم العام المختلفة حتى الثانوي. وهي مرتبطة أيضا بارتفاع معدلات التسرب لدى الذكور عنها للإناث.

وفي محاولة لفهم أسباب هذا التراجع في الالتحاق بالتعليم او انتهاء الثانوية لدى الذكور وبتوسع فجوة النوع الاجتماعي مع الإناث، تشير العديد من الدراسات بأن القدرة على الاستمرار بالتعليم مرتبطة بالأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في علاقة جدلية، حيث تشهد السنوات الأخيرة، أوضاع اقتصادية سيئة ومعدلات بطالة عالية بين المتعلمين وغيرهم، ما يدفع الطلبة الذكور للتسرب من المدارس نحو سوق العمل، وبحيث يكون تقدير العائلة ان التعليم لا يضمن وظيفة بينما سوق العمل خاصة في المشاريع الإسرائيلية متوفر ومردوده المادي اعلى من سوق العمل المحلي. وهذا السوق أساسا مفتوح امام الذكور بحكم نوعية العمل في البناء والخدمات. فيما يفضل المجتمع الوظائف المرتبطة أكثر في الادوار الإنجابية للمرأة مثل التعليم والصحة، وبالتالي تصبح هناك حاجة للإناث بإكمال تعليمهن حتى ما بعد الثانوي²¹، ما يفسر اتساع الفجوة عبر تراجع أكبر للذكور عنه للإناث والتي زادت في التعليم الثانوي، وتشير الإحصاءات حول الافراد اللذين مؤهلهم التعليمي "ثانوي" بأن نسبة الافراد الذكور (15 سنة فأكثر) انخفضت من 22.1% الى 22.0% بين العامين 2007 و2017، بينما زادت نسبة الافراد الإناث (15 سنة فأكثر) من 22.5% الى 24.8% بين العامين 2007 و2017²².

²⁰ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2020. خصائص التعليم بين أفراد المجتمع الفلسطيني 2007، 2017. رام الله- فلسطين.

²¹ كتيب، ايلين. 2010. التعليم تحت الاحتلال: منظور جنسوي، في عقد خطر الملف الثاني لقضايا المرأة في الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين (2000-2010). معهد دراسات المرأة - جامعة بيرزيت.

²² الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2020. خصائص التعليم بين أفراد المجتمع الفلسطيني 2007، 2017. رام الله- فلسطين.

وبالتالي سيكون من الخطأ الاستنتاج ان نسب معدلات التعليم الأعلى للإناث تعني تغيراً مجتمعياً في الرؤية حاصلًا على مكانة المرأة وعلى أدوار النوع الاجتماعي المختلفة. ان التغيير هو لجهة تقدير الاحتياجات المختلفة للنوع الاجتماعي والتي في المحصلة تصب لصالح الرجل كعميل ورب للأسرة، فيما النساء معيلات ثانويات، تبرز الأهمية لعملمهن في اسناد العائلة كدخل إضافي، وحيث ان سوق العمل المحلي بطابعه خدماتي تبرز الحاجة للتأهيل الدراسي وللشهادة، هذا كله سيظهر بشكل واضح وجلي لاحقاً في الحديث عن توجهات التعليم والتخصص المختلفة لكل من الذكور والإناث. وتراجع نسبة التعليم للذكور هو مؤشر لتراجع الحالة الاقتصادية وطبيعة سوق العمل الذي وللمرة الأولى يؤثر بشكل مباشر على خيارات التعليم في المجتمع الفلسطيني لدى الذكور وتفضيل سوق العمل على التعليم، والذي يتطلب تدخلات مؤسسية حكومية لجهة تحسين سوق العمل المحلي.

ان هذه الفجوة وتراجع نسب الطلبة في المرحلة الثانوية وخاصة للذكور يتناقض مع اهداف وغايات الاستراتيجية الوطنية للتعليم والتي تسعى الى "زيادة نسبة الانتقال(البقاء) للطلاب والطالبات من المرحلة الأساسية إلى المرحلة الثانوية من (89.7%) في العام 2015 الى (92.5%) في نهاية الخطة الاستراتيجية لقطاع التعليم 2022".²³ ويتطلب إجراءات جديّة وإعادة تقييم لأسباب التسرب من هذه المرحلة وهي الثانوية.

7.1 التعليم المهني: إعادة انتاج للأدوار التقليدية للمرأة

تزايد في العقود الأخيرة التطور التقني والمعلوماتي والاتصالي، وفي ظل الاقتصاد المعولم وتقسيم العمل العالمي خاصة لدول الجنوب، ما دفع بالضرورة الملحة للمزيد من اعتماد التعليم والتأهيل المهني والتقني للعاملين في سوق العمل، وبالتالي اضحى التعليم المهني والتقني مهماً لكل دولة تسعى لتحقيق التنمية الاقتصادية والمجتمعية، بحيث يسهم التعليم والتدريب المهني في إعداد الكادر البشري المؤهل بالخبرات والقدرات للالتحاق بسوق العمل.²⁴

فلسطين ليست استثناء، بل ان واقع الاقتصاد الفلسطيني الضعيف والتابع، والمحكوم بسياسات الاحتلال والتضييق على فرص تطوره وتوسعه، وسيطرة الاحتلال على الأرض والسماء والمعابر والحدود، يعيق أي محاولات للتنمية وتحسين فرص تطور الاقتصاد. ويجعل سوق العمل محدود من حيث القدرة على استيعاب الأيدي العاملة، وأيضاً لنوعية العمل المقدم، ما يعني ان زيادة المؤهلات الأكاديمية لا تعني بالضرورة فرص عمل أفضل. وهذا يمكن تلمسه من معدلات البطالة العالية تحديداً على مستوى النوع الاجتماعي حيث تزيد لدى المتعلمات عن المتعلمين.

وتعد البطالة بشكل عام في فلسطين من الأعلى في العالم حسب تقرير منظمة العمل الدولية حيث وصلت معدلات البطالة الى 28.4% للعام 2017.²⁵

²³ وزارة التربية والتعليم، الخطة الاستراتيجية لقطاع التعليم 2017-2022.

http://www.moehe.gov.ps/Portals/0/MOEHE_Resources/%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%B7%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D8%AA%D9%8A%D8%AC%D9%8A%D8%A9%202017-2022.pdf?ver=2017-12-19-022713-

²⁴ 993 تم الدخول بتاريخ 2020/11/30.

²⁴ حمدان، عاصم، الكيلاني، انمار. أسباب عزوف الطالبات عن التعليم التقني في فلسطين. الجمعية الأردنية للعلوم التربوية. المجلة التربوية الأردنية. م3، ع3، 2018.

²⁵ الجهاز المركزي للإحصاء، مصدر سابق.

لذا وفي اقتصاد سمته الأساسي خدماتي وصناعات خفيفة، تبرز الأهمية القصوى لتأهيل يتناسب وهذا الوضع، من هنا تأتي أهمية الاستثمار في التعليم المهني والتقني وقد خصصت وزارة التربية والتعليم الهدف الرابع في الاستراتيجية 2017-2020، للتعليم المهني والتقني، والذي تهدف منه: تهيئة خريجين أكفاء من برنامج التعليم المهني للانتقال للمرحلة الجامعية والحياة العملية وسوق العمل. ومن أهم غايات البرنامج أيضا زيادة نسبة الدخول إلى التعليم المهني والتقني من (2.1%) مجموع طلاب وطالبات الصف العاشر الأساسي (ذكور %4.2، إناث %0.6) في العام 2015) إلى (4.5% ذكور، إناث %1) في نهاية العام 2022. إلا أن حتى اللحظة لا تشير الإحصائيات إلى أن هذه الاستراتيجية على طريق تحقيق ما تصبو له سواء رفع أعداد الطلبة الملتحقين في التعليم المهني والتقني، أو لغاية جسر فجوة النوع الاجتماعي بين الذكور والإناث.

وفي نظرة على الإحصائيات المتعلقة في توزيع ونسب الطلبة في التخصصات المختلفة للثانوية العامة، سنجد ارتفاع في الالتحاق بالفرع الأدبي مقابل تراجع الالتحاق بالعلمي، وارتفاع طفيف في الفرع التجاري بينما هناك تراجع على مستوى التخصصات التقنية والمهني. وما زالت معدلات الالتحاق بهذه الفروع دون الهدف المرجو منها، ما يعني أن الاستراتيجية لم تحقق ما تصبو إليه. فإذا كان %77.2 من الطلبة هم بالفرع الأدبي، فأى نوع من المخرجات ستقودنا إلى الالتحاق في التعليم الجامعي أو الدبلوم وبالمحصلة هل هذا التأهيل يحتاجه سوق العمل.

وقد تكون هناك مجموعة من العوامل المتداخلة لهذا الوضع، منها محدودية مجالات التدريب المهني والصورة النمطية الثقافية التي ترى أن التخصص العلمي أو التخصصات الأكاديمية تمنح مكانة وقيمة اجتماعية أفضل، حيث المهن التي تتطلب مهارات يدوية في مكانة أدنى، وتجذب الطلبة الأقل تحصيل أكاديمي فقط، ولا يفضلها الأهل²⁶.

أما على مستوى فجوة النوع الاجتماعي هناك إشكالية -جديدة تواجه الإناث في هكذا تخصصات فحتى اللحظة تشير الإحصائيات أن أغلب الإناث يلتحقن بالتعليم الأكاديمي والفرع الأدبي تحديداً وبلغت %80.2، مقابل %73.9 للذكور للعام 2017، فيما يتوزع الذكور على كافة التخصصات وبنسب أعلى في التخصص العلمي %18.3 مقابل %15.7 للإناث وللعام 2017. كذلك الأمر فيما يتعلق بفروع المهني والتقني حيث يتواجد الذكور أكثر من الإناث. وهذا يؤثر إلى أن توزيع الطلبة على التخصصات المختلفة يعود بالدرجة الأساسية على الأدوار المتوقعة للجنسين والتي تتلاءم بالمحصلة مع أدوار النوع الاجتماعي المتوقعة من الجنسين حيث تميل الإناث إلى تخصصات العلوم الإنسانية وأما الذكور فيتوزعون بين التخصصات المختلفة.

ويتبع ذلك المهن التي تفضلها الطالبات حيث يلتحق بتخصصات تقضي إلى مهنة التعليم أو الصحة ويتجنبن بالمقابل التعليم الذي فيه تدريب وعمل يدوي، ويعتبر قطاعا التعليم والصحة هما امتدادا للأدوار الإيجابية والمتوقعة مجتمعيا من المرأة لأنها ذات علاقة بالتربية والرعاية المطلوبة والمتوقع من النساء أن تقوم بها في العائلة والمجتمع.

وترى دراسات أخرى أن اختيار المسار التعليمي للطالبات يتأثر بعدة عوامل، إضافة للممارسات ورغبات الأهل والمجتمع كما ورد أعلاه، إلا أن توجهات وممارسات العاملين في سلك التعليم تؤثر في فرص الإناث والذكور وتغلب دور في تحديد مسارهن المستقبلي والمحصور بدرجة كبيرة في التعليم والصحة، وتغلب البنية التحتية للتعليم المهني والتقني دور حيث لا يوجد فروع في كل المدارس والمحافظات أو تخصصات متعددة، مما يصعب عملية الانتقال إلى مدرسة أخرى ومحدودية الصفوف،

²⁶ كتاب، إيلين. مصدر سبق ذكره.

ونقص التجهيزات مثل المختبرات والملاعب خاصة ان تكلفة المختبرات الصناعية وغيرها عالية وقد لا تحظى على أولوية في ظل موازنات محدودة لدى الوزارة.²⁷

جدول 3: التوزيع النسبي للسكان الفلسطينيين * (17 سنة فأكثر) الذين مؤهلهم العلمي ثانوية عامة في فلسطين حسب المنطقة والجنس والفرع، 2007، 2017

المجموع	الفرع												المنطقة والجنس
	غير مبيّن	أخرى	فندقي	بريدي	تدبير منزلي	زراعي	صناعي	تمريضي	تجاري	العلمي	الادبي	عام/مترك	
2007													
كلا الجنسين													
430,036	3.9	0.1	0.0	0.0	0.0	0.2	2.0	0.1	1.6	22.4	69.7	0.0	فلسطين
226,698	4.9	0.1	0.0	0.0	0.0	0.3	3.5	0.1	2.4	22.0	66.5	0.1	الضفة الغربية
203,338	2.8	0.1	0.0	0.0	0.0	0.2	0.3	0.0	0.6	22.8	73.2	0.0	قطاع غزة
ذكور													
213,910	4.1	0.1	0.0	0.0	0.0	0.4	3.8	0.0	1.4	25.2	64.8	0.1	فلسطين
116,374	4.9	0.1	0.0	0.0	0.0	0.5	6.6	0.0	2.3	24.3	61.2	0.1	الضفة الغربية
97,536	3.3	0.1	0.0	0.0	0.0	0.3	0.5	0.0	0.5	26.3	69.1	0.0	قطاع غزة
اناث													
216,126	3.7	0.1	0.0	0.0	0.0	0.0	0.1	0.1	1.7	19.7	74.5	0.0	فلسطين
110,324	5.0	0.1	0.0	0.0	0.0	0.1	0.2	0.1	2.6	19.7	72.1	0.1	الضفة الغربية
105,802	2.4	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.1	0.0	0.8	19.7	77.0	0.0	قطاع غزة
2017													
كلا الجنسين													
619,229	0.2	0.9	0.0	0.0	0.0	0.2	1.8	0.0	2.7	16.9	77.2	0.0	فلسطين
346,131	0.2	0.1	0.0	0.0	0.0	0.2	3.0	0.1	4.6	17.2	74.5	0.0	الضفة الغربية
273,098	0.1	2.0	0.0	0.0	0.0	0.2	0.3	0.0	0.3	16.5	80.6	0.0	قطاع غزة
ذكور													
293,443	0.1	0.8	0.0	0.0	0.0	0.4	3.5	0.0	2.9	18.3	73.9	0.0	فلسطين
170,950	0.2	0.1	0.0	0.0	0.0	0.4	5.7	0.0	4.8	18.1	70.7	0.1	الضفة الغربية
122,493	0.0	1.8	0.0	0.0	0.0	0.5	0.5	0.0	0.2	18.5	78.4	0.0	قطاع غزة
اناث													
325,786	0.2	1.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.3	0.0	2.6	15.7	80.2	0.0	فلسطين
175,181	0.3	0.1	0.0	0.0	0.0	0.0	0.4	0.1	4.4	16.3	78.3	0.0	الضفة الغربية
150,605	0.1	2.1	0.0	0.0	0.0	0.0	0.1	0.0	0.4	14.9	82.4	0.0	قطاع غزة

* البيانات لا تشمل ذلك الجزء من محافظة القدس والذي ضمه الاحتلال الإسرائيلي إليه عنوة بعيد احتلاله للضفة الغربية عام 1967.

جدول 4: نسبة الإناث إلى الذكور في المرحلة الثانوية في مدارس فلسطين حسب الفرع والمنطقة، 2017/2018

الفرع	نسبة الإناث إلى الذكور		عدد الطلبة في الضفة الغربية		عدد الطلبة في قطاع غزة		
	فلسطين	الضفة الغربية	قطاع غزة	إناث	ذكور	إناث	ذكور
عاشر أكاديمي	1.2	1.2	1.1	26,953	21,920	18,858	16,928
عاشر مهني	0.4	0.4	0.0	446	1,035	0	0
علمي	1.2	1.2	1.1	13,487	10,933	8,269	7,61
ادبي	1.5	1.7	1.3	31,330	18,445	22,797	17,444
الريادة والأعمال (تجاري سابقاً)	1.0	1.1	0.4	3,646	3,242	302	797
زراعي	0.1	0.3	0.0	21	77	0	155
صناعي	0.2	0.1	0.6	299	2,598	122	202
شرعي	1.1	1.0	1.1	75	75	886	776
فندقي	0.3	0.3	0.0	30	101	0	0
اقتصاد منزلي	0.0	0.0	0.0	221	0	80	0
المجموع	1.3	1.3	1.2	76,993	58,885	51,314	43,963

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2020. خصائص التعليم بين أفراد المجتمع الفلسطيني 2007، 2017. رام الله- فلسطين²⁸.

في الجدول أعلاه من تقرير خصائص التعليم بين أفراد المجتمع الفلسطيني حول نسبة الإناث للذكور، تتضح الصورة أكثر في الانخفاض الحاد لأعداد الطلبة في الفروع المهنية والتقنية، وشبه غياب للإناث عن بعض التخصصات، وفي الأكاديمي ارتفاع طفيف في الفرع التجاري حيث اتاحت الجامعات المختلفة لطلبة التجاري الالتحاق في الجامعة وبالتالي تتوجه إليه نسبة من الطالبات والذي تقضي إلى قطاع الخدمات في سوق العمل. نسب الإناث في الزراعي أو الفندقي محدودة لاعتبارات العمل الذي لا يلائم ثقافة المجتمع، بينما في الشرعي الذي يفضي إلى تعليم الدين والشريعة، وهو مقبول في مجتمع يحتل الدين أهمية.

أما ما يعزز النظرة التمييزية لإقصاء المرأة في الحيز الخاص وضمن أدوارها الإنجابية كزوجة وأم يتضح من خلال تخصص الاقتصاد المنزلي الذي وعلى محدودية الالتحاق به يوجد به فقط طالبات، دون أي طالب من الذكور وهو انعكاس لحجم التوجهات الثقافية والاجتماعية في التعامل مع كل ما يخص العمل المنزلي كدور منوط بالمرأة فقط.

وهذا يتعزز عند النظر للإحصائيات لتخصص الصناعي حيث بلغت نسبة الإناث إلى الذكور في المرحلة الثانوية في الفرع الصناعي في قطاع غزة 0.6 (60 أنثى لكل 100 ذكر) وفي الضفة الغربية 0.12 (12 أنثى لكل 100 ذكر)، ولكن في الوقت نفسه لا يوجد أفرع للتعليم الزراعي أو الفندقي أو التكنولوجي في قطاع غزة للعام حسب بيانات وزارة التربية والتعليم للعام 2017/2018²⁹، يتضح أن الفرع الصناعي في قطاع غزة متواجد ونسبة تواجد الإناث أعلى منه في الضفة، بينما تغيب التخصصات الأخرى بما فيها الزراعية رغم وجود زراعة في القطاع. ما يعيدنا إلى مسالة الأهداف الاستراتيجية للتعليم ومدى ما تم القيام به لتعزيز التوجه نحو القطاع المهني والتقني.

يمكن تلمس عمق الإشكالية في ضعف التوجه للتخصصات المهنية والتقنية أثناء التعليم العام وضرورة وضع مجهود لتغيير واقع الحال حيث بلغت نسبة من لديهم مؤهل التعليمي "دبلوم متوسط" في فلسطين 5.8% في العام 2017، وبنسبة الأفراد

²⁸ الجهاز المركزي للإحصاء، مصدر سابق

²⁹ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. مصدر سابق.

الذكور 5.7%، وبنسبة الأفراد الإناث إلى 5.9%³⁰، وعبر استعراض سريع لنتائج التخصصات والتحاق كل من الذكور والإناث فيها على مستوى الدبلوم المتوسط، والذي يفترض فيه استكمال لخيارات التخصصات التقنية والمهنية، إلا أنه يأتي انعكاس لاستمرار الصورة النمطية والتقليدية في تقسيم العمل الجنسي القائم على إقصاء النساء في الحيز الخاص وضمن سوق عمل أيضا تعاني فيه النساء من الإقصاء في مهن محددة تعتبر مهن "انثوية" كالتعليم بينما الذكور موزعين على كافة التخصصات.

حيث تخصص الذكور في مهن لها علاقة بالإدارة والاعمال في المرتبة الأولى وبنسبة 26% ممن انهوا الدبلوم المتوسط يليها التعليم بواقع 14.2%، والصحة 10.2% والهندسة والحرف 9.1%.

بينما احتل التعليم وبنسبة 30.8% كتخصص لدى الإناث يليه الاعمال والإدارة وبنسبة 19.9% ثم تخصص اللغات وبنسبة 9.4%. ان مقارنة هذه الأرقام تؤكد كيف ان خيارات الإناث جاءت استكمالاً لخياراتهن الأساسية في التعليم الثانوي والذي يحتل فيه الفرع الأدبي الأغلبية من الطالبات وكفروع مفضل لدى لمجتمع ومن ضمنه التعليم هي المهنة التي تحتل المرتبة الأولى حيث تتوافق من وجهة نظر المجتمع وثقافته للدور انجابي كدور أساسي لها في المجتمع والمتوقع القيام به، وحيث ان التعليم يعتبر أيضا من الاعمال الانثوية رغم وجود الرجل أيضا في هذه المهنة. وحتى وان كانت مهنة التعليم هي من الأدوار الإنتاجية للنوع الاجتماعي، إلا انها تعتبر مجتمعيًا امتداداً لأدوارها الإنجابية والرعاية. وهذا يمكن تلمسه من وجود اغلب رياض الأطفال والمرحلة الأساسية حتى الرابع اغلبها مدرسات وليس مدرسين.

8.1 الخاتمة

حتى اللحظة ما زال هناك تطور بطيء تجاه التوسع في فتح شعب لرياض الأطفال، ما يعني ان الأغلبية المهمشة والفقيرة يحرم أطفالها من ارتياد رياض الأطفال الذي في اغلبه هو ضمن القطاع الخاص وليس الحكومي. وهناك تراجع في معدلات الذكور بالنسبة للإناث في المرحلة الثانوية، وهذا يعود للظروف الاقتصادية الصعبة التي تعاني منها فلسطين نتيجة المعوقات التي يفرضها الاحتلال، ما يدفع للاعتقاد ان الاستثمار في تعليم الذكور ليس ذات أهمية مقابل الالتحاق في سوق العمل خاصة في مشاريع العمل الإسرائيلية. بعكس التوجه لتعليم الإناث كوسيلة للحصول على وظيفة في نطاق المجتمع الذي تعيش فيه.

أما فيما يخص نوعية التعليم الذي يتلقاه الطلاب والطالبات في التعليم العام حتى الثانوي، هناك مشكلتان أساسيتان، الأولى تتعلق بضعف التوجه وتشجيع التخصصات المهنية والتقنية وهي الأنسب لسوق العمل، وما زال التوجه نحو التخصصات العلمية خاصة فرع العلوم الإنسانية هو السائد في التعليم، ما يعني المزيد من الخريجين/ات لا تتناسب تخصصاتهم/ن سوق العمل وهذا ينعكس على معدلات البطالة العالية في تخصصات العلوم الإنسانية لكل من الذكور والإناث مع ارتفاع اعلى للإناث.

أما المشكلة الأساسية والتي تعكس فجوة في النوع الاجتماعي بين الجنسين في نوعية التخصصات التي يتأهل بها كل من الذكور والإناث.

³⁰ الجهاز المركزي للإحصاء/ مصدر سبق ذكره

فما زالت النظرة التقليدية القائمة على التمييز في الأدوار والمكانة بين الرجل والمرأة هي السائدة في توجهات التعليم، حيث يفضل المجتمع التخصصات في العلوم الإنسانية التي تفضي لوظيفة التعليم للإناث، على قاعدة الأنسب لأدوارها الإنجابية كأم وزوجه، دون الاعتبار والنظر لها كشريكه ومشاركة أساسية في سوق العمل ولها حق اختيار نوعية التخصص ومن ثم الوظيفة التي تود الالتحاق بها. حيث يعتبر التعليم هو من امتداد للأدوار الإنجابية والرعاية التي يعتبرها المجتمع خاصة بالمرأة.

9.1 التوصيات

على مستوى الدراسات والإحصائيات:

توفير المزيد من الدراسات والإحصاءات المتعلقة بالتعليم المهني والتقني على مستوى المدارس ونوعية التخصص والتوزيع الجغرافي، يركز بالأساس على فجوات النوع الاجتماعي، ومدى توزع التخصصات المختلفة على المناطق الجغرافية المختلفة، وهل هناك تتواجد تخصصات في مدارس الذكور الثانوية تختلف عنها في مدارس الإناث، نوعية التجهيزات المطلوبة للتخصص، حجم القطاع الجغرافي الذي تخدمه هذه الشعب الموجودة حالياً من أجل تخطيط احتياجات وتخصيص موازنات كجزء من الموازنات المستجيبة للنوع الاجتماعي لدى وزارة التربية والتعليم.

على مستوى المنهاج والوزارة:

توفير مساحة أوسع في خطط الوزارة الاستراتيجية لتطوير التخصصات المهنية والتقنية، وأيضاً موازنات لتطوير نوعية الشعب المهنية والتقنية المفتوحة بالأدوات والمختبرات اللازمة، وهذا بالإطار العام.

أما في الإطار الخاص وبالعلاقة مع جسر فجوات النوع الاجتماعي إيلاء أهمية بنوعية التخصصات التي تتوجه لها الطالبات، بحيث العمل على تعزيز التخصصات المهنية مثل الزراعة والصناعة والفندقة، وذلك كخطوة أولى نحو كسر الحلقة المغلقة لتوجه الطالبات للتخصصات التقليدية مثل التعليم. وهذا يتطلب أيضاً تغييرات في المنهاج التعليمي بتجاه تعزيز مكانة المرأة في المجتمع كإنسان ومواطن فاعل ومنتج، وليس معيل ثانوي، يتم إقصائها عبر تأهلها للأدوار الإنجابية بالدرجة الأساسية.

10.1 المراجع

- أبو ركب، طلال. ليبرالية التعليم في سياق التجربة الفلسطينية. مجلة تسامح 60+61 حزيران 2018.
- أبو زيد، علا. تمكين المرأة العربية والمنظومة المجتمعية الأبوية: ما مدى التغيير الحاصل لصالح المرأة. الشرق الأوسط المتغير: نظرة جديدة إلى الديناميكيات العربية ص. 199-232. مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان.
- أبو عواد، نداء. التعليم والنوع الاجتماعي في الأراضي الفلسطينية في ظل السلطة الفلسطينية 1994-1999. معهد دراسات المرأة، جامعة بيرزيت.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2020، خصائص التعليم بين أفراد المجتمع الفلسطيني 2007-2017. رام الله - فلسطين.
- حمدان، عاصم، الكيلاني، انمار. أسباب عزوف الطالبات عن التعليم التقني في فلسطين. الجمعية الأردنية للعلوم التربوية. المجلة التربوية الأردنية. م3، ع3 2018.

- شحادة، حسني. التعليم في فلسطين: لتعليم بعد النكبة. مجلة التربية ع86، ص96-100 1988. اللجنة الوطنية القطرية للتربية والثقافة والعلوم.
- كتاب، ايلين. التعليم تحت الاحتلال من منظور جنسوي، في عقد خطر: الملف الثاني لقضايا المرأة في الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين 2000-2010. معهد دراسات المرأة، جامعة بيرزيت.
- محمد، جبريل. بطة، هند. 2019. التعليم العالي الفلسطيني بين الحق فيه وفوضى السوق. مركز بيسان للبحوث والانماء.
- وزارة التربية والتعليم العالي، دولة فلسطين. تقييم تجربة وزارة التربية والتعليم العالي افتتاح صفوف رياض أطفال تمهيدي في المدارس. الحكومية. الإدارة العامة للتخطيط التربوي، دائرة الدراسات والمعلومات، قسم الدراسات تشرين أول / 2017.
- وزارة التربية والتعليم العالي، 2018 الكتاب الإحصائي التربوي السنوي للعام الدراسي 2017/2018. رام الله - فلسطين.

مواقع الالكترونية:

- الصفحة الالكترونية لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينية في الشرق الأدنى
<https://www.unrwa.org/ar/what-we-do>
- الصفحة الالكترونية لجامعة بيرزيت
<https://www.birzeit.edu/ar/about/history/chronology>
- وزارة التربية والتعليم، الخطة الاستراتيجية لقطاع التعليم 2017-2022.
http://www.moehe.gov.ps/Portals/0/MOEHE_Resources
- <https://www.wattan.net/ar/news/91074.html>
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني <http://www.pcbs.gov.ps/postar.aspx?lang=ar&ItemID=3182>
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني
http://www.pcbs.gov.ps/site/lang__ar/881/default.aspx#PopulationA

الفصل الثاني

تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في فلسطين من منظور النوع الاجتماعي

1.2 ملخص تنفيذي

- يعتبر قطاع تكنولوجيا المعلومات أحد القطاعات الرئيسية التي تساهم في بناء الاقتصاد الفلسطيني وتحقيق التنمية الشاملة المستدامة كما يعتبر من القطاعات الواعدة لفتح فرص عمل للشباب وخاصة النساء لما يتميز به من مرونة في أوقات العمل والدوام ما يساعد على المواءمة بين العمل والأسرة.
- ثمة علاقة إيجابية قوية بين الاستثمارات المباشرة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وخلق فرص العمل، مع نسبة مضاعفة تعادل نحو 1 إلى 3، أي أن كل وظيفة جديدة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تستحدث ثلاث وظائف في قطاعات أخرى.
- يعتبر قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أسرع القطاعات الاقتصادية نمواً في فلسطين خلال العقد الماضي حيث بلغت مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي حوالي 4% في العام 2016، وبات من القطاعات الاقتصادية الواعدة التي يعول عليها من أجل تحسين مستوى الأداء الاقتصادي للقطاعات الاقتصادية المختلفة.
- تشير بيانات التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت للعام 2017 إلى وجود 1,008 منشأة تنشط في قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات من إجمالي المنشآت الاقتصادية العاملة (158,590) في فلسطين، ويشغل ما مقداره 9,200 عامل من إجمالي العاملين (444,086) في المنشآت العاملة في القطاع الخاص والأهلي والشركات الحكومية في فلسطين، في العام 2017.
- هناك فجوة في استخدام وسائل التكنولوجيا الحديثة، حيث ان نفاذ واقتناء الرجال الى وسائل التكنولوجيا الحديثة أكثر نسبة من النساء، حيث ان نسب الأسر التي يرأسها الذكور ولديها خط نقال واجهزة الحاسوب واجهزة التابلت وشاشة التلفاز الاكثر حداثة وتوفر الانترنت أكثر من نسب الاسر التي ترأسها النساء.
- الشبان الذكور هم الأكثر استخداماً لوسائل التواصل الاجتماعي من الشابات، حيث أن نسبة الإناث التي اشارت انها لا تستخدم ابداً الرسائل القصيرة، أو البريد الإلكتروني، أو الواتس اب او فيسبوك وتويتر تبلغ تقريباً ضعف نسبة الذكور، وهو ما يعني أن الإناث أقل استخداماً لهذه الوسائل مقارنة بالذكور ما يحد من تواصلهن مع الآخرين وتعلمهن من تلك الوسائط.
- هناك تقارب في كل من معدل الوقت الذي يقضيه الذكور والإناث في العمر 10 سنوات فأكثر الذين قاموا بتنفيذ أنشطة وسائط الإعلام الجماهيري بمعدل ساعتين و44 دقيقة للذكور مقابل ساعتين و46 دقيقة للإناث خلال اليوم في فلسطين؛ وفي الضفة الغربية يقضي الذكور ما معدله ساعتين و42 دقيقة في هذا النشاط مقابل ساعتين و52 دقيقة تقضيها الإناث، وفي قطاع غزة يقضي الذكور ما معدله ساعتين و47 دقيقة في هذا النشاط مقابل ساعتين و37 دقيقة تقضيها الإناث.
- أن الفجوة ازدادت بمرور الوقت في اقبال الإناث على مجالات مثل الهندسة الكهربائية ودراسة علم الحاسوب يتراجع بمرور الوقت ما يستدعي مزيد من الدراسات لمعرفة الأسباب وهل هي أسباب معرفية (صعوبة وجفاف المادة) أم أسباب اجتماعية (وقت العمل، أماكن العمل، توفر فرص العمل.. الخ).

- أظهرت البيانات ان هناك فجوة لصالح الاناث مقابل الذكور في مجال هندسة أنظمة الحاسوب، بينما هناك فجوة لصالح الذكور بنسبة الضعف تقريباً على مستوى الماجستير خاصة في مجال هندسة البرمجيات.

2.2 Executive Summary

Information and Communications Technology in Palestine from a Gender Perspective

- The IT sector is considered one of the main pillars that contributes to the building of the Palestinian economy and achieving the comprehensive and sustainable development. It is also considered one of the promising sectors that has work opportunities for youth, especially women, due to its flexible working hours and work days, which, in return, helps women to balance between their work and their families.
- There is a positive relation between the direct investments in the ICT sector and the opening of new job opportunities, with a double percentage of about 1 to 3, i.e. each new job opening in the ICT sector creates another three jobs in other sectors.
- The ICT sector is one of the fast growing economic sectors in the past two decades where its contribution to the GDP reached about 4% in 2016. The ICT sector is now one of the promising and reliable economic sectors to enhance the level of the economic performance for the different economic sectors.
- The data of the Population, Housing and Establishments Census, 2017 indicate that there are 1,008 establishments operating in the ICT sector out of the total number of economic establishments operating in Palestine (158,590). Also, the ICT sector employed 9200 employees out of the total number of employees (444,086) that are working in the operating establishments in the private and civil sectors and public companies in Palestine in 2017.
- There is a gap in the use of modern technological tools, as the percentage of men who are more accessible and owns modern technological tools is more than women. Whereas the percentage of households headed by a male and own a cellular line, computers, PC tablets and the most advanced T.V. screen in addition to the availability of internet is more than those households headed by a female.
- The male youth use social media networks more than the female youth. As the percentage of females that responded they haven't ever used text messages, emails, WhatsApp, Facebook or Twitter, is almost as twice as the percentage of males. Accordingly, this indicates that females use such networks less than males, which, in return, limits their contact with others or benefiting from them.
- Both male and females aged 10 years and above, of those who carried out mass media activities, spend almost the same time; males spend two hours and 44 minutes while females spend two hours each day in Palestine. In the West Bank, the average of time spent in carrying out such activities is two hours and 42 minutes among males and two hours and 52 minutes. While in Gaza Strip, males spend two hours and 47 minutes compared to two hours and 37 spent by females.
- The gap increased over time, as the percentage of females getting into fields such as electrical engineering and computer science is dropping. This urges more research and studies to figure out the reasons behind such reluctance; whether they are in terms of knowledge (the hardness and toughness of the courses) or social reasons (work time, work place, the availability of job opportunities... etc).
- Data showed that there is a gap between males and females in the field of computer systems engineering, where the percentage of females is higher. Also, there is a gap between males and females at the level of the Master's degree, especially in the field of software engineering, where the percentage of males is as twice as the percentage of females at this level.

3.2 مقدمة

يعتبر قطاع تكنولوجيا المعلومات أحد القطاعات الرئيسية التي تساهم في بناء الاقتصاد الفلسطيني وتحقيق التنمية الشاملة المستدامة كما يعتبر من القطاعات الواعدة لفتح فرص عمل للشباب وخاصة النساء لما يتميز به من مرونة في أوقات العمل والدوام ما يساعد على الموازنة بين العمل والأسرة.

تعتبر تنمية قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أحد آليات تحقيق الاستقلال من السيطرة الاستعمارية الإسرائيلية والتي تتحكم في المنافذ البرية كما تتحكم في الطيف المغناطيسي الترددي (للإنترنت) ما يمنع فلسطين من مواكبة التطور السريع في استخدام الإنترنت لكافة الأغراض والتي يتطور استعمالها لتبدأ موجة "الإنترنت الأشياء" التي تجتاح العالم حالياً. إذ تساعد إنترنت الأشياء على ادخال التكنولوجيا في كافة أنشطة الحياة اليومية سواء في الاسرة، المدرسة، الجامعة، المؤسسات الحكومية إضافة لكافة الأنشطة الاقتصادية من خدمات، زراعة، صناعة، تجارة وغيره.

تقوم وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الفلسطينية ببذل الجهود والعمل عربياً وإقليمياً ودولياً لاستصدار القرارات الدولية الداعمة لقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والبريد في فلسطين كقرار حق فلسطين في ادارة طيفه الترددي وقرار تجنيد كافة أشكال الدعم لقطاع الاتصالات في فلسطين لكي تحصل فلسطين على منحها رمز بريدي مستقل من الاتحاد البريدي العالمي UPU.

للتدليل على أهمية قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في توفير فرص عمل وفيرة، خاصة للنساء، تشير التوقعات الى أن الثورة الصناعية الرابعة وتقنياتها الرقمية قد تستحوذ بحلول العام 2025 على حوالي 25% من إجمالي الناتج الإجمالي المحلي للدول³¹. وبحسب تقرير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) حول مستقبل العمل والمهارات³²، فإن الثورة الصناعية الرابعة ستوفر فرصة لا مثيل لها للأعمال، فعلى سبيل المثال، تجاوز عدد الوظائف الشاغرة في الولايات المتحدة عدد العاطلين عن العمل خلال العامين (2018-2019)³³؛ نظراً لاستغلال تقنيات الثورة التكنولوجية، ووجود بيئة خصبة للعمل عن بعد، وتطور الشركات الناشئة واستخدامها لتقنيات الثورة التكنولوجية³⁴.

الهدف العام:

لعمل على تطوير قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في فلسطين من منظور النوع الاجتماعي، تهدف هذه الورقة الى التالي:

- 1- استعراض واقع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في فلسطين واستشراف افق تطوره والمعوقات التي تحد من انطلاقه.
- 2- تحليل الاديبيات العالمية واستعراض المؤشرات لقياس مدى استجابة قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لحاجات النوع الاجتماعي.

World Economic Forum , How is the fourth industrial revolution changing our economy?, , 26/11/2019: bit.ly/2Y6X7Tk³¹

OECD,Future of work and skill, 15-17/2/2017: bit.ly/2zF0Pdy³²

Number of unemployed persons per job opening seasonally adjusted, U.S Bureau of labor statistic: bit.ly/37xWQMK³³

³⁴عبد الوهاب، علي (2020) آليات لانفكك التكنولوجي عن الاحتلال الإسرائيلي، منتدى الشباب الفلسطيني للسياسات والتفكير الاستراتيجي، المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية-مسارات. رام الله. فلسطين

- 3- تحليل الاستمارة المستخدمة لتقييم وضع قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في فلسطين وكذلك الدراسات التي تناولت هذا القطاع.
- 4- اقتراح مؤشرات جديدة لتقييم وضع قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من منظور النوع الاجتماعي.
- 5- تقديم بعض الاقتراحات والتوصيات لجعل سياسات تنمية قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أكثر استجابة لحاجات النوع الاجتماعي.

4.2 استعراض واقع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في فلسطين

يعرف قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بأنه مزيج من الصناعة التحويلية وصناعة الخدمات يجلب البيانات والمعلومات وينقلها ويعرضها إلكترونياً وهو ركيزة تستند إليها القطاعات الأخرى كافة، بما فيها الصناعة والزراعة والنقل والصحة والتعليم والحكم والتجارة والمصارف والسياحة. وهو بالتالي يتيح التنمية الاجتماعية والاقتصادية بأبعادها المختلفة ويعززها، وثمة علاقة إيجابية قوية بين الاستثمارات المباشرة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وخلق فرص العمل، مع نسبة مضاعفة تعادل نحو 1 إلى 3، أي أن كل وظيفة جديدة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تستحدث ثلاث وظائف في قطاعات أخرى. ولأن قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يوفر وسيلة لنقل المعلومات بطرق فعالة من حيث التكلفة، فإنه يعتبر أساسياً لإقامة الاقتصاد القائم على المعرفة، ويعتبر هذا القطاع بأنه محرك رئيسي للتنمية في أوقاتنا المعاصرة³⁵.

يقف العالم على اعتاب ثورة صناعية تكنولوجية في بيئة تواكب وفرة المعرفة والمعلومات، وإمكانيات تتيح لمليارات من البشر القدرة على التواصل والوصول إلى المعرفة والمعالجة غير المسبوقة للمعلومات. وتشير التقديرات إلى أن هذه الإمكانيات ستتضاعف من خلال أدوات التكنولوجيا الحديثة الناشئة والتي تشمل: الذكاء الاصطناعي، الروبوتات، انترنت الأشياء، خدمات الحوسبة السحابية، البيانات الضخمة، مركبات ذاتية القيادة، طابعات ثلاثية الأبعاد، تكنولوجيا النانو، التكنولوجيا الحيوية، تخزين الطاقة، الحوسبة الكومية، والعمل عن بعد³⁶.

تعيق سياسات الاحتلال الإسرائيلي نمو قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في فلسطين وتعمل على تعميق علاقة الاعتماد والتبعية التكنولوجية القائمة بوسائل مختلفة: الهيمنة المعلوماتية، شروط اتفاقات مجحفة، تحويل التبعية من قسرية إلى تبعية بالتعاقد للبنية التحتية التكنولوجية الإسرائيلية، استغلال الموارد البشرية الفلسطينية ذات الكفاءة، إلى جانب تغلغل الشركات التكنولوجية الإسرائيلية في السوق الفلسطيني وجني مكاسب ضخمة على حساب الفلسطينيين خاصة بما يتعلق بالاتصالات والانترنت.

في الفترة بين عام 1967-1995 كانت شبكات الهاتف في الضفة الغربية وقطاع غزة تحت سيطرة السلطة العسكرية الإسرائيلية، وفي 1995 سلمت إسرائيل السلطة الفلسطينية البنية التحتية للاتصالات في الضفة الغربية وقطاع غزة مع استثناء القدس التي تخضع للسيطرة الإسرائيلية. في عام 1997 تم تخصيص قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من قبل السلطة الفلسطينية وتم تأسيس شركة الاتصالات الفلسطينية "بالتل"، وفي عام 1999 أفرجت إسرائيل لـ"بالتل" عن ترددات حيث أسست شركة جوال، ألزمت إسرائيل الشركة بمشاركة نصف الترددات مع المشغلين الإسرائيليين، وفي عام 2007 تم

³⁵ عرفة، نور، عبد الله، وسيم، بحور، سام (2015) قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات: محرك التنمية المكمل في فلسطين، شبكة السياسات الفلسطينية (الشبكة).

³⁶ UNCATD, Digital Economy Report 2019, 4/9/2019: bit.ly/3ebmnm (ورد في عرفة، نور، عبد الله (2015)

انشاء ثاني مشغل للاتصالات المتنقلة في فلسطين (الوطنية) وفي 2009 منحت إسرائيل ترددات للوطنية ولكن فقط في الضفة الغربية دون غزة والقدس، وفي عام 2015 كان لدى شركة جوال نفس ترددات عام 1999 بالرغم من تضاعف عدد مشتركها 20 مرة³⁷.

بسبب الهيمنة الإسرائيلية تتكبد الحكومة الفلسطينية خسائر كبيرة في الإيرادات المالية من قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ففي دراسة للأونكتاد قدر التسرب المالي في عام 2011 بأكثر من 310 ملايين دولار، قرابة 3.6% من الناتج المحلي الإجمالي نتيجة استيراد السلع من السوق الإسرائيلية أو من خلالها. في تقرير للبنك الدولي حول قطاع الاتصالات في المناطق الفلسطينية في عام 2016 ذكر أن خسارة قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات خلال الفترة 2013-2016 تقدر ما بين 436 مليون دولار إلى 1150 مليون دولار، ما يمثل 3% من إجمالي الناتج المحلي الفلسطيني، كما يشير إلى أن الشركات الفلسطينية وقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات يتحمل تكلفة ضياع الفرص التطويرية التي يتجه إليها العالم في عصر المعلومات³⁸.

يفرض الاحتلال قيوداً على استخدام الطيف الكهرومغناطيسي من خلال إتاحة ترددات ذات نطاق صغير وضيق ما يحد من قدرة الشركات الفلسطينية على استيعاب عدد أكبر من المشتركين، إضافة لعدم السماح بإطلاق ترددات الجيل الثالث في قطاع غزة وحصرها فقط في الضفة الغربية. ولكن بالرغم من إتاحة هذه الترددات في الضفة الغربية إلا أنها محصورة مناطقياً وخدماتها غير متاحة بالكامل وضعيفة الجودة على عكس الخدمات التي توفرها الشركات الإسرائيلية والتي تشمل ترددات الجيل الرابع ما يعني زيادة حصة الشركات الإسرائيلية على حساب الشركات الفلسطينية. ويذكر في هذا الصدد أن الاتحاد الدولي للاتصالات خصص 60 ميغا هيرتز للطيف الكهرومغناطيسي تستخدم إسرائيل منها 50 ميغا و فقط 10 ميغا للفلسطينيين³⁹.

هذا وتتسع أشكال الهيمنة الإسرائيلية لتشمل التحكم بالبنية التحتية والتكنولوجية لفلسطين وتقييد الحصول على المعدات الأساسية في الضفة والقطاع بحجج أمنية⁴⁰. كما تشمل السيطرة الإسرائيلية سلسلة من الانتهاكات للحقوق الرقمية مثل الرقابة والتعدي على الخصوصية عبر التعقب بمختلف أشكاله⁴¹، وممارسة الأجهزة الأمنية الإسرائيلية الابتزاز بحق الفلسطينيين واستخدام بعض البرامج والصفحات الإلكترونية "مثل صفحة "المنسق"، للوصول إلى جميع بيانات الهاتف الذكي وملفاته، فضلاً عن توظيف الاحتلال الهيمنة المعلوماتية لطمس وتزييف المحتوى الفلسطيني وتقليص مساحة التعبير أمام الفلسطينيين⁴². كما تسعى شركات البرمجة الإسرائيلية إلى استقطاب الكفاءات الفلسطينية من خلال توظيفهم أو العمل بالقطعة⁴³.

³⁷ نور، عبد الله، بحور 2015 (مرجع سابق).

³⁸ Telecommunication Sector Note in the Palestinian Territories: Missed Opportunity for Economic Development, The World Bank Group,

2/1/2016: bit.ly/3dfKAI2 (ورد في عبد الوهاب 2020)

³⁹ عبد الوهاب، مرجع سابق.

⁴⁰ وكالة الأناضول، إسرائيل توقف إدخال أجهزة الاتصال للقطاعات التجارية في غزة، 2020/2/11: Y9q6pv/ly.b2: (ورد في عبد الوهاب 2020)

⁴¹ Tawil-Souri, Helga, Digital Occupation: Gaza's High-Tech Enclosure, Journal of Palestine Studies, 9/7/2014: bit.ly/2Alq6UE (ورد في عبد

الوهاب 2020)

⁴² Shtaya, Mona, Systematic Efforts to Silence Palestinian Content On Social Media, 7amleh - the Arab Center for Social Media

Development, 7/6/2020: bit.ly/2YGOB6n.

⁴³ 10 Israeli tech companies start contracting in Gaza, Al-Monitor, 13/10/2017: bit.ly/3dthyyr

ميلانوكس الإسرائيلية للتكنولوجيا تسعين بمهارات مبرمجين فلسطينيين، جريدة الأيام، 2016/6/18: Z6N93w/ly.bi2:

وبالرغم من هذه المعوقات فقد خطت الحكومة الفلسطينية خطوات لدعم قطاع تكنولوجيا المعلومات بدءاً ببناء البوابة الإلكترونية الحكومية لتقديم الخدمات للمواطن وقطاع الأعمال، وتجهيز البنية التحتية لتطوير الخدمات الإلكترونية وبناء ناقل البيانات الحكومي "Road-X"، وإنشاء خوادم حماية Servers Security للمؤسسات الحكومية وخادم شهادات المصادقة الإلكترونية Authority Certificate، لتسهيل وتبادل البيانات بين المؤسسات المختلفة، حيث تم تبادل 19 خدمة حكومية "من حكومة إلى حكومة" G2G وجاري العمل على خدمات أخرى لباقي المؤسسات، للوصول للحكومة الإلكترونية المتكاملة والتي تؤدي إلى زيادة الشفافية وتحسين الأداء الحكومي ليصبح أكثر كفاءة وفاعلية في إدارة الدولة، وكذلك العمل على إعداد السياسات الخاصة لقطاع تكنولوجيا المعلومات باعتباره أحد القطاعات الرئيسية التي تساهم في بناء الاقتصاد الفلسطيني وتحقيق التنمية الشاملة المستدامة من خلال الدور الهام الذي تلعبه باعتبارها من البنى التحتية اللازمة لتطوير العمل الحكومي والحكومة الإلكترونية والخدمات البريدية، (وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، الخطة الاستراتيجية القطاعية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والبريد⁴⁴).

هذا ويعتبر قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أسرع القطاعات الاقتصادية نمواً في فلسطين خلال العقدين الماضيين (Morrar et al. 2019)⁴⁵؛ حيث بلغت مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي حوالي 4% في العام 2016⁴⁶، وبت من القطاعات الاقتصادية الواعدة التي يعول عليها من أجل تحسين مستوى الأداء الاقتصادي للقطاعات الاقتصادية المختلفة؛ تشير بيانات التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت للعام 2017 إلى وجود 1,008 منشأة تنشط في قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات من إجمالي المنشآت الاقتصادية العاملة (158,590) في فلسطين، ويشغل ما مقداره 9,200 عامل من إجمالي العاملين (444,086) في المنشآت العاملة في القطاع الخاص والأهلي والشركات الحكومية في فلسطين، في العام 2017⁴⁷.

5.2 الأدبيات والدراسات السابقة

يتم تعريف تكنولوجيا المعلومات كدراسة أو تصميم أو تطوير أو تنفيذ أو دعم أو إدارة نظم المعلومات المستندة إلى الحاسوب، وخاصة تطبيقات البرامج وأجهزة الحاسوب. أي أن الحاسوب هو محور الاهتمام، ويعتبر هذا التعريف أوسع بكثير من التعريف المستخدم في بعض الأبحاث والإحصاءات الفلسطينية والتي تركز بشكل كبير على الجانب الاستهلاكي أو الاستخدامي لأجهزة الحاسوب والانترنت مثل عدد من يستخدمون الحاسوب أو المحمول وما شابه.

⁴⁴وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات (2019) الخطة الاستراتيجية القطاعية للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والبريد (2017-2022). رام الله - فلسطين.

⁴⁵Morrar, R., Haj Hamad, H., Arman, H., (2018), "Can the Triple Helix Model be the Champion for Innovation in the Countries with Low Private R&D Spending? Evidence from the Palestinian Industrial Sector", 35th IARIW General Conference, Copenhagen, Denmark, August 20-24. (ورد في الجهاز المركزي 2020)

⁴⁶الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2020). مشروع النشر والتحليل لبيانات التعداد، نفاذ الأسر الفلسطينية لوسائل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات 2007-2017. رام الله- فلسطين.

⁴⁷الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2018)، بيان صحفي مشترك بمناسبة اليوم العالمي للاتصالات ومجتمع المعلومات والذي يصادف السابع عشر من أيار، الإحصاء الفلسطيني ووزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، رام الله فلسطين.

تشير الأدبيات العالمية الى هيمنة الذكور على تكنولوجيا المعلومات سواء كمهنة أو مجال عمل أو تخصص ومجال للدراسة^{48,49} 1995. وكما في قطاعات الصحة والتعليم، توجد النساء في جميع مجالات المعلوماتية ولكن في مجالات ذات أجر أقل مثل ادارة المشاريع، تدريب المستخدمين، التطوير التنظيمي، التصميم أي في المجالات المعنية بتقديم الخدمات للعملاء والمستخدمين⁵⁰. مع ذلك، فإن أجهزة الحاسوب والأتمتة تدخل اليوم في العديد من الأشياء اليومية، مثل السيارات والغسالات، أدوات التنظيف، أدوات الطهي... الخ. إذاً الحاسوب ليس مجرد قطعة منفصلة من الآلات، ولكنهم ضمن في أشياء كثيرة، مضيفاً إليها بعض خصائص الحوسبة.

تشير الأدبيات الى أن تقنية المعلومات يتم عادة تقديمها بشكل ضيق للغاية باعتبارها تقنية خالصة مثل البرمجة (القرصنة) العرض الضيق لتكنولوجيا المعلومات والمعلوماتية يجعل المرأة في المعلوماتية غير مرئية، أي أن تعريف ما هي تقنية المعلومات تحدد ما هي المجالات التي تنتظر إليها الدراسات والإحصاءات لتحديد مدى تواجد النساء أو عدم تواجهن في تلك المجالات.

تشير الدراسات على بعض الدول الأوروبية أن هناك خلل في التوازن بين الجنسين في مهنة تكنولوجيا المعلومات كما يوجد شح في الدراسات التي تفسر هذا الخلل لصالح الرجال، فبالرغم من زيادة عدد الوظائف في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تشير دراسة للمفوضية الأوروبية إلى أن الفجوة بين العرض والطلب للعماله الماهرة في تكنولوجيا المعلومات تصل الى 500,000 بحلول عام 2020. ففي الوقت الذي تمثل فيه النساء 51% من سكان أوروبا و 47% من القوة العاملة، الا انهن يمثلن فقط حوالي 16.7% من المتخصصين العاملين في مجال تكنولوجيا المعلومات⁵¹، ولزيادة عدد النساء وتمكينهن في هذا القطاع يتم تقديم أنواع جديدة من العمل مثل العمل عن بعد والتي توفر الفرصة لكلا من النساء والرجال لتحقيق التوازن بين العمل والحياة الاسرية (Work-Life Balance).

قليلة هي الأبحاث التي تفسر عزوف بعض النساء عن الالتحاق بقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، يرجع البعض الامر للفروقات الاجتماعية بين النساء والرجال وبأن النساء تميل للمهن التي بها تفاعل اجتماعي أكثر من الرجال (التعليم، التمريض) بينما الرجال تميل للمهن الفنية والتي تستلزم ساعات طويلة من التركيز وهو ما قد يفسر تواجد كثير من الرجال في هذا القطاع حيث أن توزيع وقت الرجال يختلف عن توزيع وقت النساء اذ يشمل وقت النساء كثير من المهام (Multi Tasks) بينما يركز الرجال غالباً على مجال واحد في توزيع اوقاتهم⁵².

Adam A (2005) Gender, Ethics and Information Technology. Palgrave Macmillan, Basingstoke, UK.⁴⁸

Klawe, M. & N. Levenson (1995): Women in Computing: Where are We Now? Communications of the ACM (special issue on Women in Computing) 38 (1): 29-44⁴⁹

Dholakia, Ruby Roy (2007) Gender and IT in the Household: Evolving Patterns of Internet Use in the United States. Pages 231-240 |⁵⁰

Received 24 Oct 2005, Accepted 21 Feb 2006, Published online: 24 Feb 2007

Eurostat Press Office (2017). More than 8 million ICT specialists employed in the EU in 2016. A largely male and highly educated workforce. Retrieved from: <http://ec.europa.eu/eurostat/documents/2995521/8115840/9-18072017-AP-EN.pdf/b775e424-a14c-4037-9b33-5cc97164bc11>⁵¹

Trauth, E. M., Cain, C. C., Joshi, K. D., Kvasny, L., & Booth, K. M. (2012). Embracing Intersectionality in Gender and IT Career Choice Research. In Proceedings of the 50th annual conference on Computers and People Research - SIGMIS-CPR '12 (pp. 199-212).⁵²

هذا وتشير دراسات أخرى أن السياق العام للبلد المعني قد يلعب دوراً في مدى التحاق النساء بقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، إذ لوحظ مثلاً أن هذا القطاع يجذب النساء في دول مثل الهند، دول الكتلة الاشتراكية سابقاً 53 وبعض مجتمعات العالم الثالث والتي بها فرص عمل محدودة للنساء⁵⁴. وإن كان البعض يرجع هذا الأمر لعدم دقة البيانات المتوفرة أو عدم تحديد مجالات جمع البيانات بدقة إذ تعتبر تكنولوجيا المعلومات في الصين مثلاً كجزء من الهندسة والتكنولوجيا، وفي الولايات المتحدة جزء من علم الحاسوب والرياضيات، وفي استراليا ونيوزيلندا جزء من كلية إدارة الأعمال وفي بعض الدول الأوروبية يتم جمعها مع العلوم الطبيعية. لذا، من الضروري تحديد الحقول المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات لكي تسهل عملية التجميع والتحليل بهدف الخروج بإحصاءات مفصلة لمختلف مجالات العمل في تكنولوجيا المعلومات من منظور النوع الاجتماعي وتحديد وضع النساء في تلك المجالات.

كما يظهر تحدي آخر في سبيل معرفة وضع النساء في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يتعلق بالتداخل والتشابه بين الحقول العلمية المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والتي تتداخل مع نظم المعلومات، والمعلومات والاتصالات (ICT)، والحوسبة، وعلوم الحاسوب ما يسبب ارتباك في تحديد مقومات المهنة في تقنية المعلومات. كما يجب الأخذ بعين الاعتبار مجالات أخرى مرتبطة بهذا القطاع مثل عدد النساء والرجال في المجالات المتخصصة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، عدد الدراسات المنشورة، عدد النساء والرجال في المنظمات المتخصصة في هذا المجال.

6.2 تحليل الاستمارة المستخدمة لتقييم وضع قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في فلسطين

يعمل الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني لتوفير قاعدة بيانات واسعة وحديثة خاصة بانتشار تكنولوجيا المعلومات على مستوى الأسر والأفراد والمؤسسات، وذلك في نطاق الجهود التي يبذلها الجهاز في توفير البيانات الإحصائية في مختلف جوانب الحياة في فلسطين، وتماشياً أيضاً مع النمو الكبير في استخدام هذه التكنولوجيا في فلسطين، عمل الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني خلال العقدين الماضيين على إجراء سلسلة من المسوح الخاصة بانتشار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في فلسطين مثل مسح الحاسوب والهاتف النقال للعام 2004، المسح الأسري لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات للأعوام 2006، و2011، و2014، و2018، و2019 مسح قطاع الأعمال لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات للأعوام 2007 و2011، وتقرير حول نفاذ الأسر والأفراد لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات 2007-2009. لقد ساهمت هذه التقارير في سد ثغرة في الجانب المعلوماتي حول بعض القضايا المرتبطة باستخدام وسائل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والتي قد تساعد صانعي القرار ورسمي السياسات في فلسطين من أجل التخطيط للمستقبل، واتخاذ القرارات الفعالة التي من شأنها أن تقود فلسطين إلى مجتمع المعرفة والمعلومات، وتساهم في تحوّل الاقتصاد إلى اقتصاد مبني على المعرفة تماشياً مع التوجهات الإقليمية والعالمية بالنسبة إلى القطاع الخاص والذي يعتبر المستثمر الرئيس في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، توفر هذه التقارير والمسوح بنكاً من المعلومات عن الخصائص الديمغرافية والاقتصادية والاجتماعية المرتبطة بانتشار وسائل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على مستوى الأسر والأفراد والمنشآت، والتي من المفترض أن تساعد في اتخاذ القرارات الاستثمارية الفعالة الخاصة بتوسيع انتشار وسائل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات⁵⁵.

Stoet, G., & Geary, D. C. (2018). The Gender–Equality Paradox in Science, Technology, Engineering, and Mathematics Education. *Psychological Science*, 29(4), 581–593.

Trauth, E. M. (2006). Theorizing Gender and Information Technology Research. In E. M. Trauth (Ed), *Encyclopedia of gender and information technology* (pp. 1154–1159). Hershey: IGI Global.

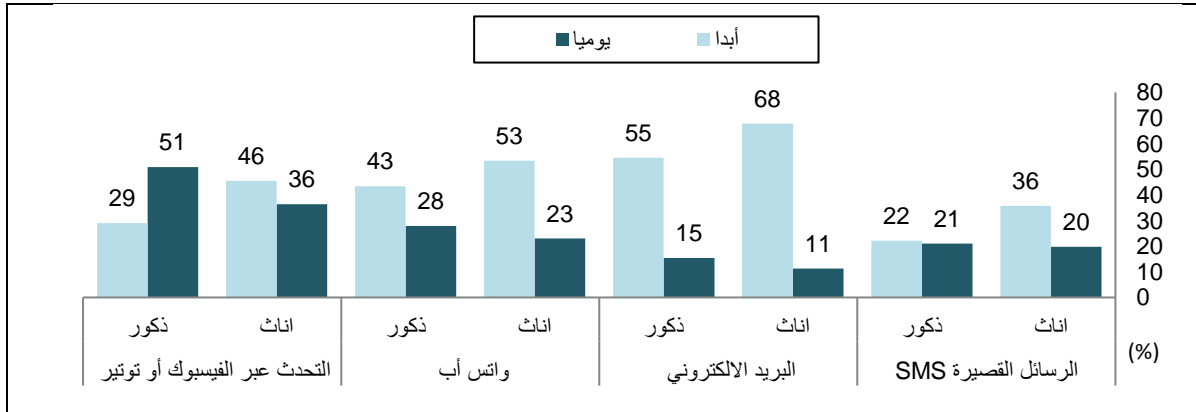
⁵⁵الجهاز المركزي للإحصاء (2020)، مشروع النشر والتحليل (مرجع سابق).

كما قام الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني من خلال التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت في دوراته الثلاث للأعوام 1997، و2007، و2017 بتوفير قاعدة بيانات إحصائية حديثة عن مختلف المجالات التي لها علاقة بواقع المجتمع الفلسطيني، كما وفرّ التعداد مجموعة واسعة من المؤشرات الخاصة بعناصر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على مستوى الأسر والمنشآت، والتي من شأنها أن تعطي صورة عن مدى انتشار هذه التكنولوجيا في كافة المناطق في الضفة الغربية وقطاع غزة، وبشكل خاص انتشار كل من الهاتف النقال والإنترنت الفلسطيني والإسرائيلي.

يلاحظ من الدراسات والمسوحات المذكورة أن التركيز الأكبر يتم على استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ولا يوجد اهتمام ينكر على إنتاج ونمو تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كما أن العديد من تلك المسوحات اتسمت بعدم الانتباه لمنظور النوع الاجتماعي (Gender Blind). أما المسوحات القليلة التي تطرقت لجنس مستخدمي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فقد اشارت الى فجوة في استخدام وسائل التكنولوجيا الحديثة⁵⁶ الا ان نسبة الأسر في فلسطين التي يتوفر لديها خط نقال حسب جنس رب الأسرة الى أن نسبة الأسر التي يرأسها ذكور تبلغ 21.5% بينما نسبة الأسر التي ترأسها اناث تبلغ نصف النسبة السابقة بواقع 10.9% ما يعني أن الأسر التي ترأسها نساء أقل قدرة على توفير خط نقال مقارنة بالذكور. كذلك الأمر بالنسبة للأسر التي يتوفر لديها حاسوب وأجهزة تابلت اذ كانت نسبة الأسر التي يرأسها ذكور 16.4% وللحاسب و18.5% للتابلت مقارنة بـ 8.5% للحاسوب و10.6% للتابلت للأسر التي ترأسها نساء. كما بلغت نسبة الأسر التي يتوفر لديها تلفزيون عادي بين الذكور الى 39.6% مقارنة بـ 47.5% للإناث ونسبة من لديهم تلفاز شاشة (الأكثر حداثة) فبلغت 61.6% بين الذكور مقارنة بـ 46.0% للإناث. إن هذا يعني أن الذكور أكثر قدرة على اقتناء واستخدام وسائل التكنولوجيا الحديثة من النساء. كما أن الذكور أكثر قدرة على توفير انترنت بنسبة 46.6% للذكور مقارنة بنسبة 34.9% للإناث، أما بالنسبة للإنترنت الإسرائيلي فأيضاً الذكور تتوفر لديهم بنسبة تبلغ أكثر من الضعف مقارنة بالنساء حيث تبلغ 9.6% للذكور و4.4% للإناث.

كما أن الشبان هم الأكثر استخداماً لوسائل التواصل الاجتماعي من الشباب، حيث أن نسبة الاناث التي اشارت انها لا تستخدم ابداً الرسائل القصيرة، أو البريد الالكتروني، أو الواتس اب او فيسبوك وتويتر تبلغ تقريباً ضعف نسبة الذكور، وهو ما يعني أن الاناث أقل استخداماً لهذه الوسائل مقارنة بالذكور ما يحد من تواصلهم مع الآخرين وتعلمهم من تلك الوسائط، لذا يجب استخدام هذه الوسائل في تعزيز المعرفة والمساهمة الإيجابية للإناث وتشجيعهن على استخدامها.

نسبة الذكور والإناث في فلسطين حسب استخدامهم لوسائل التواصل الاجتماعي، 2015



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2017. تذكرة الطالب: أرقام وإحصاءات نحو صنع مستقبل أفضل، رام الله - فلسطين. ص 38-39

⁵⁶ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2017)، التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 2017، قاعدة البيانات، رام الله - فلسطين

اما بالنسبة لاستخدام وسائل الاعلام الجماهيري (القراءة، مشاهدة التلفاز، الاستماع الى الراديو، استخدام تكنولوجيا الحاسوب الذهاب الى المكتبة) فقد أشار مسح الوقت الى أن معدل الوقت المستخدم في تنفيذ النشاط للأفراد 10 سنوات فأكثر لمن قاموا بالنشاط حسب الجنس في فلسطين لسنوات مختارة أشار الى أن نسبة النساء أعلى من الذكور في استخدام تلك الوسائل كما يشير الجدول ادناه:

معدل الوقت المستخدم في تنفيذ النشاط للأفراد 10 سنوات فأكثر لمن قاموا بالنشاط حسب الجنس في فلسطين لسنوات مختارة

معدل الوقت المستخدم في تنفيذ النشاط لمن قاموا بالنشاط						النشاط
2013/2012			2000/1999			
كلا الجنسين	إناث	ذكور	كلا الجنسين	إناث	ذكور	
د. س	د. س	د. س	د. س	د. س	د. س	
7.49	6.08	8.19	7.31	6.17	7.39	العمل في المنشآت
3.34	2.18	4.09	3.24	2.01	4.16	نشاطات الإنتاج الأولي
7.47	3.44	8.16	6.50	2.18	8.00	خدمات تتعلق بالحصول على الدخل وإنتاج آخر للبضائع (لغير المنشآت)
2.53	3.42	1.17	3.16	4.07	1.20	إدارة المنزل والمحافظة عليه، والتسوق
1.53	2.15	0.57	1.51	2.12	0.59	العناية بالأطفال، المرضى، كبار السن والعاجزين من نفس الأسرة
0.50	0.39	1.23	1.51	1.35	2.13	خدمات المجتمع ومساعدة الأسر الأخرى
6.46	6.55	6.36	6.57	7.08	6.47	التعلم
3.50	3.32	4.08	3.32	3.14	3.50	النشاطات الثقافية والاجتماعية
2.45	2.46	2.44	2.37	2.47	2.28	استخدام وسائل الاعلام
11.36	11.37	11.35	11.07	11.25	10.50	الرعاية والعناية الشخصية

(د: دقيقة، (س): ساعة)

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2015. مسح استخدام الوقت 2013/2012: النتائج الرئيسية. رام الله - فلسطين

هناك تقارب في كل من معدل الوقت الذي يقضيه الذكور والإناث في العمر 10 سنوات فأكثر الذين قاموا بتنفيذ أنشطة ووسائل الإعلام الجماهيري بمعدل ساعتين و44 دقيقة للذكور مقابل ساعتين و46 دقيقة للإناث خلال اليوم في فلسطين؛ وفي الضفة الغربية يقضي الذكور ما معدله ساعتين و42 دقيقة في هذا النشاط مقابل ساعتين و52 دقيقة تقضيها الإناث، وفي قطاع غزة يقضي الذكور ما معدله ساعتين و47 دقيقة في هذا النشاط مقابل ساعتين و37 دقيقة تقضيها الإناث.

كما ذكر سابقاً، تشير المؤشرات المستخدمة في جمع البيانات الإحصائية الى وجود اختلاف في المؤشرات من مسح لآخر (استخدام الهاتف النقال والانترنت والحاسوب والتابلت أحياناً الى جمع استخدام الحاسوب مع أنشطة أخرى مثل القراءة، مشاهدة التلفاز، السماع للراديو، استخدام الحاسوب) .

7.2 اقتراح مؤشرات جديدة لتقييم وضع قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من منظور النوع الاجتماعي

المؤشرات المقترحة أدناه تركز على جوانب تتعلق بتكوين انتاج المعرفة المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من منظور النوع الاجتماعي كما يلي:

- عدد الأطفال ذكوراً وإناثاً الذين يتلقون تعليماً أو تدريباً على وسائل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (حاسوب) (برمجة، صيانة، تحديث)، روبوتات، أتمتة، ابتكار في تحويل أي نشاط انساني إلى كودات رقمية).
- عدد حاضنات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وعدد الملحقين بها ذكوراً وإناثاً.
- عدد المجلات، المنشورات التي يترأسها كلا من الذكور والإناث فيما يتعلق بمجالات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات .
- عدد الدراسات المنشورة في قطاع الابتكار وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لكلا من الإناث والذكور.

- عدد المدرسين والمدرسات على مستوى التعليم الابتدائي، الإعدادي، الثانوي، الجامعي الحاصلين على شهادات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات .
- عدد الخريجات والخريجين في حقول أكاديمية ذات صلة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات كما في المثال الذي تم استخراجها من إحصاءات جامعة بيرزيت أدناه:

عدد الخريجين والخريجات من جامعة بيرزيت على مستوى البكالوريوس في تخصصات أكاديمية تدخل في مجال تكنولوجيا

المعلومات والاتصالات بين سنوات 2020-2017

مجموع الثلاث سنوات	2020/2019			2019/2018			2018/2017			برامج البكالوريوس		
	المجموع	إناث	ذكور	المجموع	إناث	ذكور	المجموع	إناث	ذكور			
143	38	105	48	9	39	58	19	39	37	10	27	الهندسة الكهربائية
297	94	203	108	30	78	101	31	70	88	33	55	الهندسة المدنية
157	126	31	68	53	15	47	37	10	42	36	6	الهندسة المعمارية
85	16	69	21	5	16	42	9	33	22	2	20	الهندسة الميكانيكية
169	77	92	67	26	41	53	30	23	49	21	28	علم الحاسوب
260	134	126	101	53	48	93	49	44	66	32	34	هندسة أنظمة الحاسوب
90	29	61	27	6	21	30	9	21	33	14	19	هندسة الميكاترونكس

تظهر الإحصاءات السابقة، كمثال يقترح أن يعمم، أن اقبال الإناث على مجالات مثل الهندسة الكهربائية يتراجع بمرور الوقت ما يستدعي مزيد من الدراسات لمعرفة الأسباب وهل هي أسباب معرفية (صعوبة وجفاف المادة) أم أسباب اجتماعية (وقت العمل، أماكن العمل، توفر فرص العمل.. الخ). كذلك من المثير ملاحظة تراجع نسب الإناث مقارنة بالذكور في الاقبال على دراسة علم الحاسوب إذ كانت النسبة متقاربة إلى حد ما بين الجنسين (28 ذكور مقابل 21 إناث) إلا أن الفجوة ازدادت بمرور الوقت، وهو ما يستدعي أيضاً مزيد من الدراسات لفهم أسباب ذلك. أما في مجال هندسة أنظمة الحاسوب فنرى الفجوة لصالح الإناث مقابل الذكور إذ كان عدد الذكور الخريجين من هذا التخصص في عام 2017-2018 يبلغ 34 مقابل 32 إناث ليزداد عدد الإناث بشكل ملحوظ في عام 2019-2020 ليبلغ 48 للذكور مقابل 53 للإناث، وهو ما يستدعي أيضاً مزيد من الدراسات لمعرفة سبب هذا الاقبال. كما يلاحظ فجوة بين الذكور والإناث في الجدول أدناه والذي يشير لعدد الخريجين/ات على مستوى الماجستير خاصة في مجال هندسة البرمجيات والتي تكون الفجوة فيها لصالح الذكور بنسبة الضعف تقريباً.

عدد الخريجين والخريجات من جامعة بيرزيت على مستوى الماجستير في تخصصات أكاديمية تدخل في مجال تكنولوجيا المعلومات

والاتصالات بين سنوات 2020-2017

مجموع الثلاث سنوات	2020/2019			2019/2018			2018/2017			برامج الماجستير (ذات العلاقة)		
	المجموع	إناث	ذكور	المجموع	إناث	ذكور	المجموع	إناث	ذكور			
26	11	15	8	4	4	8	1	7	10	6	4	الحوسبة
12	0	12	3	0	3	8	0	8	1	0	1	الهندسة الكهربائية
7	2	5	4	2	2	2	0	2	1	0	1	الهندسة الاستدامة في الإنتاج
37	13	24	17	6	11	12	4	8	8	3	5	الهندسة البرمجيات
20	15	5	7	5	2	8	2		3	2	1	هندسة التخطيط العمراني وعمارة المشهد

المصدر: جامعة بيرزيت، وحدة البحث المؤسسي، إحصاءات داخلية غير منشورة مستخرجة من إحصاءات جامعة بيرزيت لعام 2020.

8.2 تقديم بعض الاقتراحات والتوصيات لجعل سياسات تنمية قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أكثر استجابة لحاجات النوع الاجتماعي

التوصيات:

• توصيات لجهاز الإحصاء المركزي الفلسطيني

- ضرورة الاتفاق على مفهوم وطني بالتشاور مع كافة المؤسسات المعنية حول حقول تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
- ضرورة تطوير استمارة تعداد مؤشرات نمو قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ليشمل عناصر إنتاج وتطوير هذا القطاع (المدارس، الجامعات، الحاضنات، مؤسسات المجتمع المدني) وليس فقط التركيز على نسب استهلاك وسائط تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كميّار لنمو هذا القطاع مع تفصيل البيانات المجمعة بين الذكور والإناث.
- توسيع مجالات تعداد قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ليشمل مثلاً عدد الإناث والذكور في المبادرات الوطنية الكبرى (الحكومة الإلكترونية، قاعدة البيانات الوطنية، وسائط الرقابة على الفضاء السيبراني، وسائط حماية الخصوصية على الفضاء السيبراني).
- إجراء دراسات كيفية لواقع العاملين والعاملات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إذ يعتبر الاهتمام بهذا القطاع أحد أهم السبل لمكافحة بطالة الإناث والتي تبلغ أكثر من 70% بين خريجات الجامعات والمعاهد المتوسطة في مجال العلوم الاجتماعية والإنسانية والإعلام.

• توصيات لصناع القرار في مؤسسات الحكومة الوطنية الفلسطينية

- ضرورة تضافر الجهود للفكاك من تبعية فلسطين لقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الفلسطيني، إذ سيدفع هذا الفكاك نمو كافة قطاعات الاقتصاد الفلسطيني بشكل متسارع كما سيوسع سوق العمل بشكل كبير ليستوعب آلاف الخريجات والخريجين ذوي القدرات والكفاءات العالية في هذا القطاع.
- تبني خطة تنموية عابرة للقطاعات لزيادة مشاركة المرأة الفلسطينية في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتشجيع الاستثمارات الوطنية ولتنظيم أنشطتها الاقتصادية جغرافياً.
- تأسيس صندوق وطني عام لدعم الابتكارات في مجال اتمتة النشاط الإنساني اليومي ما يساعد كافة شرائح المجتمع في انجاز أنشطتها اليومية سواء اكانت زراعية، عمل منزلي، خدماتية، كما يساعد ذوي الحاجات الخاصة في انجاز انشطتهم دون بذل جهد جسدي كبير (اختراع أدوات مساعدة لذوي الحاجات الخاصة البصرية، الحركية، السمعية... الخ).
- تنظيم مسابقات وطنية سنوية لتقدير أفضل اختراع وابتكار جديد في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
- دعم وطني لحاضنات المبدعين/ات والمبتكرين/ات من سن الطفولة وفي كافة المناطق خاصة المناطق المهمشة.
- زيادة التعاون الدولي والإقليمي في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتخطي العوائق الإسرائيلية والدخول بحرية للفضاء السيبراني المفتوح.
- زيادة البعثات والمنح الدراسية لمجالات متقدمة في دراسة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (النانو، الأتمتة، الحوسبة على سبيل المثال).

9.2 المراجع

- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2020). المسح الأسري لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، 2019؛ تقرير النتائج الرئيسية. رام الله - فلسطين.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2020). مشروع النشر والتحليل لبيانات التعداد، نفاذ الأسر الفلسطينية لوسائل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات 2007-2017. رام الله - فلسطين.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2018). بيان صحفي مشترك بمناسبة اليوم العالمي للاتصالات ومجتمع المعلومات والذي يصادف السابع عشر من أيار، الإحصاء الفلسطيني ووزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات. رام الله - فلسطين.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2017. تذكرة الطالب: أرقام وإحصاءات نحو صنع مستقبل أفضل، رام الله - فلسطين.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2015. مسح استخدام الوقت 2012/2013: النتائج الرئيسية. رام الله - فلسطين.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2010. بيانات مشتقة من التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت في الضفة الغربية 2007. رام الله - فلسطين.
- جامعة بير زيت، وحدة البحث المؤسسي، إحصاءات داخلية غير منشورة مستخرجة من إحصاءات جامعة بيرزيت لعام 2020.
- عبد الوهاب، علي (2020) آليات للانفكاك التكنولوجي عن الاحتلال الإسرائيلي، منتدى الشباب الفلسطيني للسياسات والتفكير الاستراتيجي، المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية-مسارات. رام الله - فلسطين.
- عرفة، نور، عبد الله، وسيم، بحور، سام (2015) قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات: محرك التنمية المكبل في فلسطين، شبكة السياسات الفلسطينية (الشبكة).
- وكالة الأناضول، إسرائيل توقف إدخال أجهزة الاتصال للقطاعات التجارية في غزة، 2020/2/11: Y9q6pv/ly.b2
- وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات (تشرين ثاني - 2016) الخطة الاستراتيجية القطاعية للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والبريد (2017-2022). رام الله - فلسطين.
- Adam A (2005) Gender, Ethics and Information Technology.Palgrave Macmillan, Basingstoke, UK.
- Digital Economy Report 2019, UNCATD, 4/9/2019: bit.ly/3ebmnm
- Dholakia, Ruby Roy (2007) Gender and IT in the Household: Evolving Patterns of Internet Use in the United States. Pages 231-240 | Received 24 Oct 2005, Accepted 21 Feb 2006, Published online: 24 Feb 2007
- Klawe, M. & N. Levenson (1995): Women in Computing: Where are We Now? Communications of the ACM (special issue on Women in Computing) 38 (1): 29-44
- Morrar, R., Haj Hamad, H., Arman, H., (2018), "Can the Triple Helix Model be the Champion for Innovation in the Countries with Low Private R&D Spending? Evidence from the Palestinian Industrial Sector", 35th IARIW General Conference, Copenhagen, Denmark, August 20-24.
- Stoet, G., & Geary, D. C. (2018). The Gender-Equality Paradox in Science, Technology, Engineering, and Mathematics Education. Psychological Science, 29(4), 581-593.
- OECD (2017), Future of work and skill, 15-17/2/2017: bit.ly/2zF0Pdy

- Tawil-Souri (2014), Helga, Digital Occupation: Gaza's High-Tech Enclosure, Journal of Palestine Studies: bit.ly/2AIq6UE
- Trauth, E. M., Cain, C. C., Joshi, K. D., Kvasny, L., & Booth, K. M. (2012). Embracing Intersectionality in Gender and IT Career Choice Research. In Proceedings of the 50th annual conference on Computers and People Research - SIGMIS-CPR '12 (pp. 199–212).
- Trauth, E. M. (2006). Theorizing Gender and Information Technology Research. In E. M. Trauth (Ed), Encyclopedia of gender and information technology (pp. 1154–1159). Hershey: IGI Global.
- UNCATD (2019), Digital Economy Report, 4/9/2019: bit.ly/3ebmnm.
- World Economic Forum, how is the fourth industrial revolution changing our economy? 26/11/2019: bit.ly/2Y6X7Tk

الفصل الثالث

المنشآت في فلسطين من منظور النوع الاجتماعي

1.3 ملخص تنفيذي

- إن تطوير المنشآت الفلسطينية وتنمية هذا القطاع له أهمية عالية في تمكين المرأة الفلسطينية اقتصادياً، وزيادة نسبة مشاركتها في القوى العاملة في القطاعات الاقتصادية المختلفة، وهو ضرورة ملحة لتحرير الفرد ولتنمية المجتمع.
- هنالك عدة معوقات وتحديات يعاني منها الاقتصاد الفلسطيني تتمثل بالعوامل السياسية والأطر القانونية، والعوامل الاجتماعية والثقافية، وظروف العمل، والاحتلال الإسرائيلي وما يسبب تأثير بالغ على قدرة الفلسطينيين على التنقل وبالأخص على النساء.
- أن المرأة الفلسطينية لا ترى لها مكاناً في سوق العمل بسبب التدمير الإسرائيلي المُمنهج لقطاعي الزراعة والصناعة على تقويضهما وقدرتهما على تشغيل النساء في تشويه الحوافز المقدمة للنساء وإبعادهن عن سوق العمل، حيث لهذين القطاعين أهمية خاصة في تشغيل النساء في أي مكان في العالم، لأنهما لا يوفران فرص العمل المطلوبة لها.
- تعتبر المنشآت الصغيرة والمتوسطة ركائز أساسية لمستقبل العمل، وذلك لاستحداث العمالة والنمو الاقتصادي ولتحفيز الابتكار والمنافسة في الأسواق.
- قانون العمل والعمال الفلسطيني يعمل على إضعاف مشاركة المرأة في سوق العمل الفلسطيني، حيث أنه لا يراعي الفروق بين الجنسين بما يكفي، ولا يحمي ويعزز حقوق المرأة، ويستثني شرائح من القوى العاملة الفلسطينية وأهمها العمال الموسميون، والعمالون لحسابهم الخاص، وأفراد الأسرة العاملون دون أجر، وغيرها من الأعمال التي تنطوي تحت الدور الرعائي والإنجابي. وأيضاً لا يشترط القانون على توفير حضانات لأطفال الأمهات العاملات أو الآباء بالقرب من مكان العمل. هذه القضايا.
- نسبة القوى العاملة المشاركة في فلسطين للأفراد 15 سنة فأكثر في العام 2017 قد بلغت 45.7%. وقد أشارت النتائج بأن نسبة مشاركة الذكور في القوى العاملة بلغت 71.6%، بينما بلغت نسبة مشاركة الإناث 19.2%.
- أن الارتفاع في معدلات البطالة للنساء أكثر منه للرجال مع زيادة هذه الفجوة في الأعوام الأخيرة، حيث بلغ المعدل للذكور 22.5% في العام 2017، بينما بلغ معدل البطالة للإناث 47.8% لنفس العام.
- كما تتركز النسبة الأكبر من مشاركة المرأة الفلسطينية في المنشآت العاملة في القطاع الخاص والقطاع الأهلي والشركات الحكومية في فلسطين للعام 2017.
- أعلى نسبة لمشاركة للمرأة في منشآت قطاع التعليم، فقد بلغت النسبة 59% للإناث مقارنة مع 41% للذكور. أما في قطاع أنشطة صحة الإنسان والعمل الاجتماعي فبلغت مشاركتها 43.5% ومشاركة الرجل 56.5%. وفي أنشطة الخدمات الأخرى فقد بلغت 35.4%.
- التركيز الأكبر كان في قطاع الخدمات الذي يجسد دور المرأة الإنجابي والرعائي في مجتمعها، فقد بلغت نسبة مشاركتها في المهن الخاصة بالفنيين والمتخصصين والمساعدين والكتبة لعام 2017 (64%) وهذا مؤشر هام على قضية أجور

المرأة في هذه المهن أي هناك فجوة في الأجور بين الجنسين في سوق العمل، والتخصصات التي تتركز بها المرأة في المرحلة الثانوية ومرحلة الدراسة الجامعية.

- عدم وجود خطة تنموية لاستيعاب الأيدي العاملة النسائية الفلسطينية حسب منهج اقتصادي/اجتماعي يأخذ بعين الاعتبار الحاجات والخصائص الأساسية للمرأة الفلسطينية كان سببا في ضعف مشاركتها في القوى العاملة.
- تفضيل الدور الإيجابي على الدور الإنتاجي للمرأة واعتبارها معيلا ثانويا، ويتركز دورها الإنتاجي في القطاعات الاقتصادية غير الرسمية وتفضيل الرجال على النساء في المؤسسات والشركات بمختلف تصنيفاتها بسبب دور المرأة الإيجابي.
- إن غالبية النساء يعملن في قطاعات غير مدفوعة الأجر تتبع بشكل رئيسي للأسر ضمن مشاريع خاصة بالعائلة ومنها (صناعة الألبان والألبان في المنازل، والمعجنات والتخيط والتطريز)، حيث تشكل هذه الأعمال طابع العمل غير المنظم.
- أشارت البيانات إلى ارتفاع نسبة الذكور العاملين في القطاع غير المنظم والتي بلغت 51.6% مقابل 31.4% للإناث، بينما تزيد نسبة الإناث العاملات في القطاع غير المنظم في الضفة الغربية عنها في قطاع غزة لتبلغ 34.9% مقابل 21.3%.
- أشارت بيانات التعداد إلى أن نسبة النساء التي تملك منشآت في فلسطين خلال عام 2017 كانت منخفضة، حيث أظهرت البيانات أن ما نسبته 9.0% من النساء تملك منشآت مقارنة مع 91% يملكها رجال وغالبية هذه المنشآت التي تملكها النساء هي منشآت تأخذ طابع الخاص الوطني من نواحي قانونية.
- تفيد بيانات هيئة سوق المال أن نسبة المديرات أو رؤساء الشركات المدرجة في البورصة الفلسطينية قد بلغت 9%، ومن لهن الحق بالتوقيع في الشركات فقد وصلت أيضا إلى 11% خلال عام 2018، مما يعكس أن النساء حتى في التوقيع لاتخاذ القرارات في الشركات نسبتهم قليلة جدا.
- نسبة النساء العاملات في القطاع الخاص والقطاع الأهلي والشركات الحكومية في فلسطين تشكل 19.3% مقارنة مع 80.7% للذكور خلال عام 2017.
- أظهرت البيانات ان الإناث العاملات يتركزن بشكل أكبر في محافظة رام الله والبيرة، ويعود السبب إلى تمركز المؤسسات الحكومية بشكل كبير في هذه المحافظة، وأيضا تمركز عدد من الشركات الكبيرة والمنشآت الصغيرة بشكل أكبر عن باقي محافظات الضفة الغربية. وفي قطاع غزة نجد أن أعلى محافظة بنسبة مشاركة للنساء العاملات في المنشآت كانت في مدينة غزة بنسبة 47%.

3.2 Executive Summary

Establishments in Palestine from a Gender Perspective

- The development of Palestinian establishments and developing the sector itself is very important in terms of empowering the Palestinian women at the economic level, in addition to increasing women's participation in the labor force in different economic sectors. Accordingly, this is a pressing need to the emancipation of individual and to developing the community.
- There are several challenges and obstacles that the Palestinian economy are suffering from. Such challenges and obstacles are represented in the political factors, legal frameworks, cultural and social factors, work conditions, Israeli occupation that negatively affected the Palestinians ability of free movement, especially for women.
- Palestinian woman does not see a place for her in the labour market because of the Israeli systematic destruction of the industrial and agricultural sectors, where the Israeli occupation worked on underestimating those sectors and lowering their ability to employ women by distorting the motivations provided for women and luring them away from the labor market. As those two sectors are very important, especially for women employment anywhere in the world, but in Palestine, they don't provide the required job opportunities for them.
- The small and medium size establishments are considered the pillars for the future of labor, as they create jobs, and they are very important for the economic growth, motivating innovation and competition in labor markets.
- The Palestinian Labour and workers Law underestimates women's participation in the Palestinian labour market, as it doesn't take into consideration the differences between the two sexes enough, doesn't protect nor enhance women's rights. It excludes groups of the Palestinian labour force, most importantly, the seasonal workers, self-employed individuals, unpaid working household members, and many other jobs that are considered part of the reproductive and caring role. Also, the Law doesn't compel providing nurseries of working mothers or fathers near the place of work.
- The percentage of the labour force participating in Palestine for individuals aged 15 years and above in 2017 was 45.7%. Results indicated that the percentage of males participation in the labour force reached 71.6%, while the percentage of females participation reached 19.2%.
- The rates of unemployment among women are very high compared to the men's, with this gap increasing over the past years. The unemployment rate among males reached 22.5% in 2017 while it reached 47.8% for females in the same year.
- The highest proportion of women participation is concentrated in the private and civil sectors and the public companies in Palestine in 2017.
- The highest percentage of women participation is in the educational sector establishments, which reached 59%, compared to 41% for males. As for the sector of human health activities and social works, women participation in such sectors reached 43.5% and 56.5% for males. In the services activities, their percentage reached 35.4%.
- The highest concentration of women participation is in the services sector that embodies women reproductive and caring role in their society, as the percentage of their participation in jobs related to technicians, specialists and assistants and clerks in 2017 (64%). Accordingly, this is an important indicator for the issue of women's wages in such

occupations, i.e. there is a huge wage gap between the two sexes in the labour market and in the specializations in which women are concentrated in the secondary and university levels.

- The absence of a development plan to absorb the Palestinian women's labour force according to an economic/social approach that takes into consideration the basic needs and characteristics of Palestinian women, which cause their weak participation in the labor force.
- Preferring the reproductive role over the productive role of women and considering them a secondary provider. Thus, their productive role is concentrated in the informal economic sectors and the preference of men over women in institutions and companies of various classifications because of the reproductive role of women.
- The majority of women work in unpaid sectors that belong mainly to the household/family businesses or projects, including (cheese and dairy production at home, pastries, sewing and embroidery), where these types of jobs take in their nature the form of informal work.
- Data indicated an increase in the percentage of males working in the informal sector, which reached 51.6% compared to 31.4% for females, while the percentage of females working in the informal sector in the West Bank is higher than it is in Gaza Strip, reaching 34.9% compared to 21.3%.
- Census data indicated that the percentage of women who owned establishments in Palestine during 2017 was low, as data showed that 9.0% of women own establishments compared to 91% of establishments are owned by men. The majority of the establishments owned by women are establishments that has a national characteristic from legal aspects.
- Data from the Palestinian Capital Market Authority indicated that the percentage of female managers or heads of companies enlisted in the Palestine Exchange has reached 9%, and those who have the right to sign in companies have also reached 11% during 2018, which reflects that the percentage of women who gets to sign on decisions made in companies is still very low.
- The percentage of women working in the private and civil sectors and public companies in Palestine constitutes 19.3% compared to 80.7% for men in 2017.
- Data also showed that female employees are more concentrated in Ramallah and Al-Bireh governorate, as government institutions are concentrated more in there, in addition to the existence of a number of big companies and small establishments more than any of the West Bank governorates. In Gaza Strip, we found that the governorate with the highest participation rate of women working in establishments was in Gaza City with 47%.

3.3 مقدمة

إن تطوير المنشآت الفلسطينية وتنمية هذا القطاع له أهمية عالية في تمكين المرأة الفلسطينية اقتصادياً، وزيادة نسبة مشاركتها في القوى العاملة في القطاعات الاقتصادية المختلفة. ويشكل تمكين المرأة ورفع مشاركتها أحد أهداف التنمية الاقتصادية التي تسعى الدول النامية لتحقيقها ومنها فلسطين. بلغ عدد المنشآت العاملة في القطاع الخاص والقطاع الأهلي والشركات الحكومية في تعداد 2017 حوالي 148,974 منشأة، حيث تشكل نسبة العاملات الإناث 19.3% مقابل 80.7% ذكور (انظر/ي جدول 1)، وهذه النسبة تعتبر ضئيلة إقليمياً وعالمياً.

لقد سعت السلطة الوطنية الفلسطينية منذ تشكيلها إلى دعم كافة القطاعات الاجتماعية والاقتصادية وتبنت عدة سياسات تنموية، لكن هذه السياسات لم تنطلق من رؤية شمولية لواقع المجتمع الفلسطيني. ولدراسة التنمية لا بد من أن ننطلق من رؤية العلاقة بين المجتمع الفلسطيني والواقع الاقتصادي الفلسطيني للعاملين، ومكوناته الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية والارتباط بينهم وبين الوضع السياسي الراهن⁵⁷.

سيسعى هذا الفصل إلى تحليل الواقع الاقتصادي للمنشآت الفلسطينية معتمداً على بيانات استمارة تعداد المنشآت الفلسطينية التي تم تنفيذها من قبل الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني من تعداد 2017.

الهدف العام

لكي نعمل على تطوير المنشآت الفلسطينية لا بد من العمل على تحليل الواقع الاجتماعي والاقتصادي للمنشآت من عدة محاور وأهمها:

- 1- الواقع الاقتصادي الفلسطيني بالاعتماد على بيانات مسح القوى العاملة ومسح القطاع غير المنظم، للتعرف على مدى تواجد المرأة الفلسطينية في القطاع المنظم وغير المنظم.
- 2- تحليل استمارة تعداد المنشآت 2017، وهل هي بالفعل تعكس واقع المنشآت المختلفة من منظور النوع الاجتماعي.
- 3- ماهية المؤشرات التي يمكن إضافتها لكي نستطيع تحليل واقع المنشآت الفلسطينية من منظور النوع الاجتماعي.
- 4- تحليل أسباب ضعف مشاركة المرأة في القوى العاملة واللامساواة التي تواجهها في العديد من الأنشطة الاقتصادية، وسنأخذ بعين الاعتبار المؤشرات التالية: ملكية المنشأة، وتوزيع المرأة والرجل في القطاعات المختلفة، والأنشطة الاقتصادية، وطبيعة العمل، ومدى تواجد المرأة في المنشآت حسب التقسيمات الجغرافية والإدارية والإحصائية. بالإضافة إلى الجانب القانوني، ونوع الملكية، وفئة حجم العمالة، ومعايير الصحة والسلامة المهنية في المنشآت الفلسطينية.

يخلص الفصل لتقديم بعض الاستنتاجات والاقتراحات والتوصيات لجعل السياسات فيما يتعلق بمنشآت الفلسطينيين أكثر وعياً وحساسية لتحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة للنوع الاجتماعي.

⁵⁷ كتاب، أيلين. وآخرون. 2010. وهم التنمية في نقد خطاب التنمية الفلسطيني. مركز بيسان للبحوث والإنماء. رام الله: فلسطين. صفحة (9).

4.3 المرجعيات والدراسات السابقة

مفهوم التنمية كما عرفه أماريتا سن⁵⁸ هي عملية تراكمية، وتكاملية، اقتصادية وسياسية واجتماعية، تسعى لتحرير الإنسان من حالة التبعية وامتهان الكرامة الإنسانية إلى الحرية من خلال تحريره من حالة اللامساواة والفقر والاضطهاد وتمكينه في أرضه وتوسيع إمكانياته، وخياراته وقدراته لضمان الشعور بالسعادة⁵⁹. فتطوير الاقتصاد الفلسطيني والمنشآت وزيادة مشاركة المرأة في الدور الإنتاجي ومساواتها مع الرجل في هذا الدور هو ضرورة ملحة لتحرير الفرد ولتنمية المجتمع. هنالك عدة معوقات وتحديات يعاني منها الاقتصاد الفلسطيني تتمثل بالعوامل السياسية والأطر القانونية، والعوامل الاجتماعية والثقافية، وظروف العمل. يتميز الاقتصاد الفلسطيني بتبني سياسات ونماذج الليبرالية الجديدة التي لا توفر أي حماية للأسواق المحلية من المنافسة غير العادلة، ولا سيما من السلع والبضائع الإسرائيلية التي تُغرق السوق المحلية وتقضي على القدرة الإنتاجية للاقتصاد الفلسطيني المحلي⁶⁰. والذي بدوره يعمل على تحديد وتقليص المنشآت المنتجة. أما الشروخ الجغرافية والمادية والاجتماعية التي أحدثتها نقاط التفتيش الإسرائيلية والإغلاقات الدائمة لمداخل ومخارج المناطق السكنية، هذا له تأثيراً بالغاً في قدرة الفلسطينيين، خاصة النساء، على التنقل⁶¹. فأصبح من الصعب على المرأة أن تبحث عن عمل خارج مجتمعها المحلي، وبالتالي تحد من فرص عملها مقارنة بالرجال. وساهم التدمير الإسرائيلي المُنهج لقطاعي الزراعة والصناعة على تقويضهما وقدرتهما على تشغيل النساء في تشويه الحوافز المقدمة للنساء وإبعادهن عن سوق العمل. ولهذين القطاعين أهمية خاصة في تشغيل النساء في أي مكان في العالم، فكونهن لا يوفران فرص العمل المطلوبة، يعني أن المرأة الفلسطينية لا ترى لها مكاناً في سوق العمل⁶².

تعتبر المنشآت الصغيرة والمتوسطة ركائز أساسية لمستقبل العمل، وذلك ليس لاستحداث العمالة والنمو الاقتصادي فحسب، بل أيضاً لتحفيز الابتكار والمنافسة في الأسواق. لكن بإمكان المنشآت الكبيرة أن تستثمر أكثر في التدريب والمعدات وتدفع أجوراً أعلى وتوفر ظروف عمل أفضل، وبالتالي فهي تتفوق على المنشآت الصغيرة والمتوسطة عندما يتعلق الأمر بالإنتاجية ونوعية العمالة. وفي البلدان النامية، تؤدي هذه الثغرة، علينا أولاً أن نفهم المشاكل التي تواجهها المنشآت الصغيرة والمتوسطة، سواء المنظمة وضعف أداء النمو. ولسد هذه الثغرة، وفي سياق التحديات الأوسع التي تواجه عالم العمل⁶³.

نستنتج بعد مراجعة قانون العمل والعمال الفلسطيني أنه لا يراعي الفروق بين الجنسين بما يكفي، ولا يحمي ويعزز حقوق المرأة. ويستنتج قانون العمل الفلسطيني رقم 7 (الذي دخل حيز التنفيذ في 25 كانون الأول/ديسمبر 2001) شرائح من القوى العاملة الفلسطينية وأهمها العمال الموسميون، والعمالون لحسابهم الخاص، وأفراد الأسرة العاملون دون أجر، وغيرها من

⁵⁸ عالم اقتصاد هندي، قدم مساهمات متعددة في نظرية الخيار الاجتماعي والعدالة الاجتماعية والاقتصادية والنظريات الاقتصادية حول المجاعات، ومؤشرات قياس رفاه مواطني الدول النامية. قدم وألف عدد من الكتب والدراسات العلمية، كتاب "التنمية بوصفها حرية"، و"الحرية والعقلانية"، و"الخيار الجماعي والرفاه الاجتماعي"، و"عن الأخلاق والاقتصاد".

⁵⁹ Sen, A. 1999. Development as Freedom. Alfred A. New York: Anchor Books. And, Sen, A. 2009. The idea of Justice. London: Penguin Books.

⁶⁰ البطمة، سامية. 2015. فتح سوق العمل للمرأة الفلسطينية.

⁶¹ المصدر نفسه.

<https://al-shabaka.org/briefs/%D9%81%D8%AA%D8%AD-%D8%B3%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%85%D9%84-%D9%84%D9%84%D9%85%D8%B1%D8%A3%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%81%D9%84%D8%B3%D8%B7%D9%8A%D9%86%D9%8A%D8%A9>

⁶² المصدر نفسه.

⁶³ منظمة العمل الدولية، 2019. قوة المشاريع الصغيرة: تحرير إمكانات المنشآت الصغيرة والمتوسطة. [https://ilo.org/infostories/ar-](https://ilo.org/infostories/ar-AE/Stories/Employment/SMEs#innovation)

[AE/Stories/Employment/SMEs#innovation](https://ilo.org/infostories/ar-AE/Stories/Employment/SMEs#innovation)

الأعمال التي تنطوي تحت الدور الرعائي والإنجابي. وأيضاً لا يشترط القانون على توفير حضانات لأطفال الأمهات العاملات أو الآباء بالقرب من مكان العمل⁶⁴. هذه القضايا تعمل على إضعاف مشاركة المرأة في سوق العمل الفلسطيني.

5.3 الواقع الاقتصادي في فلسطين

1.5.3 واقع مشاركة الرجال في القوى العاملة حوالي 4 أضعاف مشاركة النساء

بينت نتائج مسح القوى العاملة بأن نسبة القوى العاملة المشاركة في فلسطين للأفراد 15 سنة فأكثر في العام 2017 قد بلغت 45.7%. وقد أشارت النتائج بأن نسبة مشاركة الذكور في القوى العاملة بلغت 71.6%، بينما بلغت نسبة مشاركة الإناث 19.2%. وقد يعود انخفاض مشاركة النساء في القطاعات الاقتصادية للعديد من العوامل وأهمها، غزو البضائع الإسرائيلية للأسواق الفلسطينية وتأثيرها السلبي على القطاع الإنتاجي المحلي، وتداعيات النظام الأبوي على مشاركة النساء في قطاعات اقتصادية مختلفة، جميعها ساهمت في تحديد مشاركة النساء في قطاعات ومهن اقتصادية محدودة وتوجه النساء للانخراط في أعمال تقليدية متعارف عليها ومنها قطاع الخدمات و التعليم والصحة والزراعة بشكل رئيسي⁶⁵.

كما تتركز النسبة الأكبر من مشاركة المرأة الفلسطينية في المنشآت العاملة في القطاع الخاص والقطاع الأهلي والشركات الحكومية في فلسطين للعام 2017⁶⁶، في قطاعات معينة ومنها أنشطة الخدمات الإدارية والخدمات المساندة فقد بلغت نسبة مشاركتها في هذا النشاط 26.5% مقابل 73.5% للرجال لعام 2017، وقطاع التعليم هو أعلى نسبة لمشاركة للمرأة، فقد بلغت النسبة 59% للإناث مقارنة مع 41% للذكور. أما في قطاع أنشطة صحة الإنسان والعمل الاجتماعي فبلغت مشاركتها 43.5% ومشاركة الرجل 56.5%. وفي أنشطة الخدمات الأخرى فقد بلغت 35.4%⁶⁷.

نلاحظ أن التركيز الأكبر كان في قطاع الخدمات الذي يجسد دورها الإنجابي والرعائي في مجتمعها (انظر/ي ملحق 2). بلغت نسبة مشاركة المرأة في المهن الخاصة بالفنيين والمتخصصين والمساعدين والكتبة لعام 2017 (64%) وهذا مؤشر هام على قضية أجور المرأة في هذه المهن أي هناك فجوة في الأجور بين الجنسين في سوق العمل، والتخصصات التي تتركز بها المرأة في المرحلة الثانوية ومرحلة الدراسة الجامعية⁶⁸. أي أن هناك اختلال في التوازن في معدلات الالتحاق بالتعليم الثانوي لصالح الفرع الأدبي حيث بلغت نسبة الذكور والإناث (77.2%) في العام 2017⁶⁹. هذا أدى إلى زيادة نسبة الطلاب الذين يتركون التعليم الثانوي دون اكتساب مؤهلات أو مهارات⁷⁰. أما التعليم المهني فليس خياراً واقعياً لطلاب المدارس الثانوية، يلتحق بالفرع المهني عدد إناث أقل من الذكور. تشير الإحصاءات إلى أن عدد الطالبات في التعليم المهني للصف الثاني عشر للعام الدراسي 2019/2018 بلغت 404 طالبات منهن 171 في فرع الاقتصاد المنزلي. يعتبر هذا

⁶⁴ البطمة، سامية. 2015. فتح سوق العمل للمرأة الفلسطينية.

⁶⁵ المصدر نفسه.

⁶⁶ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2020. تطور المنشآت الفلسطينية 2012-2017. رام الله، فلسطين.

⁶⁷ هذه البيانات البيانات لا تشمل القدس I ل كلا الجنسين.

⁶⁸ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2020. المرأة والرجل في فلسطين، قضايا وإحصاءات، 2020. رام الله - فلسطين.

والكفري، صالح. وآخرون. 2011. واقع التمييز في سوق العمل من منظور النوع الاجتماعي: نحو مستقبل يضمن المساواة بين الجنسين. مواطن: المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية. رام الله، فلسطين.

⁶⁹ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2020. خصائص التعليم بين أفراد المجتمع الفلسطيني 2007، 2017. رام الله - فلسطين.

<http://www.pcbs.gov.ps/Downloads/book2523.pdf>

⁷⁰ البطمة، سامية. 2015. فتح سوق العمل للمرأة الفلسطينية. مصدر سبق ذكره

العدد متواضع وبالمقارنة مع عدد الطلبة الذكور المتحقين بالتعليم المهني والذي بلغ 1,693 منهم 1,520 في الفرع الصناعي، وهذا يفتح المجال أمام الطلبة الذكور لفرص أوسع للعمل بعد التخرج⁷¹.

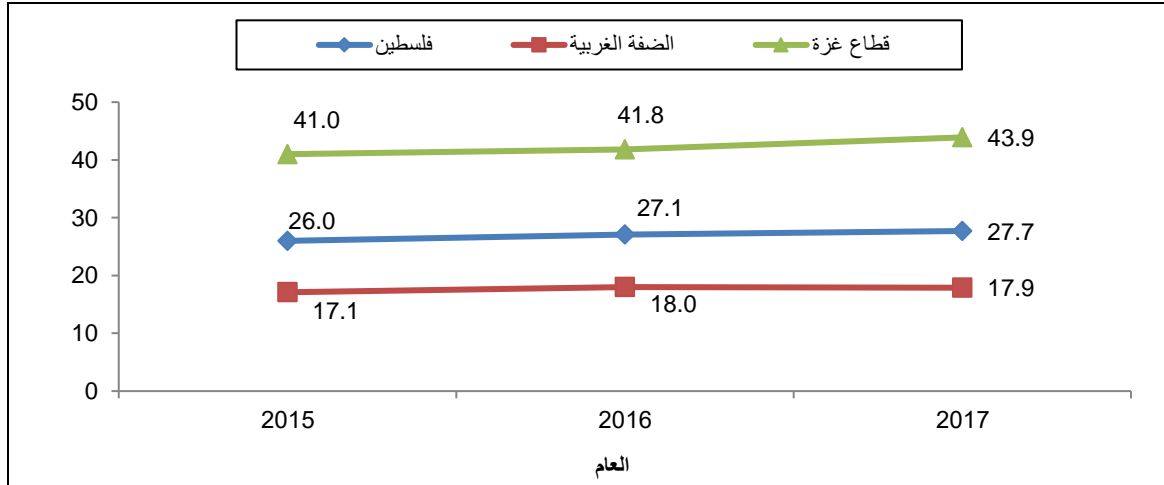
إذ إن محدودية التخصصات المتاحة للإناث وهي تخصصات تقليدية تقلل من توجههن إلى هذا القطاع، بالإضافة لقلّة فرص العمل المتاحة لخريجات مراكز ومدارس التدريب المهني، وحتى إن وجدت يكون الراتب اليومي أو الشهري قليل جداً. أيضاً عدم تقبل الأهل والمجتمع لبعض التخصصات التي تستلزم الدراسة بنفس المكان أو الصف مع الزملاء الذكور والتي تعتبر مهنة ذكورية لأن التخصصات تخضع لتقسيم العمل حسب الجنس في المجتمع الفلسطيني⁷².

إن عدم وجود خطة تنموية لاستيعاب الأيدي العاملة النسائية الفلسطينية حسب منهج اقتصادي/اجتماعي يأخذ بعين الاعتبار الحاجات والخصائص الأساسية للمرأة الفلسطينية⁷³ كان سبباً في ضعف مشاركتها في القوى العاملة. بالإضافة لتفضيل الدور الإنجابي على الدور الإنتاجي للمرأة واعتبارها معيلاً ثانوياً. ويتركز دورها الإنتاجي في القطاعات الاقتصادية غير الرسمية وتفضيل الرجال على النساء في المؤسسات والشركات بمختلف تصنيفاتها بسبب دور المرأة الإنجابي.

2.5.3 معدل البطالة

يواجه الاقتصاد الفلسطيني تحديات كبيرة ومختلفة تتغير ضمن الواقع السياسي الذي تعيشه فلسطين، مما أدى إلى تدهور حاد في الاقتصاد وعدم قدرته على النمو والتطور والتوسع في ظل قيود الاحتلال المستمرة على الأرض، والتحكم في المعابر ومنع المستثمرين من الدخول والاستثمار. كل هذه العوامل ساهمت في ارتفاع نسبة البطالة وأضعاف الاقتصاد الفلسطيني.

معدل البطالة في فلسطين حسب المنطقة، 2015-2017



وعند النظر لمعدلات البطالة على مستوى الجنس يبدو واضحاً أن الارتفاع في معدلات البطالة للنساء أكثر منه للرجال مع زيادة هذه الفجوة في الأعوام الأخيرة، حيث بلغ المعدل للذكور 22.5% في العام 2017، بينما بلغ معدل البطالة للإناث

⁷¹ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2020. المرأة والرجل في فلسطين، قضايا وإحصاءات، 2020. رام الله، فلسطين.

<http://www.pcbs.gov.ps/Downloads/book2528.pdf>

⁷² قسيس، سمر. 2019. ورقة حقائق: واقع التعليم والتدريب المهني والتقني في (الضفة الغربية) من منظور النوع الاجتماعي ومدى استجابته الاحتياجات الفتيات الفلسطينيات. مفتاح.

رام الله، فلسطين. <http://www.miftah.org/Arabic/Docs/Documents/PolicyPapers/ArPolicy101019.pdf>

⁷³ مركز المعلومات الوطني الفلسطيني-وفا. عمالة المرأة في فلسطين. https://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=3407

47.8% لنفس العام. وقد تعود أسباب البطالة⁷⁴ إلى استمرار تبعية الاقتصاد الفلسطيني للاقتصاد الإسرائيلي، حيث عانى الاقتصاد الفلسطيني منذ زمن للتبعية المطلقة للاقتصاد الإسرائيلي، وانعكس تأثير التبعية على مجمل الأنشطة الاقتصادية وظهرت آثارها بشكل واضح خلال الانتفاضات الثلاث، والحروب على قطاع غزة، كلها أثرت على القطاع الاقتصادي بشكل عام وقطاع المنشآت بشكل خاص مما ساهم في ارتفاع نسب البطالة. بالإضافة لعدم تأهيل الأيدي العاملة وتدريبها وتوجيهها نحو القطاعات الاقتصادية الهامة لتنمية المجتمع، وغياب الحماية الصناعية للصناعات القائمة، وهروب الاستثمارات المحلية إلى خارج الوطن.

3.5.3 الاقتصاد غير الرسمي

يعرف الاقتصاد غير الرسمي بأنه مجموعة من الأنشطة الاقتصادية والمشاريع التجارية والعمال غير النظاميين أو غير المسجلين (ووفقاً لتعريف منظمة العمل الدولية). ويتألف القطاع غير الرسمي من "مشاريع تجارية خاصة غير منظمة بصورة قانونية" أي غير مسجلة وفقاً لأي شكل من الأشكال المحددة للتشريع الوطني بيد أن العمالة غير النظامية أوسع نطاقاً وتتألف من جميع فرص العمل في القطاع غير الرسمي زائداً العمال الذين يعملون بصورة غير نظامية في القطاع الرسمي⁷⁵. إن غالبية النساء يعملن في قطاعات غير مدفوعة الأجر تتبع بشكل رئيسي للأسر ضمن مشاريع خاصة بالعائلة ومنها (صناعة الألبان والألبان في المنازل، والمعجنات والتخبيط والتطريز)، حيث تشكل هذه الأعمال طابع العمل غير المنظم، فقد أشارت البيانات إلى ارتفاع نسبة الذكور العاملين في القطاع غير المنظم والتي بلغت 51.6% مقابل 31.4% للإناث، بينما تزيد نسبة الإناث العاملات في القطاع غير المنظم في الضفة الغربية عنها في قطاع غزة لتبلغ 34.9% مقابل 21.3%⁷⁶.

استمارة تعداد المنشآت 2017

إن البيانات التي تحتويها الاستمارة لا تعكس واقع واحتياجات العاملين والعاملات في المنشآت الاقتصادية من منظور نوع اجتماعي بشكل بارز وواضح، وإنما هي بالأساس موجهة لمالك المنشأة فقط. أي هي مبنية على قاعدة اقتصادية بحثه ولم تأخذ الاستمارة مؤشرات تقيس الأدوار والاحتياجات الجندرية سواء لمالك المنشأة أو العاملين والعاملات بها.

6.3 المنشآت الفلسطينية

"ملكية المنشأة تعني ذلك القطاع الذي تتبع له المنشأة من حيث سيطرته على إدارة المنشأة واتخاذ القرار فيها، وهو في العادة القطاع الذي يمتلك أغلبية رأس المال (51%) فأكثر"⁷⁷ وتكون ملكية المنشأة إما للرجال أو النساء أو تملكها شركة. أشارت بيانات التعداد إلى أن نسبة النساء التي تملك منشآت في فلسطين خلال عام 2017 كانت منخفضة، حيث أظهرت البيانات أن ما نسبته 9.0% من النساء تملك منشآت مقارنة مع 91% يملكها رجال (ملحق جدول 1)، وغالبية هذه المنشآت التي تملكها النساء هي منشآت تأخذ طابع الخاص الوطني من نواحي قانونية. أما بالنسبة لمجالس إدارة المنشآت وخاصة المنشآت

⁷⁴ درويش، سالم. 2013. مشكلة البطالة في فلسطين في الفترة 1994 - 2012 وطرق علاجها. مجلة جامعة القدس للأبحاث. <http://dspace.up.edu.ps/jspui/bitstream/123456789/70/1/%D9%85%D8%B4%D9%83%D9%84%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%B7%D9%80%D8%A7%D9%84%D9%80%D8%A9%20%D9%81%D9%80%D9%8A%20%D9%81%D9%84%D8%B3%D8%B7%D9%8A%D9%80%D9%86.pdf>

⁷⁵ Statistical update on employment in the informal economy Geneva, ILO. Department of Statistics, 2011, p. 12

⁷⁶ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2018. المرأة والرجل في فلسطين: قضايا وإحصاءات، 2018. رام الله - فلسطين.

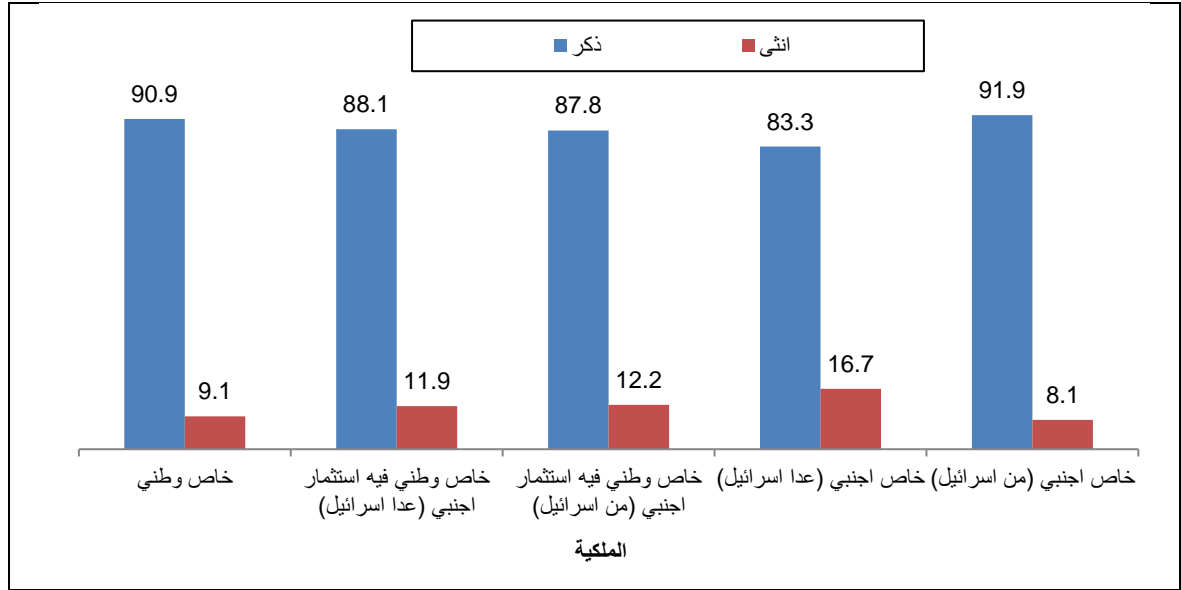
⁷⁷ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2020. تطور المنشآت الفلسطينية 2012، 2017. رام الله - فلسطين.

الكبيرة والتي تشكل 0.1% من إجمالي المنشآت العاملة في فلسطين⁷⁸، فلا يوجد أي إحصاءات ونسب عن عدد النساء المشاركات في مجالس الإدارة. لذلك من المهم عكس هذا المؤشر في الاستمارة.

يعد تعريف منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (UNIDO) من أبرز التعريفات المتعلقة بالمشروعات الصغيرة حيث "عرفت تلك المشروعات على أنها ذلك القطاع المكون من الوحدات الإنتاجية التي تستثمر حجماً صغيراً نسبياً من رأس المال الثابت بغض النظر عن مستوى وحدات حرفية حديثة أو تقليدية"⁷⁹. فالأغلبية الساحقة من المنشآت العاملة في فلسطين هي منشآت صغيرة حيث تظهر دراسة (تطوير المنشآت الفلسطينية 2012-2017) أن نسبة المنشآت التي لديها عدد عاملين وعاملات أقل من (5) عمال قد بلغت 88.6%، والتي لديها عدد عمال (5-19) تشكل 10.0%.

وهناك عدة أسباب لارتفاع نسبة المنشآت الصغيرة والمتوسطة، وأهمها سهولة تأسيسها وانخفاض قيمة رأس المال الواجب توافرها لإنشائها وتشغيلها، واستقلالية الإدارة، ومرورها. حيث تتركز الإدارة في شخص المالك أو المالكين والتي تتميز ببساطة التنظيم وانخفاض التكاليف الإدارية، وقصر فترة استرداد رأس المال المستثمر، أيضاً بسبب استخدام المنشأة الصغيرة أساليب إنتاج وتشغيل غير معقدة تزيد من خلق فرص عمل، وتكون أداة للتدريب الذاتي لأصحاب المنشأة والعاملين بها وهذه المنشأة لها قدرة على التكيف مع المتغيرات المستحدثة وتأخذ الطابع المحلي⁸⁰.

التوزيع النسبي للمنشآت العاملة في فلسطين حسب الجنس والملكية، 2017



كما يمكن القول إن توجهات ملكية النساء للمنشآت في فلسطين يذهب باتجاه المنشآت الصغيرة والتي لا تحتاج إلى رأس مال كبير وعدد كبير من العمال، وإنما يمكن أن تبدأ الإناث بالعمل وتصبح مالكة لمشروعها الصغير. وهناك عدة مؤسسات توفر التمويل والتدريب خاصة في إدارة المشاريع ودراسات الجدوى للمشاريع الصغيرة⁸¹. والمشاريع النسوية الصغيرة كان لها أثر

⁷⁸ المصدر نفسه.

⁷⁹ https://journals.najah.edu/media/journals/full_texts/The_Impact_of_Womens_Small_Funded_Projects_to_empower.pdf

⁸⁰ مكحول، باسم. 2005. منشآت الأعمال الصغيرة في شمال فلسطين: الواقع والاحتياجات. مركز بيسان للبحوث والإفتاء. رام الله: فلسطين.

⁸¹ الصورياني، غازي. نصر الله، عبد الفتاح. 2005. المشروعات الصغيرة في فلسطين: واقع ورؤية نقدية. دراسة غير منشورة. غزة، فلسطين.

واضح على التطور الاقتصادي والاجتماعي للمرأة وأيضاً على تنمية الاقتصاد المحلي الفلسطيني⁸². وقد تبدأ من البيت أيضاً تاركة الاستثمار في المنشآت الكبيرة لأصحاب رؤوس الأموال من جهة، ومن جهة أخرى نجد أن النساء التي تملك المنشآت الكبيرة قليل جداً قد تكاد تكون معدودة، وإن وجدت إما عن إرث أو استثمار خارجي. كما أن مجتمعنا الفلسطيني هو مجتمع ذكوري يفضل إعطاء إدارة المنشآت للذكور وليس الإناث ونادراً ما يتم تسليم الإناث إدارة الشركات لاعتبار أنهن غير قادرات على الحفاظ على أموال الأسرة، وأن الذكور هم أقدر على اتخاذ القرار والتفكير بعقلانية من النساء. وأن دور المرأة الأساسي هو الدور الإنجابي، علماً أن غالبية الملتحقين في الجامعات الفلسطينية هن الإناث. وتفيد بيانات هيئة سوق المال أن نسبة المديرات أو رؤساء الشركات المدرجة في البورصة الفلسطينية قد بلغت 9%، ومن لهن الحق بالتوقيع في الشركات فقد وصلت أيضاً إلى 11% خلال عام 2018، مما يعكس أن النساء حتى في التوقيع لاتخاذ القرارات في الشركات نسبتهم قليلة جداً، وبالتالي لا يمكن إحداث تغيير في المجتمع دون تحقيق تمكين اقتصادي للمرأة الفلسطينية أولاً، ومشاركتها في صنع القرار.

هناك تراجع في منشآت أنشطة الاقتصاد الاجتماعي وأهمها التعاونيات. فبلغ عدد المنشآت التعاونية في عام 2017 (226) منشأة بما يعادل 0.2% من المنشآت الفلسطينية⁸³. تاريخياً تعد التعاونيات من أهم الأنشطة الاقتصادية التي تساهم في دعم صمود الفلسطينيين في مواجهة الاحتلال. وتعمل على تجميع الطاقات والقدرات البشرية خاصة الشباب والمرأة. وتساهم في تمكين المرأة وتحسين أوضاعها الاقتصادية⁸⁴.

جدول 1: عدد المنشآت العاملة ونسبة العاملين والعمالات في القطاع الخاص والقطاع الأهلي والشركات الحكومية حسب المنطقة، 2017

المنطقة	عدد المنشآت	النسبة	
		ذكور	إناث
فلسطين	148,974	80.7	19.3
الضفة الغربية	101,517	78.5	21.5
قطاع غزة	47,457	85.4	14.6

البيانات لا تشمل القدس J1 لكل الجنسين.

تشير البيانات في الجدول أعلاه أن نسبة النساء العاملات في القطاع الخاص والقطاع الأهلي والشركات الحكومية في فلسطين تشكل 19.3% مقارنة مع 80.7% للذكور خلال عام 2017، إن عدم وجود استثمارات كبيرة تساهم في تشغيل النساء، أدى إلى محدودية سوق العمل في قدرته على استيعاب قوة عاملة إضافية سواء من النساء والرجال. كما لا ننسى أن الإغلاق المستمر على قطاع غزة قد ساهم في إغلاق المنشآت خلال فترة الحصار المستمر منذ عشر سنوات على الأقل. وأيضاً إغلاق المعابر والحروب على غزة أثرت على القطاع الاقتصادي بالكامل وساهمت في ارتفاع البطالة بشكل كبير لتصل خلال عام 2017 في قطاع غزة إلى 44%.

<https://iefpedia.com/arab/?p=4938>

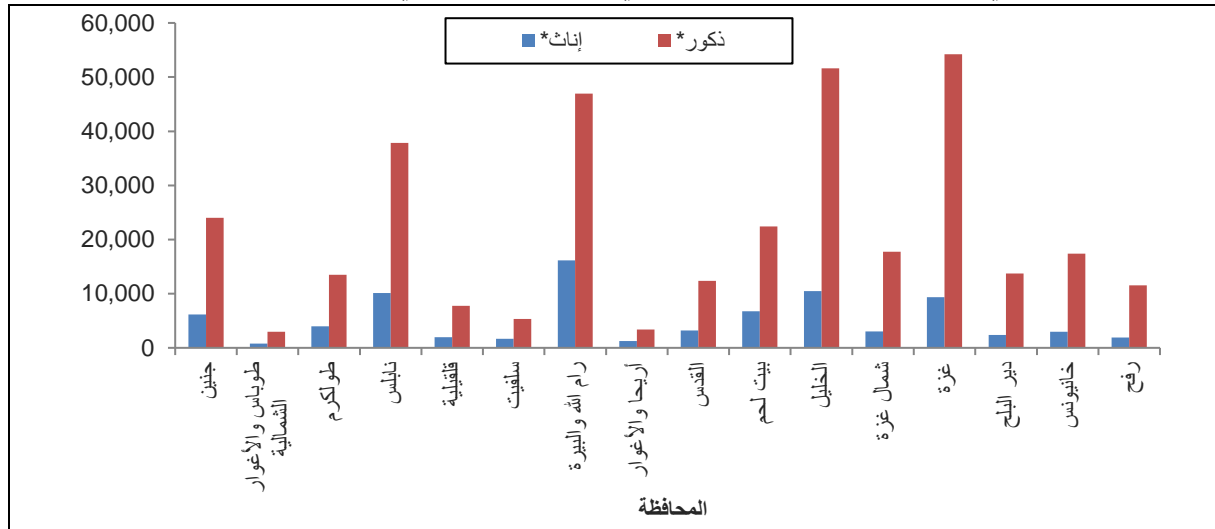
⁸² المصدر نفسه.

⁸³ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2020. تطور المنشآت الفلسطينية 2012، 2017. رام الله- فلسطين.

⁸⁴ وزارة العمل الفلسطينية، 2012. الدور الاقتصادي والاجتماعي للجمعيات التعاونية: دراسة تحليلية. رام الله- فلسطين.

1.6.3 حسب المحافظة

أعداد العاملين في منشآت القطاع الخاص والقطاع الأهلي والشركات الحكومية في فلسطين حسب المحافظة، 2017



تشير بيانات الشكل أعلاه إلى واقع توزيع النساء العاملات في المنشآت الفلسطينية على مستوى المحافظات، حيث نجد أن الإناث يتركزن بشكل أكبر في محافظة رام الله والبيرة. يعود السبب إلى تركز المؤسسات الحكومية بشكل كبير في هذه المحافظة، وأيضاً تركز عدد من الشركات الكبيرة والمنشآت الصغيرة بشكل أكبر عن باقي محافظات الضفة الغربية. فقد عملت الحكومة الفلسطينية منذ مجيئها على تركيز وجودها في رام الله والبيرة بسبب قربها من العاصمة الفلسطينية (محافظة القدس)، وعندها ستتمكن الحكومة من نقل مؤسساتها إلى العاصمة. قد يكون هذا التركز سبب رئيسي في ضعف مشاركة النساء في العمل لبعدها عن منشآت مدنهم وقراهن ولعدم رغبة الأهالي بخروج النساء للعمل في محافظات أخرى. وتفضيل الإناث العمل في القطاع الحكومي (خاصة قطاع الخدمات) وهو أكبر من أي قطاع آخر توجهت له النساء الفلسطينيات. بالنسبة للمحافظات الأخرى فمحافظتي نابلس والخليل تشارك النساء في العمل بالمنشآت بنسبة بلغت 16%، وأقل نسبة مشاركة كانت للنساء في محافظة طوباس بلغت 1% من المجموع الكلي للنساء العاملات في الضفة الغربية، وسبب الانخفاض يعود لقلة عدد المنشآت العاملة في محافظة طوباس بسبب سيطرة الاحتلال على الأراضي الزراعية، ومحدودية الأراضي المسموح لهم باستغلالها كل هذه العوامل ساهمت في تخفيض أعداد المنشآت وقلة عدد المشاركين في العمل بهذه المحافظة.

وفي قطاع غزة نجد أن أعلى محافظة بنسبة مشاركة للنساء العاملات في المنشآت كانت في مدينة غزة بنسبة 47% مما يؤكد على أن مراكز المدن وانتشار المنشآت يكون في الوسط يليه محافظة شمال غزة حيث تصل نسبة مساهمة النساء ما يقارب 16%، وأقلها في رفح بنسبة 9% ومؤشرات نسبة المشاركة في قطاع غزة تعكس ارتفاع البطالة بشكل أكبر بين هذه المحافظات في ظل الإغلاقات المستمرة وتمركز النساء في قطاعات محددة.

2.6.3 تركيز المنشآت حسب فئة حجم العمالة

لم تحتوي استمارة حصر المنشآت الفلسطينية 2017، في القسم الخاص بالعاملين والعاملات على مؤشرات كافية لتحليل تطور المنشآت الفلسطينية ووضع العمال في هذه المنشآت. لذلك من المهم إضافة بعض المؤشرات وسيتم ذكر هذه المؤشرات في قسم "مؤشرات مقترح إضافتها في استمارة تعداد المنشآت لتكون حساسة للنوع الاجتماعي".

3.6.3 مؤشرات مقترح إضافتها على استمارة تعداد المنشآت لتكون حساسة للنوع الاجتماعي

فالبيانات في استمارة تعداد المنشآت المتعلقة بسؤال الملكية ما تزال منقوصة حتى لمعرفة الخصائص الديموغرافية والاقتصادية للنساء أو حتى الرجال الذين يملكون المنشأة. فمن الضرورة عند تنفيذ أي تعداد منشآت أو تنفيذ مسح اقتصادية إضافة مؤشرات ديموغرافية واجتماعية كالتعليم والعمر والحالة الاجتماعية والمستوى التعليمي وسنوات الخبرة لصاحب/ة أو مالك/ة المنشأة. وإضافة أسئلة متعلقة بوسيلة النقل وبعدها عن أماكن العمل حيث يمكن إضافة سؤال حول مدى توفير وسيلة نقل إما عامة أو أن صاحب العمل يوفر وسيلة نقل. إذا كانت وسيلة النقل عامة فهذا يدل على أن المنشأة قريبة من مركز المدينة. لان المسافة البعيدة تشكل تحدي لعمل المرأة أولاً من حيث التكلفة المالية التي ستتكبدها المرأة إذا اضطرت للعمل في مكان بعيد لا تستطيع أن تصله المواصلات العامة بسبب أجور النساء متدنية. وأيضاً معظم العائلات لا تفضل تشغيل الإناث في منشآت بعيدة عن مركز المدينة بسبب خوفهم من التحرشات أو المضايقات التي ستعرض لها الإناث.

أما قسم بيانات المنشآت المتعلقة بالعاملين والعاملات فمن الجيد أن يكون هناك ملحق في الاستمارة يقيس أوضاع العمال بشكل عام (رجال ونساء)، والتركيز على العمالة النسوية في المنشآت، وخاصة المنشآت الصغيرة والمتوسطة التي تتجه المرأة للعمل بها بشكل كبير. وفحص بيئة العمل والظروف المادية ومعايير الصحة والسلامة المهنية والخدمات الأساسية التي يوفرها صاحب العمل. (الأجور أي أجور العاملين والعاملات، الزيادة السنوية، العمل الإضافي، ساعات العمل، الإجازات، الخدمات الأساسية كالمواصلات والتأمين الصحي، وأتعاب نهاية الخدمة، وعقود العمل ووجود حضانة قريبة من المنشأة أو داخل المنشأة، وجود حمامات للنساء منفصلة عن الرجال، وجود كافيتيريا وأماكن مخصصة للاستراحة... الخ).

7.3 الخاتمة

ناقش هذا الفصل أهمية تضمين النوع الاجتماعي في دراسة "تطور المنشآت الفلسطينية 2012-2107". وتطرق لأهم القضايا المركزية للمساهمة في تطوير وتنمية الاقتصاد والمنشآت الفلسطينية وزيادة نسبة مشاركة المرأة في الدور الإنتاجي. حيث تم إلقاء الضوء على الواقع الاقتصادي الفلسطيني بالرجوع للإحصاءات الخاصة بهذا الجانب، وأسباب ضعف مشاركة المرأة في القوى العاملة والعمل في المنشآت المختلفة مع الأخذ بعين الاعتبار مؤشرات معينة كملكية المنشأة، وتوزيع المرأة والرجل في القطاعات المختلفة، والأنشطة الاقتصادية، وطبيعة العمل، ومدى تواجد المرأة في المنشآت حسب التقسيمات الجغرافية والإدارية والإحصائية. وتطرق أيضاً إلى تحليل استمارة حصر المنشآت 2017، وتم اقتراح مؤشرات إضافية لكي نستطيع تحليل وقياس واقع المنشآت الفلسطينية من منظور النوع الاجتماعي.

8.3 التوصيات

1.8.3 توصيات للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

- ضرورة تطوير استمارة تعداد المنشآت واستمارة المنشآت الاقتصادية لتغطي الفجوات المتعلقة بالخصائص الديموغرافية لفئة ملكية المنشأة وفئة العاملين والعمالات في المنشأة وخصائص المنشأة نفسها والخدمات المادية كوسائل النقل والحماية ومدى توفر حضانات قريبة من أماكن العمل، بالإضافة لقضية التأمينات والأجور.
- إجراء دراسات كيفية للواقع الاقتصادي للعاملين والعمالات في المنشآت الفلسطينية على مستوى الوطن.

2.8.3 توصيات لصناع القرار في مؤسسات الحكومة الوطنية الفلسطينية

- تبني خطة تنموية عابرة للقطاعات لزيادة مشاركة المرأة الفلسطينية في القوى العاملة ولتشجيع الاستثمارات الوطنية ولتنظيم أنشطتها الاقتصادية جغرافياً.
- دعم المشاريع الصغيرة والجمعيات التعاونية من خلال توفير التمويل والقروض سهلة السداد.
- تطوير المناطق الصناعية من حيث البنية التحتية، والمنشأة الاقتصادية وسلامة البيئة فيها، وتوفير المواصلات العامة لتلك المناطق.
- إنشاء صندوق لتشجيع المشاريع الصغيرة والمتوسطة يتمتع بالشفافية والنزاهة.
- تشجيع وتطوير قطاع المنسوجات، العمل على توفير بيئة ملائمة للعمل، وتوفير تدريبات، وإعطاء أجور لائقة لدعم هذا القطاع.

9.3 المراجع

- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2018. المرأة والرجل في فلسطين: قضايا وإحصاءات، 2018. رام الله - فلسطين.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2018. مسح القوى العاملة الفلسطينية: التقرير السنوي المنقح: 2017. رام الله - فلسطين.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2020. المرأة والرجل في فلسطين، قضايا وإحصاءات، 2020. رام الله - فلسطين.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2020. خصائص التعليم بين أفراد المجتمع الفلسطيني 2007، 2017. رام الله - فلسطين.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2020. تطور المنشآت الفلسطينية 2012، 2017. رام الله - فلسطين.
- الدماغ، حنين. 2010. دور التمويل في تنمية المشاريع الصغيرة، رسالة ماجستير غير منشورة. غزة - فلسطين.
- الصيرفي، عماد، وسمارة، ناهد. 2016. نساء في الظل: النساء والاقتصاد غير الرسمي فلسطين. رام الله - فلسطين.
- قسيس، سمر. 2019. ورقة حقائق: واقع التعليم والتدريب المهني والتقني في (الضفة الغربية) من منظور النوع الاجتماعي ومدى استجابتها لاحتياجات الفتيات الفلسطينيات. مفتاح. رام الله - فلسطين.
- كتاب، أيلين. وآخرون. 2010. وهم التنمية في نقد خطاب التنمية الفلسطيني. مركز بيسان للبحوث والإنماء. رام الله: فلسطين. صفحة (9).

- الكفري، وآخرون. 2011. واقع التمييز في سوق العمل من منظور النوع الاجتماعي: نحو مستقبل يضمن المساواة بين الجنسين. مواطن: المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية. رام الله - فلسطين.
- المحروق، ماهر. 2011. المشروعات الصغيرة والمتوسطة وسيلة لتمكين المرأة اقتصادياً، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، الأردن، مجلد 19، عدد 4، 3، الأردن.
- مصطفى، صافي. محمد، طراونة. 2018. أثر المشروعات النسوية الصغيرة الممولة على تمكين المرأة الريفية الفلسطينية اقتصادياً: دراسة ميدانية مطبقة على النساء الحاصلات على المشروعات الممولة في ريف محافظة رام الله والبيرة 2006-2016.
- مكحول، باسم. 2005. منشآت الأعمال الصغيرة في شمال فلسطين: الواقع والاحتياجات. مركز بيسان للبحوث والإنماء. رام الله - فلسطين.
- البطمة، سامية. 2015. فتح سوق العمل للمرأة الفلسطينية.
- الصوراني، غازي. نصر الله، عبد الفتاح. 2005. المشروعات الصغيرة في فلسطين: واقع ورؤية نقدية. دراسة غير منشورة. غزة، فلسطين. <https://iefpedia.com/arab/?p=4938>
- مركز المعلومات الوطني الفلسطيني-وفا. عمالة المرأة في فلسطين.
- وزارة العمل الفلسطينية. 2012. الدور الاقتصادي والاجتماعي للجمعيات التعاونية: دراسة تحليلية. رام الله - فلسطين <http://www.cwa.pna.ps/uploads/STUDIES/16030123752.pdf>.

مصادر الإنجليزية

- Sen, A. 1999. Development as Freedom. Alfred A. New York: Anchor Books.
- Sen, A. 2009. The idea of Justice. London: Penguin Books.
- Statistical update on employment in the informal economy Geneva, ILO. Department of Statistics, 2011, p. 12.

مواقع الإلكترونية

- <http://www.miftah.org/Arabic/Docs/Documents/PolicyPapers/ArPolicy101019.pdf>
- <http://www.pcbs.gov.ps/Downloads/book2433.pdf>
- <http://www.pcbs.gov.ps/Downloads/book2523.pdf>
- <http://www.pcbs.gov.ps/Downloads/book2528.pdf>
- <http://www.pcbs.gov.ps/Downloads/book2528.pdf>
- <http://www.pcbs.gov.ps/Downloads/book2535.pdf>
- <https://al-shabaka.org/briefs/%D9%81%D8%AA%D8%AD-%D8%B3%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%85%D9%84-%D9%84%D9%84%D9%85%D8%B1%D8%A3%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%81%D9%84%D8%B3%D8%B7%D9%8A%D9%86%D9%8A%D8%A9>
- https://journals.najah.edu/media/journals/full_texts/The_Impact_of_Womens_Small_Fund_ed_Projects_to_empower.pdf
- https://journals.najah.edu/media/journals/full_texts/The_Impact_of_Womens_Small_Fund_ed_Projects_to_empower.pdf

- https://journals.najah.edu/media/journals/full_texts/The_Impact_of_Womens_Small_Fund_ed_Projects_to_empower.pdf
- https://www.birzeit.edu/sites/default/files/women_in_informal_sector_aug2016.pdf
- https://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=3407https://journals.najah.edu/media/journals/full_texts/The_Impact_of_Womens_Small_Funded_Projects_to_empower.pdf

10.3 الملاحق

جدول (1): عدد منشآت القطاع الخاص العاملة في فلسطين حسب الجنس وطبيعة الملكية، 2017

المجموع	جنس مالك المنشأة				الملكية
	غير مبين	لا ينطبق*	انثى	ذكر	
139,906	20	9,992	11,788	118,106	خاص وطني
394	-	192	24	178	خاص وطني فيه استثمار اجنبي (عدا اسرائيل)
121	-	31	11	79	خاص وطني فيه استثمار اجنبي (من اسرائيل)
138	-	108	5	25	خاص اجنبي (عدا اسرائيل)
186	-	37	12	137	خاص اجنبي (من اسرائيل)
140,745	20	10,360	11,840	118,525	المجموع
100	0.0	7.4	8.4	84.2	النسبة

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2020. التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 2017، النتائج النهائية - تقرير المنشآت.

ملاحظة: البيانات لا تشمل القدس J1.

ملاحظة: (-) تعني انه لا يتوفر بيانات.

* لا ينطبق في المنشآت المملوكة للقطاع الخاص تعني أن المنشأة عبارة عن شركة.

جدول (2): عدد العاملين في المنشآت العاملة في القطاع الخاص والقطاع الأهلي والشركات الحكومية في فلسطين حسب الجنس والنشاط الاقتصادي الرئيسي، 2017

2017				النشاط الاقتصادي
الإناث *(%)	الذكور *(%)	%	العدد الكلي**	
0.4	99.6	0.49	2,192	التعدين واستغلال المحاجر
10.0	90.0	18.43	81,827	الصناعات التحويلية
11.7	88.3	0.84	3,714	إمدادات الكهرباء والغاز والبخار وتكييف الهواء
2.6	97.4	0.25	1,091	إمدادات المياه وأنشطة الصرف الصحي وإدارة النفايات ومعالجتها
10.8	89.2	1.76	7,832	الإتشاءات
9.2	90.8	36.96	164,136	تجارة الجملة والمفرد (التجزئة) وإصلاح المركبات ذات المحركات والدراجات النارية
4.4	95.6	1.87	8,294	النقل والتخزين
10.6	89.4	5.97	26,512	أنشطة خدمات الإقامة والطعام
24.6	75.4	2.07	9,200	المعلومات والاتصالات
32.0	68.0	2.73	12,122	الأنشطة المالية وأنشطة التأمين
15.5	84.5	0.30	1,338	الأنشطة العقارية
27.0	73.0	3.11	13,805	الأنشطة المهنية والعلمية والتقنية
26.5	73.5	1.38	6,116	أنشطة الخدمات الإدارية والخدمات المساندة
38.9	61.1	0.19	827	الإدارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي الإلزامي
59.0	41.0	8.62	38,297	التعليم
43.5	56.5	6.12	27,184	أنشطة صحة الإنسان والعمل الاجتماعي
20.5	79.5	1.89	8,390	الفنون والترفيه والتسلية
35.4	64.6	6.65	29,514	أنشطة الخدمات الأخرى
0.0	100.0	0.00	1	أنشطة الأسر المعيشية التي تستخدم أفراداً وأنشطة الأسر المعيشية في إنتاج سلع وخدمات غير محددة لاستخدامها الخاص
32.2	67.8	0.36	1,612	أنشطة المنظمات والهيئات غير الإقليمية غير الخاضعة للولاية الوطنية
18.3	81.7	0.02	82	غير مبين
19.3	80.7	100.00	444,086	المجموع

*النسب لكل من الذكور والإناث تم احتسابها على عدد العاملين الفعلي ولا تشمل إ.ز .

** العدد الكلي للعاملين هنا يشمل إ.ز.

الفصل الرابع

العلاقة بين التعليم العالي وسوق العمل في فلسطين من منظور النوع الاجتماعي

1.4 ملخص تنفيذي

- هناك معضلة شائعة متمثلة بارتفاع نسبة الإناث في مؤسسات التعليم العالي وانخفاض مشاركتهن في سوق العمل بارتباطها بالبنى والسياسات، ففي الوقت الذي يشكل فيه التعليم شرطاً أساسياً للنساء للالتحاق بسوق العمل، يكون التعليم العالي أيضاً سبباً في بطالة بنسبة عالية بين النساء الفلسطينيات نتيجة لبنية سوق العمل المشوه والتابع الذي تسعى خطط التعليم العالي لرفده بقوة العمل.
- يعاني الاقتصاد الفلسطيني من تشوهات واختلالات هيكلية ناتجة عن سياسات وممارسات الاحتلال الإسرائيلي الذي عمل منذ عام 1967 على إلحاق الاقتصاد الفلسطيني بالاقتصاد الإسرائيلي، وجعل الاقتصاد الفلسطيني ضعيفاً وتابعاً وغير قادر على المنافسة، ويتركز نشاطه الأساسي في خدمة الاقتصاد الإسرائيلي بكل تفاصيله. ويتميز الاقتصاد الفلسطيني بهيمنة قطاع الخدمات على القطاعات الأخرى حتى مع نشوء السلطة الفلسطينية.
- بحسب إحصاءات مؤسسات التعليم العالي الفلسطيني للعام الأكاديمي 2018\2019، بلغ عدد مؤسسات التعليم العالي المعتمدة والمرخصة 52 مؤسسة موزعة كالتالي: 15 جامعة تقليدية، 2 جامعة تعليم مفتوح، 17 كلية جامعية، و18 كلية مجتمع متوسطة. 33 من هذه المؤسسات تقع في الضفة الغربية، و17 منها تقع في قطاع غزة، إضافة لجامعة القدس المفتوحة التي تتوزع مراكزها بين الضفة الغربية وقطاع غزة، والجامعة العربية المفتوحة في رام الله.
- ارتفاع نسبة الإناث الملتحقات بالتعليم العالي مقارنة بنسبة للذكور، حيث بلغ عدد الطلبة المسجلين والمنتظمين على مقاعد الدراسة في مؤسسات التعليم العالي للعام الأكاديمي 2018/2019، 218.126 طالبا وطالبة (133.613 أنثى و84.513 ذكر) حيث ان الفجوة تتسع لصالح الإناث.
- أظهرت البيانات ان المستويات العالية من التحصيل العلمي العالي للمرأة التي حصدها النساء خلال العقدين الماضيين إلى مشاركة حقيقية في سوق العمل، ولم تحميها من الانزلاق إلى البطالة. ففي عام 2019 ارتفعت معدلات البطالة بشكل مطرد حتى تخطت 40% من مجموع القوى العاملة النسائية، لكن النساء الحاصلات على تعليم عالٍ أكثر ميلاً للانضمام إلى سوق العمل مقارنةً ببقية المجموعات التعليمية، حيث بلغت نسبة مشاركة المرأة في سوق العمل في فئة النساء الحاصلات على 13 سنة تعليم فأكثر 42.7% من مجموع نساء هذه الفئة التعليمية، فيما تددت نسبة مشاركتهن في المجموعات التعليمية الأخرى، مقابل 18.9% بين الرجال المشاركين في القوى العاملة لذات الفئة التعليمية.
- استمرار هيمنة النساء على بعض التخصصات في العام الدراسي 2018/2019، فقد ارتفعت نسبة الطالبات في تخصص التعليم، وكذلك في الفنون والعلوم الإنسانية، وفي العلوم الطبيعية والرياضيات والإحصاء والصحة والرفاه، والأعمال والإدارة والقانون.
- تحسن متواضع في معدلات التحاق الإناث مقارنة بالذكور في تخصصات كانت مصنفة لفترة طويلة كتخصصات ذكورية، مثل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وكذلك في تخصصات الهندسة والتصنيع والبناء والزراعة والحراثة ومصائد الأسماك والبيطرة وأخيراً الخدمات، قد يعود لاعتبارات تتعلق بفرص العمل المتاحة بالنسبة لخريجي تلك التخصصات، أو لوجود ميل لدى الفتيات لتحدي تقسيم العمل التقليدي بين الجنسين.

- سجلت أعلى معدلات البطالة في التخصصات الأدبية مقارنة بالتخصصات العلمية التي تلتحق فيها الإناث باعتبارها سببا أساسيا لانزلاقهن لصفوف العاطلين والعاطلات بين الخريجين الذين يحملون مؤهل علمي دبلوم متوسط فأعلى.

4.2 Executive Summary

The Relation between Higher Education and Labour Market in Palestine from Gender Perspective

- There is a common dilemma concerning the high percentage of females in the higher education institutions and their low participation in the labour market, being associated to its structures and policies. Even though, we are in a time where education is an essential condition for joining the labour market, the higher education is also a reason behind the high percentage of unemployment among Palestinian women due to the structure of the distorted and dependent labour market that the higher education plans intend to supply it with the labor force/workforce.
- The Palestinian economy suffers from distortions and structural imbalances resulted from the policies and practices of the Israeli occupation that have worked since 1967 to attach the Palestinian economy to the Israeli economy and worked on making the Palestinian economy weak, vulnerable, dependent and uncompetitive. The main activity of the Palestinian economy is fully focused on serving the Israeli sector by all of its details. Hence, the Palestinian economy has the dominance of the services sector over other sectors, even with the emerging of the Palestinian Authority.
- According to Palestinian higher education institutions statistics for the academic year 2018/2019, there are 52 accredited and licensed higher education institutions distributed as follows: 15 traditional universities, 2 open education universities, 17 university colleges, and 18 intermediate community colleges. Moreover, 33 of those institutions are located in the West Bank and 17 are located in Gaza Strip, in addition to the Al-Quds Open University, that has branches located across the West Bank and Gaza Strip, and the Arab Open University in Ramallah.
- The percentage of females enrolled in higher education has risen in comparison to males, with 218,126 registered and enrolled students in the higher education institutions for the academic year 2018/2019 (133,613 females and 84,513 males), as the gap is expanding in favor of females.
- Data showed that the high levels of women's high educational attainment obtained over the past two decades have led to genuine participation in the labour market; however, it has not protected them from getting into unemployment. In 2019, unemployment rose steadily to over 40% of the total female labour force, but women with higher education are more likely to join the labour market than other educational groups, with women in the labour market accounting for 42.7% of all women with 13 years of education and more, while the percentage of women participation in other educational groups decreased, compared to 18.9% among men participating in the labor forces of the same educational category.
- Women are the most dominant in some specializations in the academic year 2018/2019, as the percentage of female students in the specialization of education, arts and human sciences, natural sciences, mathematics, statistics, health and well-being, business, administration and law rose.
- An improvement in the enrollment percentages among females compared to males in specialization that were classified for a long time as specializations for males, such as ICT, engineering majors, manufacturing, construction, agriculture, forestry, fisheries, veterinary and lastly services. This might be due to considerations related to available job opportunities for graduates of such majors, or because females now have this intension to challenge the traditional work division between the two sexes.

- The highest rates of unemployment were recorded among arts and human majors compared to scientific majors that females are enrolled in, as it is considered as the main reason of females joining unemployment among graduates holders of scientific intermediate diploma or higher.

3.4 مقارنة العلاقة بين التعليم العالي والعمل من منظور النوع الاجتماعي

يقدم هذا الفصل تحليلاً من منظور النوع الاجتماعي للعلاقة بين التعليم العالي وسوق العمل في السياق الفلسطيني. ينطلق الفصل من الافتراض بأن عملية تحليل قضايا النوع الاجتماعي المتعلقة بقطاعي التعليم العالي وسوق العمل والتقاطع بينهما لا بد أن تبدأ بوضع هذه القطاعات في سياق نشأتها وتطورها والشكل الذي اتخذته في الواقع الفلسطيني المستعمر بأبعاده السياسية والاقتصادية والاجتماعية، فالنوع الاجتماعي ودينامياته ترتبط وتتفاعل مع البنى الهيكلية لهذه القطاعات. كما يفترض الفصل بأن بعد النوع الاجتماعي حاضر ومتضمن في سياسات وممارسات السلطة الفلسطينية المتعلقة بهذه القطاعات وليس فئة تحليل مستقلة لاحقة. وبالتالي يقدم الفصل عرضاً موجزاً لبنية مؤسسات التعليم العالي وسوق العمل الفلسطيني إضافة للسياسات الحكومية المتعلقة بالتعليم العالي وسوق العمل وحضور بعد النوع الاجتماعي فيها.

يبدأ الفصل بتناول التعليم العالي الفلسطيني وأهدافه كما جاءت في الخطة الاستراتيجية لقطاع التعليم العالي والبحث العلمي للأعوام 2020-2023، الصادرة عن وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، من جهة، وبنية الاقتصاد وسوق العمل الفلسطيني، لفهم السياق الذي يحكم التقاطع ما بين التعليم العالي وسوق العمل والنوع الاجتماعي. ثم يقدم الفصل تحليلاً للإحصاءات التي تعكس المعضلة الشائعة المتمثلة بارتفاع نسبة الإناث في مؤسسات التعليم العالي وانخفاض مشاركتهن في سوق العمل بارتباطها بالبنى والسياسات، ففي الوقت الذي يشكل فيه التعليم شرطاً أساسياً للنساء للالتحاق بسوق العمل، يكون التعليم العالي أيضاً سبباً في بطالة بنسبة عالية بين النساء الفلسطينيات نتيجة لبنية سوق العمل المشوه والتابع الذي تسعى خطط التعليم العالي لرفده بقوة العمل.

4.4 التعليم العالي الفلسطيني

بعيد النكبة والفقدان الفلسطيني، تحول التعليم العالي إلى قيمة عليا بالنسبة للأسر الفلسطينية، وانعكس ذلك في النسب العالية لخريجي الجامعات الفلسطينيين⁸⁵، الذين تخرجوا من الجامعات العربية والأجنبية في ظل غياب مؤسسات التعليم العالي الفلسطينية. نشأت مؤسسات التعليم العالي الفلسطينية في الأراضي المحتلة عام 1967 خلال سبعينات القرن الماضي في سياق النضال التحرري من الاستعمار، حيث جاء تأسيسها نتيجة لمحاولات الاحتلال السيطرة على كافة مناحي حياة الفلسطينيين وتحويلهم إلى قوة عمل رخيصة خدمة لاقتصاده. أديرت مؤسسات التعليم العالي الفلسطينية من مجالس أمناء وتم إنشاء مجلس التعليم العالي في العام 1977 للتنسيق بين مؤسسات التعليم العالي الناشئة. مكن نشوء الجامعات الفلسطينية أبناء الطبقات الشعبية من الانخراط فيها وفتح المجال لانخراط الفتيات الفلسطينيات من كافة الطبقات في التعليم العالي، وقد لعبت مؤسسات التعليم العالي دوراً مركزياً في بلورة الهوية الوطنية، فتأسسها لم يأت تلبية لحاجة السوق المسيطر عليه من قبل الاحتلال بل هدف لتعزيز الهوية الوطنية، وقد حظيت مؤسسات التعليم العالي بدعم مالي من منظمة التحرير الفلسطينية⁸⁶. تعرضت مؤسسات التعليم العالي منذ تأسيسها لمحاولات التحكم والتضييق من قبل قوات الاحتلال، كان أبرزها قرار سلطات الاحتلال إغلاق كافة الجامعات والمعاهد بعد اندلاع انتفاضة العام 1987.

عقب اتفاقات أوسلو تم نقل مسؤولية التعليم للسلطة الفلسطينية وأنشأت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي عام 1996 لتشرّف على التعليم العالي الفلسطيني. صدر قانون التعليم العالي رقم (11) عام 1998، والذي حدد أهداف التعليم العالي ودور

Abu Lughod, Ibrahim. 2000. Palestinian Higher Education: National Identity, Liberation, and Globalization. *Boundary 2*, 27.1. p. 75-85

Mar'i, Sami. 1978. *Arab Education in Israel*. Syracuse, N.Y.: Syracuse University Press. 95.

⁸⁶ محمد، جبريل وبطة، هند. 2019. التعليم العالي الفلسطيني بين الحق فيه وفوضى السوق. رام الله-فلسطين: مركز بيسان للبحوث والإنماء.

الوزارة وصلحياتها ومستويات التعليم العالي وشهاداته الممنوحة وأنماط التعليم وأنواع مؤسساته، كما صدر قرار بقانون رقم (6) لسنة 2018 بشأن التعليم العالي. في عام 2002، دمجت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي مع وزارة التربية والتعليم في وزارة واحدة، وبعد عام أُعيد تفعيل مجلس التعليم العالي لرسم السياسات العامة، وكذلك تم تفعيل مجلس البحث العلمي لرسم السياسات البحثية ضمن إطار مؤسسات التعليم العالي، وتم إنشاء هيئة الاعتماد والجودة (ACAQ) لترخيص وتقييم واعتماد مؤسسات وبرامج أكاديمية جديدة وقديمة، إضافة إلى إنشاء صندوق إقراض الطالب. وفي عام 2012، أُعيد فصل وزارة التعليم العالي عن وزارة التربية والتعليم، ليعاد دمجها في وزارة واحدة عام 2013⁸⁷، ومن ثم فصلها في العام 2019 حتى اليوم.

بحسب إحصاءات مؤسسات التعليم العالي الفلسطيني للعام الأكاديمي 2018\2019، بلغ عدد مؤسسات التعليم العالي المعتمدة والمرخصة 52 مؤسسة موزعة كالتالي: 15 جامعة تقليدية، 2 جامعة تعليم مفتوح، 17 كلية جامعية، و18 كلية مجتمع متوسطة. 33 من هذه المؤسسات تقع في الضفة الغربية، و17 منها تقع في قطاع غزة، إضافة لجامعة القدس المفتوحة التي تتوزع مراكزها بين الضفة الغربية وقطاع غزة، والجامعة العربية المفتوحة في رام الله. هذا وقد بلغ عدد الطلبة المسجلين والمنتظمين على مقاعد الدراسة في مؤسسات التعليم العالي للعام الأكاديمي 2018/2019، 218.126 طالبا وطلبة (133.613 أنثى و84.513 ذكر)، في إشارة واضحة لارتفاع نسبة الإناث الملتحقات بالتعليم العالي نسبة للذكور. أما من حيث التخصصات فتركز النسبة الأعلى من الإناث في تخصصات الأعمال والإدارة والقانون، التعليم، الصحة والرعاية، والفنون والعلوم الإنسانية⁸⁸.

تقوم الإدارة العامة للتطوير والبحث العلمي في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بإصدار دليل إحصائي سنوي لمؤسسات التعليم العالي الفلسطينية. يتناول الدليل إحصائيات وبيانات الطلبة الجدد، والطلبة المسجلين، والطلبة المتخرجين، إضافة لإحصائيات وبيانات تتعلق بالعاملين في مؤسسات التعليم العالي. وفي حين يوفر الدليل بيانات مفصلة حسب الجنس (Sex-Disaggregated Data)، والتي تشكل مرجعاً مهماً للباحثين المهتمين بمؤسسات التعليم العالي والنوع الاجتماعي، إلا أن الدليل لا يقدم بيانات مفصلة حسب أبعاد اجتماعية-اقتصادية أخرى، كالموقع الطبقي، والتي تتقاطع مع الجنس لتشكيل التجارب المرتبطة بالنوع الاجتماعي. وفي حين تشكل الإحصائيات المفصلة حسب الجنس مرجعاً مهماً، إلا أنها لا تشكل ضماناً لكون آليات جمع المعطيات المستخدمة لإنتاج البيانات تعكس قضايا وأدوار وعلاقات النوع الاجتماعي واللامساواة القائمة في المجتمع. إضافة لذلك فإن البيانات الإحصائية لا توفر تحليلاً معمقاً لأبعاد النوع الاجتماعي المرتبطة بالتعليم العالي وبتجارب الطلبة والعاملين في مؤسسات التعليم العالي.

خلال فترة استلام السلطة الفلسطينية لمسؤوليات التعليم ما بعد أوسلو تم صياغة عدة خطط استراتيجية لقطاع التعليم، بما فيه التعليم العالي، كان آخرها الخطة الاستراتيجية لقطاع التعليم العالي والبحث العلمي للأعوام 2020-2023. تحدد الخطة الاستراتيجية رؤيتها لقطاع التعليم العالي والبحث العلمي بالتالي:

تهدف الوزارة ومن خلال تدخلاتها المختلفة إلى تحقيق تعليم عال يتصف بالجودة والشمولية والمرونة والقدرة على استيعاب التغيرات المختلفة في مجال التشغيل وعكسها على التخصصات المطروحة، بالإضافة إلى تركيزه على جوانب البحث العلمي

⁸⁷ موقع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي <http://www.mohe.pna.ps/moehe/moehecreation>

⁸⁸ وزارة التعليم العالي والبحث العلمي. 2019. الدليل الإحصائي السنوي 2019/2018 لمؤسسات التعليم العالي الفلسطينية رام الله، فلسطين.

التطبيقي المرتبط باحتياجات سوق العمل ومؤسساته، كما ويطمح هذا النظام إلى إكساب خريجه الكفاءات والمهارات المطلوبة لسوق العمل بجميع أنواعها (الفنية والمنهجية والشخصية والاجتماعية)، ويحقق هذا التعليم متطلبات التشغيل من حيث التخصصات المطروحة بما يدعم تطور المجتمع وتنميته في المجالات المختلفة مما يجعل منه تعليماً مميزاً ذو جودة عالية⁸⁹.

تعكس هذه الرؤية توجه وزارة التعليم العالي والبحث العلمي المتناغمة تماماً مع توجهات السلطة الفلسطينية القائمة على تعزيز سياسات الليبرالية الجديدة في كافة القطاعات بما فيه القطاع التعليمي تحت تأثير وضغط المؤسسات المالية الدولية والدول المانحة والمتضاربة مع توجهات ومصالح القوى الليبرالية المهيمنة في السلطة الفلسطينية، دون الأخذ بعين الاعتبار خصوصية الحالة الفلسطينية المستعمرة⁹⁰، ودور التعليم العالي التحرري والمجتمعي.

حددت الخطة الاستراتيجية لقطاع التعليم العالي والبحث العلمي خمسة أهداف تتمثل في: تحسين جودة ونوعية مخرجات التعليم العالي، تيسير التحاق آمن وشامل وعادل، الارتقاء بمستوى البحث العلمي وضمان فاعليته في التنمية المستدامة، الارتقاء بالتعليم التقني كماً ونوعاً، وإصلاح وتطوير إدارة وحوكمة التعليم العالي وضمان استدامته. تتضمن الخطة الاستراتيجية السياسات والأدوات القطاعية، والنتائج والتدخلات القطاعية، ومؤشرات قياس النتائج القطاعية المرتبطة بكل محور أو هدف من أهداف الخطة. تظهر المراجعة الدقيقة للخطة الاستراتيجية أن الخطة حيادية بالنسبة للنوع الاجتماعي وأن البعد الوحيد المرتبط بالنوع الاجتماعي يظهر في بند التدخلات القطاعية المرتبطة بمحور التعليم التقني والمتمثل بالعمل على "زيادة نسبة التحاق الإناث في التخصصات التقنية"⁹¹.

أما أبرز ما في السياسات والتدخلات المحددة في الخطة الاستراتيجية فهو التركيز الحصري على توجيه التعليم العالي وربطه بسوق العمل، وتشجيع مؤسسات التعليم العالي على تنويع مصادر التمويل، في انعكاس واضح لتبني التوجه النيوليبرالي للتعليم العالي الذي يرى بالتعليم سلعة، ويرفع عن السلطة مسؤولية دعم التعليم العالي ما يؤدي بمؤسسات التعليم العالي إلى تبني سياسات تمس بحقوق الطلبة والعاملين في مؤسسات التعليم العالي للتعامل مع أزماتها المالية، الأمر الذي يؤثر سلباً على جودة التعليم والبحث العلمي، ويحرف التعليم عن دوره المجتمعي والتحرري⁹². وبدلاً من أن تقوم مؤسسات التعليم العالي بتخريج طلبة واعين ونقديين للتشوهات الهيكلية الناتجة عن السياسات والممارسات الاستعمارية، تتحول مؤسسات التعليم العالي إلى التركيز على المهارات اللازمة للتنافس في سوق عمل تابع ومشوه وغير قادر على استيعابهم. لهذه التوجهات آثار على النوع الاجتماعي سيتم تناولها في الأجزاء اللاحقة من هذا الفصل.

5.4 سوق العمل الفلسطيني

يعاني الاقتصاد الفلسطيني من تشوهات واختلالات هيكلية ناتجة عن سياسات وممارسات الاحتلال الإسرائيلي الذي عمل منذ عام 1967 على إلحاق الاقتصاد الفلسطيني بالاقتصاد الإسرائيلي، وجعل الاقتصاد الفلسطيني ضعيفاً وتابِعاً وغير قادر على المنافسة، ويتركز نشاطه الأساسي في خدمة الاقتصاد الإسرائيلي بكل تفاصيله. حيث أصدرت سلطات الاحتلال

⁸⁹ وزارة التعليم العالي والبحث العلمي. الخطة الاستراتيجية لقطاع التعليم العالي والبحث العلمي للأعوام 2020-2023.

http://www.mohe.pna.ps/Portals/0/%20%20%20_1.pdf

⁹⁰ أبو عواد، نداء. 2014. الليبرالية الجديدة والتعليم: مضمونها وآثارها في السياق الفلسطيني المستعمر. المستقبل العربي 83-98.

⁹¹ وزارة التعليم العالي والبحث العلمي. الخطة الاستراتيجية لقطاع التعليم العالي والبحث العلمي للأعوام 2020-2023.

http://www.mohe.pna.ps/Portals/0/%20%20%20_1.pdf

⁹² حول هذا التحليل لسياسات التعليم العالي أنظري سلامة، رامي. 2011. تسليع التعليم العالي في سوق محاصر. رام الله- فلسطين: مركز بيسان للبحوث والإنماء. وأبو عواد، نداء.

2014. الليبرالية الجديدة والتعليم: مضمونها وآثارها في السياق الفلسطيني المستعمر. المستقبل العربي 83-98.

الإسرائيلي العديد من الأوامر والتعليمات العسكرية الهادفة للاستيلاء على أكبر قدر ممكن من الأرض والموارد الاقتصادية الفلسطينية، وتوجيه الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية بهدف الاستحواذ عليها ووضعها تحت تصرف الاقتصاد الإسرائيلي، والإبقاء على المناطق المحتلة كسوق محمي لصالح المنتجين الإسرائيليين⁹³.

يتميز الاقتصاد الفلسطيني بهيمنة قطاع الخدمات على القطاعات الأخرى، الأمر الذي بدأ مع الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة في العام 1967. فما بين الأعوام 1967-1993 أسهمت الخدمات بأكثر من 45% من مجموع العمالة الكلية، و50% من الناتج المحلي الإجمالي للأراضي الفلسطينية، وشكلت الخدمات التقليدية المساهم الرئيسي في قطاع الخدمات. هذا ولم يطرأ تغيير على هيكلية الاقتصاد الفلسطيني مع نشوء السلطة الفلسطينية عقب اتفاقيات أوسلو في العام 1994 من حيث الاعتماد على القطاع الخدمي، بل توسعت حصة الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي وفي العمالة والتوظيف على حساب القطاعات الاقتصادية الإنتاجية، الأمر الذي يؤثر سلباً على الاقتصاد ويقلص إمكانيات خلق فرص عمل مستدامة⁹⁴.

يعزى التشوه الهيكلي المستمر في بنية الاقتصاد الفلسطيني تحت السلطة الفلسطينية إلى القيود المرتبطة بنشوء السلطة كما حددتها اتفاقيات أوسلو بما فيها بروتوكول باريس الاقتصادي الذي أدى بالسلطة الفلسطينية إلى ممارسة وظيفتها ضمن الإطار والضوابط الإسرائيلية -المتتمثلة في سياساتها الاقتصادية والأمنية- المقيدة لسياسات السلطة الفلسطينية وبناها المؤسسية، ولم تستطع، منذ البداية، مقاومة هذه السياسات، ما أدى إلى مزيد من التشوه في هيكل الاقتصاد الفلسطيني، الذي بدوره عمق من التبعية للاقتصاد الإسرائيلي⁹⁵. في الأجزاء التالية من هذا الفصل نقدم عرضاً وتحليلاً للإحصاءات المتعلقة بمشاركة النساء في سوق العمل حسب القطاعات المختلفة وتقاطعات البنية الاقتصادية التابعة والهشة مع المحددات الاجتماعية والثقافية المرتبطة بالنوع الاجتماعي وأثرها على انخفاض مشاركة النساء الفلسطينيات، بما فيهن النساء ذوات شهادات جامعية، في سوق العمل.

6.4 معضلة التعليم العالي والعمل والنوع الاجتماعي

منذ عدة عقود يواجه المجتمع الفلسطيني عموماً والنساء الفلسطينيات على وجه التحديد معضلة متفاقمة تتعلق بتدني مشاركة النساء الفلسطينيات في سوق العمل، وارتفاع نسب البطالة في صفوفهن، وذلك على الرغم من مستويات التعليم العالي التي يتسمن بها. وتتعدد التحليلات والتصورات للعوامل المسببة لهذه المعضلة وكيفية تخطيها. فكما يوضح جدول (1) أدناه، شهد التعليم العالي توسعاً وزيادة كبيرة في عدد طلبته، وخاصة الطالبات، حيث ارتفعت أعدادهن من 100.006 في 2009/2008 إلى 133.613 طالبة في 2019/2018، بينما ارتفع عدد الطلاب الذكور من 80.007 إلى 84.513 طالباً في نفس الفترة. ونلاحظ هنا تعمق الفجوة الجندرية، إذ وصلت إلى 158.1 في 2019/2018، مقارنة بـ 125 في 2009/2008⁹⁶ لصالح الإناث (انظر/ي أيضاً الجدول 1 في الملحق). ولا بد من الإشارة هنا إلى أن زيادة أعداد الطالبات في التعليم العالي لم تعني بالضرورة التحول الجذري في نوعية التعليم أو التخصصات التي تلتحق فيها الفتيات، أو حتى التمثيل في الهيئات واللجان الطلابية المختلفة، أو العدالة في الامتيازات والحقوق، والتي لسنا هنا في معرض نقاشها جميعاً.

⁹³ الصوفي، أشرف. 2014. الاقتصاد الفلسطيني بين التبعية والتحرر: قطاع التجارة الخارجية كنموذج. رسالة دكتوراه: جامعة باجي مختار عنابة.

⁹⁴ الفلاح، بلال. 2013. قطاع الخدمات الفلسطيني: بنيته وأثره الاقتصادي. معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية - ماس. ص. ix-viii.

⁹⁵ الأغا، سعيد والحلي، مادلين. 2019. سياسات معالجة تشوه هيكل الاقتصاد الفلسطيني لبناء اقتصاد مقاوم. المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الإستراتيجية - مسارات.

⁹⁶ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. 2020. المرأة والرجل في فلسطين: قضايا وإحصاءات، 2019. رام الله - فلسطين.

جدول (1): أعداد الطلبة المسجلين في مؤسسات التعليم العالي الفلسطينية وفقاً للجنس في الأعوام 2009/2008 و2019/2018⁹⁷

الجنس	2009/2008	2019/2018
الذكور	80,007	84,513
الإناث	100,006	133,613
المجموع	180,013	218,126
نسبة الإناث/الذكور	125	158.1

كان من المتوقع أن يؤدي ارتفاع التحاق الإناث في التعليم العالي في السياق الفلسطيني إلى زيادة مشاركتهن في سوق العمل، وأن تتراجع نسبة البطالة في صفوفهن، لكن الدلائل على أرض الواقع كانت مخالفة لهذه التوقعات. تعتبر مشاركة المرأة الفلسطينية في سوق العمل من أدنى المستويات في العالم العربي والعالم بشكل عام (لمزيد من المعلومات أنظر/ي للملحق شكل (1)). فمذ المسح الأول للقوى العاملة الذي أجراه الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني في عام 1995، أظهرت الإحصاءات إنخفاض مشاركة المرأة في سوق العمل، حيث بلغت 11.2% من إجمالي القوى العاملة النسائية⁹⁸. ومنذ ذلك الوقت لم يتغير الوضع كثيراً، حيث لم تتجاوز مشاركتها الحالية 21% من إجمالي القوى العاملة النسائية، وهو تحسن متواضع خلال ما يقارب ربع قرن من الزمن⁹⁹ في ظل السلطة الفلسطينية. ومما يزيد الوضع تعقيداً الارتفاع المطرد في معدلات البطالة التي تخطت 40% من مجموع القوى العاملة النسائية في عام 2019، مقابل حوالي 16% من مجموع القوى العاملة النسائية في عام 1995، وهي حالياً الأعلى على الإطلاق في المنطقة العربية (لمزيد من المعلومات، أنظر/ي للملحق شكل رقم 2). وكانت وما زالت نسب البطالة الأعلى في صفوف النساء الحاصلات على 13 عاماً دراسياً فأكثر مقارنة مع باقي الفئات التعليمية.

إن فهم هذا التناقض في السياق الفلسطيني يحتاج إلى فحص وتحليل شامل ومتعمق لعلاقات التعليم والاقتصاد وسوق العمل والنوع الاجتماعي. تقدم إحصاءات تقارير الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني دليلاً واضحاً على أنه في العقود الماضية، كان التعليم بشكل عام والتعليم العالي على وجه التحديد من أكثر العوامل المحددة لدخول المرأة إلى سوق العمل، إلا أنه بات أكثر أهمية في السنوات الحالية.

كما هو مبين في الجدول (2)، تشير البيانات إلى أن حوالي 33.6% من النساء المشاركات في القوى العاملة في الضفة الغربية في عام 1996 حصلن على تعليم أعلى من التوجيهي مقابل حوالي 14.2% من الرجال. وفي قطاع غزة، حصلت 68.1% من القوى العاملة النسائية على تعليم عالي مقابل 17.2% من القوى العاملة الذكور. يلاحظ أن التعليم لم يكن محددًا أساسياً لدخول الذكور في سوق العمل، حيث تراوح المستوى التعليمي الذي بلغه الذكور المشاركين في القوى العاملة بين التعليم الابتدائي والمتوسط، حيث بلغ 51.1% من مجموع القوى العاملة الذكورية في الضفة الغربية، و45.3% من مجموع القوى العاملة في قطاع غزة¹⁰⁰. وتؤكد البيانات السابقة على أن التفاوت والتباين في أهمية التعليم كمحدد لدخول

⁹⁷ المصدر السابق، الأرقام الواردة في هذا الجدول مستخلصة من جدول 12 (ص 55).

⁹⁸ دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، 1998. مسح القوى العاملة: التقرير السنوي: 1996. رام الله- فلسطين.

⁹⁹ المصدر السابق.

¹⁰⁰ دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، 1998. المرأة والرجل: اتجاهات وإحصاءات. رام الله فلسطين.

سوق العمل لم يقتصر على البُعد الجندي، بل تباينت وتفاوتت أهمية التعليم إقليمياً أيضاً في تلك الفترة في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، فالتعليم كان عاملاً حاسماً لدخول النساء في قطاع غزة لسوق العمل، وبصورة أقل حدة في الضفة الغربية.

جدول (2): توزيع القوة العاملة المشاركة وفقاً للمنطقة، سنوات الدراسة والجنس، 1996¹⁰¹

قطاع غزة		الضفة الغربية		المستوى التعليمي
الإناث	الذكور	الإناث	الذكور	
2.5	14.7	24.2	13.8	بلا
2.5	20.6	15.8	26.6	ابتدائي
9.8	24.7	11.4	24.5	إعدادي
-	0.1	5.3	7.7	ثانوي
17.1	22.7	9.7	13.2	توجيهي
38.3	6.1	19.6	6.6	تعليم متوسط
29.8	11.1	14.0	7.6	بكالوريوس فأعلى
100	100	100	100	المجموع

ملاحظة (-): عدم وجود عدد كافي من المشاهدات

تدني المستوى التعليمي للنساء في تلك الفترة لم يحرمهن من المشاركة في سوق العمل، حيث أن حوالي ربع القوى العاملة النسائية في الضفة الغربية كانت من النساء اللواتي لم يتمكن من الالتحاق بالتعليم الرسمي، ونصفهن كان يقل مستوى تعليمهن عن الدراسة الثانوية (أي إعدادي فأقل) كما يوضح جدول (2) أعلاه، مقابل حوالي 15% من مجموع القوة العاملة النسائية في قطاع غزة. ويعود ذلك بالأساس إلى تداخل وتشابك التعليم مع هيكل الاقتصاد وقطاعاته الإنتاجية، في تشكيل القوة العاملة، وتوفير فرص العمل لكل من النساء والرجال، وبشكل أكثر حدة بالنسبة لعمالة النساء بالمقارنة مع الرجال. فالتعليم ليس المحدد الوحيد لطبيعة مشاركة النساء في سوق العمل، ولكن بنية الاقتصاد الفلسطيني وقطاعاته المختلفة، وكذلك التباين في طبيعة القطاعات الاقتصادية في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة خلق متطلبات ومستويات تعليمية مختلفة. شكلت الزراعة قطاعاً إنتاجياً مهماً في نهاية القرن الماضي في الضفة الغربية، على عكس قطاع غزة، وحتى وقت قريب كان القطاع الزراعي مشغلاً أساسياً للنساء (34.1 من القوى العاملة النسائية)، فقد وفر القطاع الزراعي ملاذاً للنساء اللواتي لم يتلقين أي تعليم، أو من ذوات التعليم المتدني، وخاصة المتقدمات في السن منهن، اعتماداً على مهارتهن المكتسبة من الخبرات العملية ومن العائلة¹⁰².

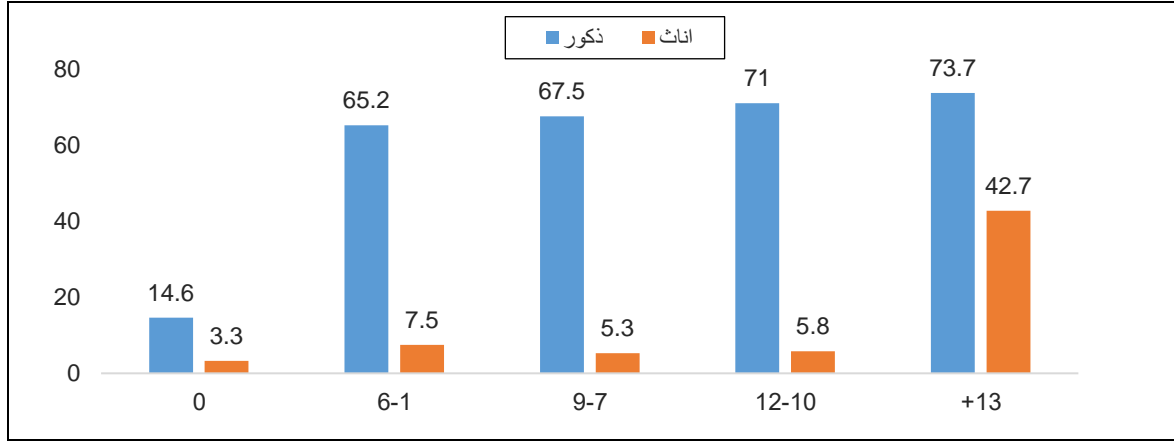
كما ذكرنا سابقاً، فإن العلاقة بين التعليم والعمل والنوع الاجتماعي علاقة متشابكة ومعقدة، والبيانات المتاحة لا تسمح لنا بمقارنة واقع مشاركة المرأة فيما يتعلق بالتعليم في أوائل التسعينيات والوقت الحاضر. لا تتناول البيانات الحالية التفاوت الإقليمي بين الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث تركز على فحص نسبة العاملات في كل فئة تعليمية على حدة، ولا تتناول نسبة النساء الحاصلات على تعليم عالٍ من العدد الإجمالي للقوى العاملة النسائية. مع ذلك، أظهر الشكل أدناه أن النساء الحاصلات على تعليم عالٍ أكثر ميلاً للانضمام إلى سوق العمل مقارنةً ببقية المجموعات التعليمية. بلغت نسبة مشاركة

¹⁰¹ دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية. 1998. المرأة والرجل في فلسطين، اتجاهات وإحصاءات. رام الله- فلسطين.

¹⁰² المصدر السابق.

المرأة في سوق العمل في فئة النساء الحاصلات على 13 سنة تعليم فأكثر (42.7%) من مجموع نساء هذه الفئة التعليمية، فيما تدنت نسبة مشاركتهن في المجموعات التعليمية الأخرى والتي تراوحت بين 3.3% من إجمالي الإناث اللواتي لم يتلقين أي تعليم رسمي، و7.5% من مجموع النساء اللواتي أكملن 1-6 سنوات من الدراسة¹⁰³. فيما لا يشكل التعليم متطلبا أساسيا للذكور للانتحاق بسوق العمل حيث تراوحت نسبة التحاقهم في الفئات التعليمية المختلفة ما بين 65.2% لمن أنهموا سنة دراسية واحد و6 سنوات، وأعلىها 73.7% لمن أنهموا 13 سنة دراسة فأكثر، يستثنى من ذلك فئة من لم يتلقوا أي تعليم، حيث بلغت نسبتهم 14.6 من مجموع الذكور في هذه الفئة التعليمية.

نسبة الأفراد (15 سنة فأكثر) المشاركين في القوى العاملة في فلسطين حسب الجنس وعدد السنوات الدراسية، 2019



7.4 التعليم العالي، تخصصاته والنوع الاجتماعي

التعمق في معرفة طبيعة التعليم العالي وتخصصاته باتت من القضايا المهمة للدراسة نظرا لعلاقته المهمة والمتشابكة في سوق العمل، وخاصة بالنسبة للنساء. يوضح الجدول (3) أدناه التضخم في أعداد الطلبة الملتحقين بمؤسسات التعليم العالي الفلسطيني خلال العقد الماضي، حيث ارتفع مجموعهم من 180,013 طالب وطالبة في عام 2009/2008 إلى 218,126 في العام الدراسي 2019/2018. كما يبين فجوة النوع الاجتماعي المستمرة بالانتساع لصالح النساء، حيث ارتفعت من 125.0 في عام 2009/2008 إلى 158.1 لعام 2019/2018¹⁰⁴.

¹⁰³ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. 2020. إحصاءات المرأة والرجل في فلسطين: قضايا وإحصاءات، 2020. رام الله- فلسطين.

¹⁰⁴ المصدر السابق.

جدول (3): أعداد الطلبة الملتحقين في مؤسسات التعليم العالي الفلسطينية حسب التخصص والجنس في الأعوام الدراسية 2009/2008 و 2018/2019

2019/2018			2009/2008			التخصصات
نسبة الطالبات الى الطلاب	إناث	ذكور	نسبة الطالبات الى الطلاب	إناث	ذكور	
361.8	27,724	7,662	248.5	45,956	18,493	التعليم
296.5	16,599	5,598	188.3	10,719	5,694	الفنون والعلوم الإنسانية
176.5	7,995	4,529	101.7	8,788	8,640	العلوم الاجتماعية والصحافة والإعلام
114.2	33,872	29,662	61.5	14,450	23,483	الأعمال والإدارة والقانون
265.4	5,610	2,114	196.6	3,209	1,632	العلوم الطبيعية والرياضيات والإحصاء
76.3	4,805	6,300	63.4	3,267	5,151	تكنولوجية الاتصالات والمعلومات
59.5	7,514	12,629	45.2	3,692	8,164	الهندسة والتصنيع والبناء
58.7	495	843	22.9	171	746	الزراعة والحراجة ومصائد الأسماك والبيطرة
216.3	26,628	12,312	128.1	8,195	6,399	الصحة والرفاه
40.7	539	1,325	35.0	129	369	الخدمات
119.0	1,832	1,539	115.7	1,430	1,236	مجالات أخرى
158.1	133,613	84,513	125.0	100,006	80,007	المجموع

يبين جدول (3) أن نوعية التخصصات الأكاديمية ما زالت تشكل أحد مجالات التفاوت الأساسية بين الجنسين في التعليم العالي، ولكن خيارات الطلبة تتشكل بفعل مجموعة من العوامل. يحدد التعليم الثانوي وتفرعاته، وكذلك معدلات شهادة الثانوية العامة بصورة أساسية خيارات الطلبة من كلا الجنسين للالتحاق بالتعليم الجامعي. وتشير الإحصاءات أن الإناث تهيمن على الفرع الأدبي في التعليم الثانوي، فيما هيمن الذكور ولعقود طويلة على الفرع العلمي، ولكن الوضع بدأ يتغير خلال الأعوام القليلة الماضية لصالح الإناث. ويلاحظ أن الإناث غالباً ما تحصل على أعلى الدرجات في شهادة الثانوية العامة لكلا الفرعين، وهو ما ييسر لهن الالتحاق بالتخصصات المرغوبة، والمتاحة لهن في مؤسسات التعليم العالي. بالتأكيد أن التحاق الإناث في الفرع الأدبي يحد من خياراتهن للتخصصات الجامعية، ولكن التمييز الجندي والتوقعات المستقبلية لطبيعة الوظائف التي يمكن أن تلتحق فيها الخريجات، نظراً لتقسيم العمل على أساس الجنس، وكذلك طبيعة الوظائف التي يوفرها سوق العمل، كل ذلك يسهم في توجيه خيارات الإناث لنوعية التخصصات التي يمكن أن يلتحقن بها.

بالعودة للأعداد الملتحقة بالتخصصات المختلفة نجد الطالبات قد هيمن على تخصصات العلوم الاجتماعية والإنسانية والتعليم، وهي تخصصات ترتبط بالأدوار التقليدية للنساء. استقطب تخصص التعليم أكبر عدد من الطالبات في العام الأكاديمي 2009/2008، حيث بلغ عددهن 45,956 طالبة، يليه تخصص الأعمال والإدارة والقانون بواقع 14,450 طالبة، من ثم تخصص الفنون والعلوم الإنسانية 10,719 طالبة، والعلوم الاجتماعية والصحافة والإعلام بواقع 8,788 طالبة. أما أقل التخصصات استقطاباً للطالبات فكانت تخصص الخدمات بواقع 129 طالبة، وتخصص الزراعة والحراجة ومصائد الأسماك والبيطرة 171 طالبة. فيما استقطبت تخصصات الأعمال والإدارة والقانون العدد الأكبر من الطلبة الذكور. ونلاحظ من الجدول أن النسبة الأعلى للطالبات إلى الطلاب كانت في مجال التعليم، حيث بلغت نسبتهم إلى الطلاب 248.5. وسجلت

الطالبات نسب أقل في التخصصات العلمية والتقنية، التي تصنف اجتماعياً بأنها تخصصات ذكورية، كونها تتطلب الانخراط في أعمال وأنشطة غير ملائمة اجتماعياً لعمل المرأة من منظور مجتمعي بطريقتي أو يتعارض مع دورها الإنجابي وواجباتهن المنزلية، مثل العمل في الورش بالنسبة لبعض خريجي كلية الهندسة المدنية والميكانيك، أو إمكانية العمل لساعات غير محددة أو العمل الليلي الميداني لخريجي التكنولوجيا والاتصالات والمعلومات. بلغت نسبة الطالبات إلى الطلاب في تخصص الهندسة والتصنيع والبناء 45.2، و63.4 في تخصص تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات. والمستغرب هو نسبة الطالبات المتدنية لنسبة الذكور في تخصص الزراعة والحراجه ومصائد الأسماك والبيطرة، علماً بأن القطاع الزراعي ما زال يُعتبر المشغل الثاني للقوى العاملة النسائية بالرغم من انكماش هذا القطاع، ولكن ربما ما زال المنظور السائد لعمل المرأة الزراعي باعتباره يعتمد مهارة مكتسبة تقليدياً في إطار العمل العائلي وامتداداً لدورها الإنجابية، فيما العمل الزراعي التخصصي والأكاديمي والذي يعتمد على مهارات عالية هو تخصص ذكوري.

يُبين الجدول السابق أنه خلال الفترة ما 2009/2008 و2019/2018، تراجعت أعداد الطلبة الملتحقين بتخصص التعليم من كلا الجنسين، لصالح تخصصات الأعمال والإدارة والقانون، وكذلك تخصص الصحة والرفاه. ويلاحظ من خلال الجدول استمرار هيمنة النساء على بعض التخصصات في العام الدراسي 2019/2018، فقد ارتفعت نسبة الطالبات إلى الطلاب من 248.5 إلى 361.8 في تخصص التعليم، وكذلك في الفنون والعلوم الإنسانية، فارتفعت النسبة من 188.3 إلى 296.5، وفي العلوم الطبيعية والرياضيات والإحصاء من 196.6 إلى 265.4، والصحة والرفاه من 128.1 إلى 216.3. ومع ذلك، فإن التغيير في طبيعة التفاوت بين الجنسين خلال العقد الأخير يؤكد مدى تعقيد فهم كيفية اختيار التخصصات ارتباطاً بالنوع الاجتماعي. كسرت الإناث التوازن القديم مع الذكور في العلوم الاجتماعية والصحافة فارتفعت نسبتهم إلى الذكور من 101.7 إلى 176.5.

وانعكست النسبة لصالح الإناث الملتحقات بتخصصات الأعمال والإدارة والقانون (من 61.5 إلى 114.2). وتميل فجوة النوع الاجتماعي للانكماش التدريجي في تخصصات أخرى، حيث تحسنت معدلات التحاقهم مقارنة بالذكور في تخصصات كانت مصنفة لفترة طويلة كتخصصات ذكورية، مثل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، حيث ارتفعت من 63.4 إلى 76.3، وكذلك في تخصصات الهندسة، التصنيع والبناء (من 45.2 إلى 59.5) والزراعة والحراجه ومصائد الأسماك والبيطرة (من 22.9 إلى 58.7) وأخيراً الخدمات (من 35.0 إلى 40.7). ذلك التحسن المتواضع في اتجاه أعداد أكبر من النساء للدراسة في التخصصات الذكورية قد يعود لاعتبارات تتعلق بفرص العمل المتاحة بالنسبة لخريجي تلك التخصصات، أو لوجود ميل لدى الفتيات لتحدي تقسيم العمل التقليدي بين الجنسين.

8.4 البطالة، التعليم والنوع الاجتماعي

تزامنت مستويات التحصيل العلمي المرتفعة والزيادة المتواضعة في مشاركة المرأة في سوق العمل مع ارتفاع معدلات البطالة بينهن، الأمر الذي شكّل بعداً آخر لمعضلة المجتمع الفلسطيني.

جدول (4): التغيير النسبي لمعدلات البطالة في فلسطين لسنوات مختارة منذ 1995-2019¹⁰⁵

السنة	ذكور	إناث	كلا الجنسين
1995	18.3	17.9	18.2
2000	14.4	12.3	14.1
2005	23.7	22.3	23.5
2008	26.5	23.8	26.0
2009	24.1	26.4	24.5
2010	23.1	26.8	23.7
2015	22.9	39.2	25.9
2019	21.3	41.2	25.3

كما ذكرنا سابقاً، يتضح من مسوحات القوى العاملة أن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بدأ في إجرائه منذ عام 1995، ويظهر أنه سجل مستويات عالية من البطالة منذ عام 1995 فبلغت 17.9% من مجموع القوى العاملة النسائية، وجاءت أقل بقليل من معدلات انتشارها بين الذكور في ذلك العام، حيث بلغت حوالي 18.3% من مجموعة، ويمكن القول أن فجوة النوع الاجتماعي كنت ضئيلة جداً في تلك الفترة، وقد تراوح الفرق بين معدلات البطالة للذكور والإناث بين 1-2% فقط¹⁰⁶. استمرت الفجوة بين الجنسين بالانتساع بشكل مطرد لصالح الرجال حتى عام 2008، في حين تم تعديله منذ ذلك الحين لصالح النساء، حيث أن معدلات البطالة بين النساء (41.1% من إجمالي النساء المشاركات في القوى العاملة) تقارب ضعف معدلات الرجال (21.3%).

توضح الإحصاءات في تقرير الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (1998) التباين الإقليمي بين الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث سجلت بطالة النساء في قطاع غزة أضعاف نسبتها في الضفة الغربية¹⁰⁷. ويمكن تفسير ذلك، ارتباطاً ببنية الاقتصاد وطبيعة قطاعات العمل في كلا المنطقتين، حيث أفضت السياسات الاستعمارية الاقتصادية على مدار العقود الماضية، والحروب التدميرية المتتالية (2008، 2012، 2014) التي شنها الاستعمار الاستيطاني ضد قطاع غزة إلى تدمير القطاعات الإنتاجية هناك، وخاصة القطاع الزراعي. كما ساهم الحصار المفروض على قطاع غزة منذ عام 2007 من عدة أطراف، إلى تعميق تهميش وتدمير البنية الاقتصادية القائمة. وعليه بات قطاع الخدمات هو المشغل شبه الوحيد للنساء في قطاع غزة في تلك الفترة، بعكس الضفة التي شكل القطاع الزراعي ملاذاً لنسبة عالية من النساء إلى جانب قطاع الخدمات. وقد تضاعفت نسب البطالة حالياً في قطاع غزة مقارنة مع الضفة الغربية، فوفقاً لآخر تقارير مسوحات القوى العاملة، فقط بلغت نسبة البطالة في قطاع غزة 45.1% من مجموع القوى العاملة هناك، مقابل 14.6% في الضفة الغربية. وكان التباين الجندي واضحاً في كلا المنطقتين، حيث بلغت نسبة بطالة النساء في الضفة الغربية 25.8% مقابل 12.1% للرجال، أما في قطاع غزة فوصلت نسبة بطالة الإناث إلى 63.7% (ربما تكون الأعلى عالمياً)، مقابل 39.5% للرجال¹⁰⁸.

¹⁰⁵ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. مسوحات القوى العاملة: التقارير السنوية لعدة سنوات.

¹⁰⁶ دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية. 1998. المرأة والرجل في فلسطين، اتجاهات وإحصاءات. رام الله- فلسطين.

¹⁰⁷ المصدر السابق.

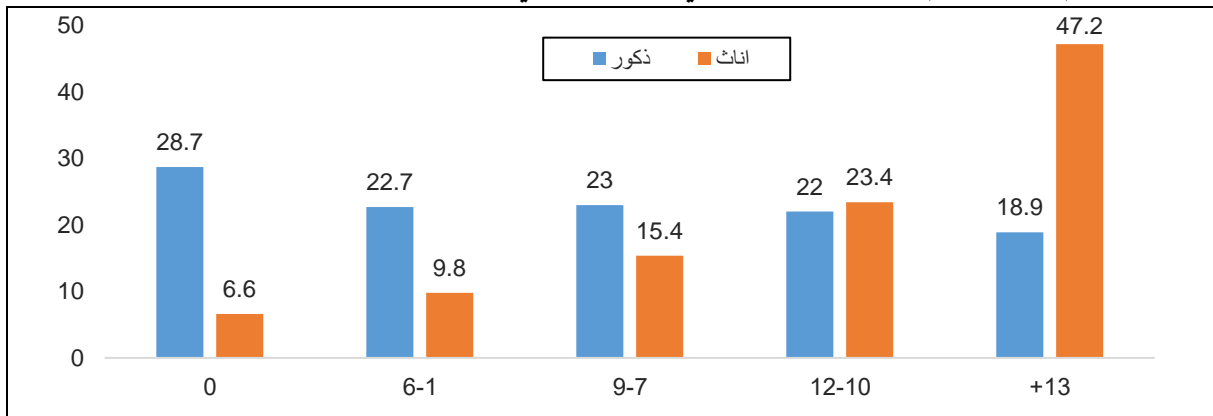
¹⁰⁸ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. 2020. مسح القوى العاملة، التقرير السنوي: 2019. رام الله- فلسطين.

جدول (5): التوزيع النسبي للعاطلين عن العمل حسب سنوات الدراسة، والمنطقة، والجنس، 1996

قطاع غزة		الضفة الغربية		عدد سنوات الدراسة
إناث	ذكور	إناث	ذكور	
0.0	2.8	3.2	1.8	0
3.4	25.7	10.8	20.9	6-1
3.5	26.0	15.4	33.7	9-7
13.3	30.0	20.5	33.6	12-10
79.8	15.5	50.1	10.0	+13
100	100	100	100	المجموع

لم تُترجم المستويات العالية من التحصيل العلمي العالي للمرأة التي حصدها النساء خلال العقدين الماضيين إلى مشاركة حقيقية في سوق العمل، ولم تحميها من الانزلاق إلى البطالة. على العكس من ذلك، ففي عام 2019 كما يتضح من الشكل ادناه بلغت معدلات البطالة بين القوة العاملة النسائية اللاتي أكملن 13 عامًا دراسيا وما فوق 47.2%، مقابل 18.9% بين الرجال المشاركين في القوى العاملة لذات الفئة التعليمية¹⁰⁹.

معدل البطالة (15 سنة فأكثر) بين الأفراد المشاركين في القوى العاملة في فلسطين حسب الجنس وعدد سنوات الدراسة، 2019



وهي أضعاف مثيلاتها في باقي الفئات التعليمية للنساء، حيث تسجل أدنى النسب لدى النساء اللواتي لم يكملن أي صف دراسي بواقع 6.6%.

أما عن أسباب ارتفاع نسب البطالة في صفوف النساء الحاصلات على التعليم 13 عاما فأكثر، فهناك تصورات وتحليلات متعددة حول الموضوع. فعلى سبيل المثال يشير تقرير الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2020)¹¹⁰ إلى أن القطاع الخاص وعلى الرغم من المستويات العالية لتعليم الفتيات يفضل عمل الذكور في الهندسة والصحافة، والأعمال المهنية بشكل عام، مما يضطر الإناث للالتحاق في أعمال مغايرة لتخصصاتهن كالمهندسات مثلا يذهبن لسلك التعليم. إضافة إلى إن الالتحاق العالي للإناث في التعليم وتخرجهن بنسب عالية يخلق منافسة شديدة بينهن في سوق العمل غير القادر على استيعاب موجات التخرج الكبيرة سنويا¹¹¹.

¹⁰⁹ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. 2020. إحصاءات المرأة والرجل: قضايا وإحصاءات، 2020. رام الله- فلسطين.

¹¹⁰ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. 2020. إحصاءات المرأة والرجل: قضايا وإحصاءات، 2019. رام الله- فلسطين.

¹¹¹ المصدر السابق، ص 81.

ولهذا يوصي تقرير الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بأهمية التوجه للعمل الحر والاعتماد على الذات في زيادة الأعمال خاصة الفتيات اللواتي يتخرجن في مهن هندسية وطبية، وإعلامية وحاسوبية، وتكنولوجيا وغيرها، لما في ذلك من تخفيف على سوق العمل المرهق، وتعجيل في الحصول على دخل ذاتي ينقذ صاحبه من التعرض لمخاطر الفقر. ولكن الفهم المتعمق للبطالة يتطلب تحليلها ارتباطا بالسياق السياسي الاستعماري والاقتصادي والاجتماعي والذكوري والثقافي، الذي شكل سوق العمل وقدراته على توفير فرص العمل لكل من الجنسين.

9.4 البطالة، التخصصات الدراسية والنوع الاجتماعي

يجري تناول نوعية التخصصات التي تلتحق فيها الإناث باعتبارها سببا أساسيا لانزلاقهن لصفوف العاطلين والعاطلات عن العمل، حيث سجلت أعلى معدلات البطالة في التخصصات الأدبية مقارنة بالتخصصات العلمية.

جدول (6): معدل البطالة بين الخريجين الذين يحملون مؤهل علمي دبلوم متوسط فأعلى في فلسطين حسب التخصص والجنس، 2017¹¹²

التخصص	الجنس	
	ذكور	إناث
علوم تربوية وإعداد معلمين	20.1	58.6
علوم إنسانية	14.1	53.8
العلوم الاجتماعية والسلوكية	19.1	56.3
الصحافة والإعلام	31.3	71.7
الأعمال التجارية والإدارية	22.2	59.3
القانون	12.5	28.0
العلوم الطبيعية	14.4	54.0
الرياضيات والإحصاء	24.5	39.2
الحاسوب	20.3	63.6
الهندسة والمهن الهندسية	22.2	49.2
العلوم المعمارية والبناء	21.0	45.8
الصحة	16.5	37.6
الخدمات الشخصية	20.2	40.8
باقي التخصصات	15.8	59.9
المجموع	19.7	54.7

هذا الارتفاع الكبير في نسب العاطلات عن العمل في غالبية التخصصات ربما يكون سببا في بقاء أعداد كبيرة من الخريجات القدامى خارج القوى العاملة النسائية لشعورهن بالإحباط بعد قضاء سنوات عديدة في البحث عن فرصة عمل في مجال تخصصهن، خاصة وأن هناك ما يزيد عن نصف النساء الحاصلات على التعليم العالي هن عمليا خارج سوق، وقد يكون ذلك بالتأكيد لأسباب عديدة، ولكن ربما يكون الشعور بالإحباط هو أحد المسببات.

البيانات المتاحة لا توفر معلومات كافية حول التباين المناطقي ما بين الضفة الغربية وقطاع غزة في طبيعة التخصصات التي يلتحق بها طلبة الضفة الغربية مقارنة مع طلبة قطاع غزة، وكذلك الحال بخصوص نسب البطالة ضمن هذه التخصصات في كلا المنطقتين. كما أن البيانات المتاحة لا توفر معلومات كمية أخرى مهمة حول الخلفية الاجتماعية والاقتصادية للطلبة

¹¹² الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2018. إحصاءات المرأة والرجل: قضايا وإحصاءات، 2018. رام الله - فلسطين.

الخريجين، فمثلا الخلفية الطبقية لهؤلاء الطبقة وكيف يمكن أن تؤثر أصلا على خياراتهم للتخصصات الأكاديمية، بل حتى في دخولهم لمؤسسات التعليم العالي من الأصل، ولأي مدى كان متاحا للفقراء منهم اختيار التخصصات عالية التكلفة. وكيف يمكن لهذه الخلفية الطبقية أن تحد من فرصهم في دخول سوق العمل أو تعزيزها. ومدى امتلاك هؤلاء الطلبة للغة أجنبية كما هو حال طلبة المدارس الخاصة تزيد من فرصهم في الوصول لفرص العمل ذات الامتيازات المرتفعة، وغيرها الكثير من المؤشرات الكمية. علاوة على قضايا أخرى لا يمكن التعمق فيها إلا من خلال دراسات نوعية معمقة تسهم في فهم ديناميكيات النوع الاجتماعي بعلاقتها بالتعليم والعمل وفرص العمل المتاحة في سوق العمل.

وعموما لا تتوفر دراسات تعالج الأسباب المؤدية لارتفاع نسب البطالة بصورة معمقة، ولكن التحليلات تؤكد على عوامل بنيوية مرتبطة بالهيمنة الاستعمارية على الاقتصاد الفلسطيني، وتدمير هذا الاقتصاد وتبعيته، وعدم قدرته على توليد فرص عمل كافية لاستيعاب جميع الخريجين ذكورا وإناثا. وقد يكون وضع الإناث أكثر سوءا في ظل مجتمع أبوي يُعزز التقسيم الأفقي والعمودي لسوق العمل الذي تفرضه مصالح الرأسماليين من أصحاب، والتميز بين الجنسين في فرص التوظيف. وعموما يركز هذا التحليل على ضعف الطلب على القوى العاملة عموما، والقوى العاملة النسائية، بما فيها النساء من خريجات مؤسسات التعليم العالي.

أما التحليلات المنطلقة من جانب العرض فتركز على نوعية التعليم الذي يتلقاه الطلبة، ونوعية التخصصات التي يلتحقون فيها. أشارت دراسة معمقة صادرة مؤخراً عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2020) بعنوان "معالجة الفجوة بين النظرية" التعليم الأكاديمي "والمشاركة" سوق العمل ": دراسة حالة للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني" إلى أن إحدى إشكاليات التعليم بعلاقته مع العمل تكمن في أن الخريجين الجدد يمتلكون المعرفة النظرية، ولكنهم يفتقرون إلى المعرفة العملية، مما يؤدي إلى تكلفة أولية عالية في مكان العمل. فعلى سبيل المثال يعاني الخريجين الجدد من ضعف شديد في المعرفة العملية والمهنية والمهارات اللازمة لتشغيل وإدارة العمليات الإحصائية. على سبيل المثال. وعلى الرغم من أن مؤهلاتهم ودرجاتهم الأكاديمية المتميزة، فقد جرى اختيار الخريجين الحاصلين على أعلى الدرجات، فإن تقارير تقييم أداء خدمتهم في السنة الأولى (سنة أشهر من التدريب كجزء من فترة الاختبار وستة أشهر من التوظيف في الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني يظهر ضعفهم، حيث حصل أكثر من 75% من الموظفين الجدد على درجات منخفضة بشكل استثنائي في نهاية السنة أشهر¹¹³.

لم تنطلق الدراسة في تحليلها من منظور النوع الاجتماعي، وبالتالي ليس واضحا إذا ما كان هناك فروقا كمية أو كيفية ما بين الذكور والإناث المشاركين في الدراسة. فالدراسة لم توضح مثلا، نسبة الخريجات المتقدمات للتدريب، والمشاركات فيه أو مستوى أدائهن في التدريب مقارنة بالخريجين من الذكور، أو الاختلاف في تصوراتهن ورؤيتهن لطبيعة العلاقة بين المعرفة النظرية والمعرفة العملية وأسباب الفجوة بينهما، وغيرها من القضايا. الإشكالية هنا تتمثل في تبني وزارة التعليم العالي لفلسفة التعليم الجديدة وسياسياتها المرتبطة بتصورات البنك الدولي، والتي تركز على تنمية رأس المال البشري في المجالات المتوافقة مع الأتمتة والرقمنة لتعزيز التنمية، بمعزل عن باقي المجالات، بما فيها التنمية الاجتماعية. تحليل السياق الذي يتم فيه تشكل الواقع التعليمي وواقع سوق العمل، وبالتالي العلاقة بينهما تشكل أساسا مهما لفهم هذه العلاقة بصورة عامة، وأيضا من منظور النوع الاجتماعي، فالواقع السياسي الخاضع للهيمنة الاستعمارية تشكل محددا بنيويا لإمكانية تطورهما، العلاقة

¹¹³ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. 2020. معالجة الفجوة بين النظرية" التعليم الأكاديمي "والمشاركة" سوق العمل ": دراسة حالة للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني"

بين التعليم والاقتصاد، بما في ذلك العمل والتوظيف، هي علاقة معقدة ومتشابكة ولا يمكن اختزالها ببعد الفجوة بين النظرية/التعليم والممارسة العملية (العمل)، على الرغم من أهمية هذا البُعد.

10.4 المراجع

- أبو عواد، نداء. 2014. الليبرالية الجديدة والتعليم: مضمونها وآثارها في السياق الفلسطيني المستعمر. *المستقبل العربي* 83-98.
- الأغا، سعيد والحلي، مادلين. 2019. سياسات معالجة تشوّه هيكل الاقتصاد الفلسطيني لبناء اقتصاد مقاوم. المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الإستراتيجية-مسارات.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. 2018. إحصاءات المرأة والرجل: قضايا وإحصاءات، 2018. رام الله-فلسطين.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. 2020. المرأة والرجل في فلسطين: قضايا وإحصاءات، 2019. رام الله-فلسطين.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. 2020. مسح القوى العاملة، التقرير السنوي: 2019. رام الله-فلسطين.
- دائرة الإحصاء الفلسطيني المركزية. 1998. المرأة والرجل: اتجاهات وإحصاءات. رام الله-فلسطين.
- دائرة الإحصاء الفلسطيني المركزية. 1998. مسح القوى العاملة: التقرير السنوي، 1996. رام الله-فلسطين.
- الصوفي، أشرف. 2014. الاقتصاد الفلسطيني بين التبعية والتحرر: قطاع التجارة الخارجية كنموذج. رسالة دكتوراه: جامعة باجي مختار عنابة.
- الفلاح، بلال. 2013. قطاع الخدمات الفلسطيني: بنيته وأثره الاقتصادي. معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية-ماس. ص. ix-viii.
- محمد، جبريل وبطة، هند. 2019. التعليم العالي الفلسطيني بين الحق فيه وفوضى السوق. رام الله-فلسطين: مركز بيسان للبحوث والإنماء.
- سلامة، رامي. 2011. *تسليح التعليم العالي في سوق محاصر*. رام الله-فلسطين: مركز بيسان للبحوث والإنماء.
- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي. 2019. الدليل الإحصائي السنوي 2019/2018 لمؤسسات التعليم العالي الفلسطينية رام الله، فلسطين.

المصادر بالإنجليزية

- Abu Lughod, Ibrahim. 2000. Palestinian Higher Education: National Identity, Liberation, and Globalization. *Boundary 2*, 27.1. p. 75-95.
- Mar'i, Sami. 1978. *Arab Education in Israel*. Syracuse, N.Y.: Syracuse University Press.

مواقع إلكترونية

- موقع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي <http://www.mohe.pna.ps/moehe/moehecreation>
- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي. *الخطة الاستراتيجية لقطاع التعليم العالي والبحث العلمي للأعوام 2020-2023*. http://www.mohe.pna.ps/Portals/0/%20%20%20_1.pdf
- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي. *الخطة الاستراتيجية لقطاع التعليم العالي والبحث العلمي للأعوام 2020-2023*. http://www.mohe.pna.ps/Portals/0/%20%20%20_1.pdf

11.4 الملاحق

جدول (1): الطلبة (بالألف) في التعليم العالي في فلسطين حسب الجنس، أعوام دراسية مختارة¹¹⁴

كليات المجتمع				الجامعات*				العام الدراسي
فجوة الجنس** GPI**	إناث	ذكور	كلا الجنسين	فجوة الجنس** GPI**	إناث	ذكور	كلا الجنسين	
1.25	3.0	2.4	5.4	0.90	39.6	43.9	83.5	2002/2001
1.00	3.0	3.0	6.0	0.97	48.5	50.0	98.5	2003/2002
0.91	4.1	4.5	8.6	0.98	56.3	57.2	113.5	2004/2003
0.78	4.0	5.1	9.1	1.10	67.7	61.5	129.2	2005/2004
0.75	4.8	6.4	11.2	1.15	74.5	64.8	139.3	2006/2005
0.78	5.0	6.4	11.4	1.19	86.1	72.1	158.2	2007/2006
0.60	4.9	8.2	13.1	1.23	92.8	75.3	168.1	2008/2007
0.68	4.7	9.6	11.6	1.34	106.0	79.1	185.0	2010/2009
0.68	5.1	7.5	12.6	1.38	116.9	84.5	201.4	2011/2010
0.75	5.2	6.9	12.1	1.41	119.9	85.2	205.1	2012/2011
0.92	5.9	6.4	12.3	1.48	120.3	81.1	201.4	2013/2012
0.95	5.4	5.7	11.1	1.53	123.0	80.4	203.4	2014/2013
0.92	5.9	6.4	12.3	1.56	127.5	81.6	209.1	2015/2014
1.09	5.9	5.4	11.3	1.57	124.9	79.8	204.7	2016/2015
1.05	5.7	5.4	11.1	1.59	127.4	80.0	207.4	2017/2016
1.05	5.9	5.6	11.5	1.55	128.4	82.9	211.3	2018/2017

* بيانات الجامعات تشمل طلبة الدبلوم المتوسط والباكالوريوس والدراسات العليا في الجامعات التقليدية والتعليم المفتوح والكليات الجامعية

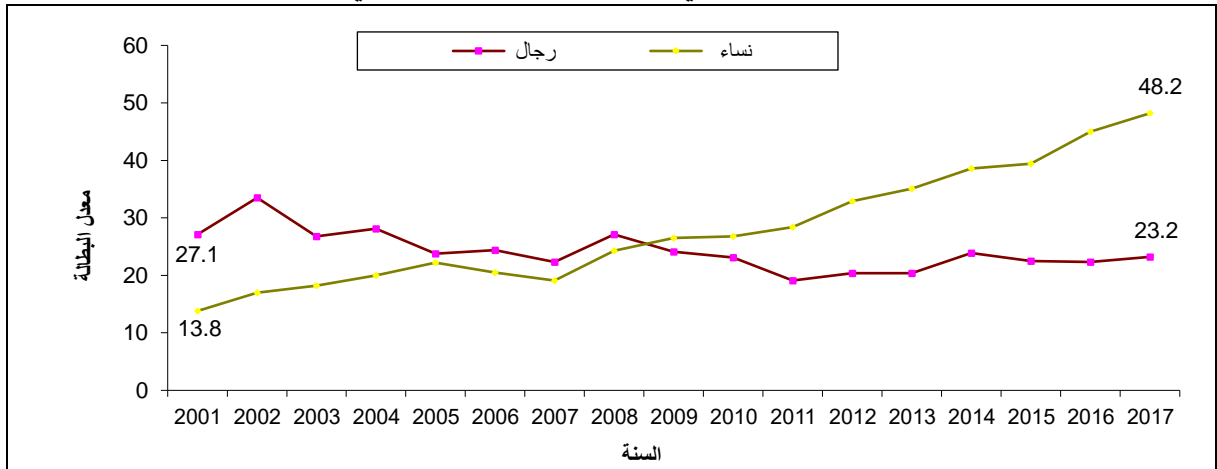
عدد الإناث الملتحقين

= ** فجوة الجنس

عدد الذكور الملتحقين

حيث أقل من 1 لصالح الذكور وأكثر من 1 لصالح الإناث أما القيمة 1 فتعني عدم وجود فجوة.

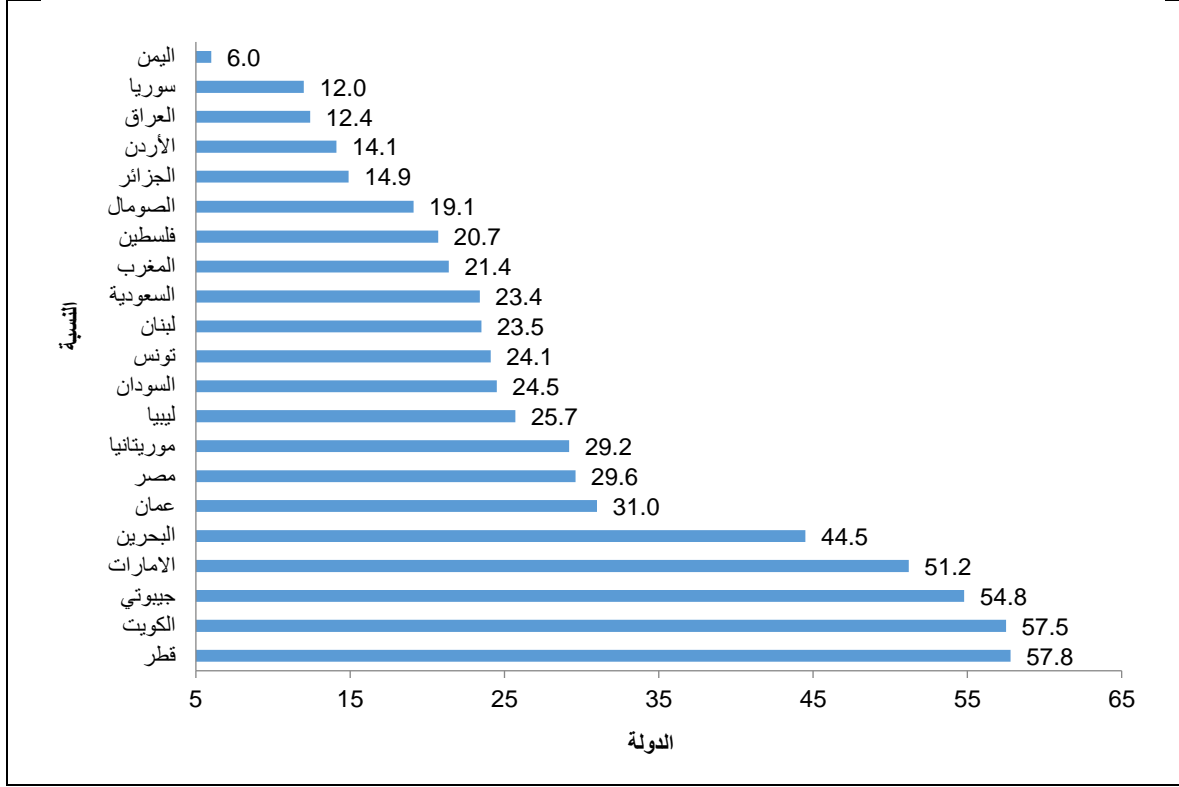
معدل البطالة بين النساء والرجال المشاركين في القوى العاملة (15 سنة فأكثر) في فلسطين، 2001-2017



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2018. إحصاءات المرأة والرجل: قضايا وإحصاءات، 2018.

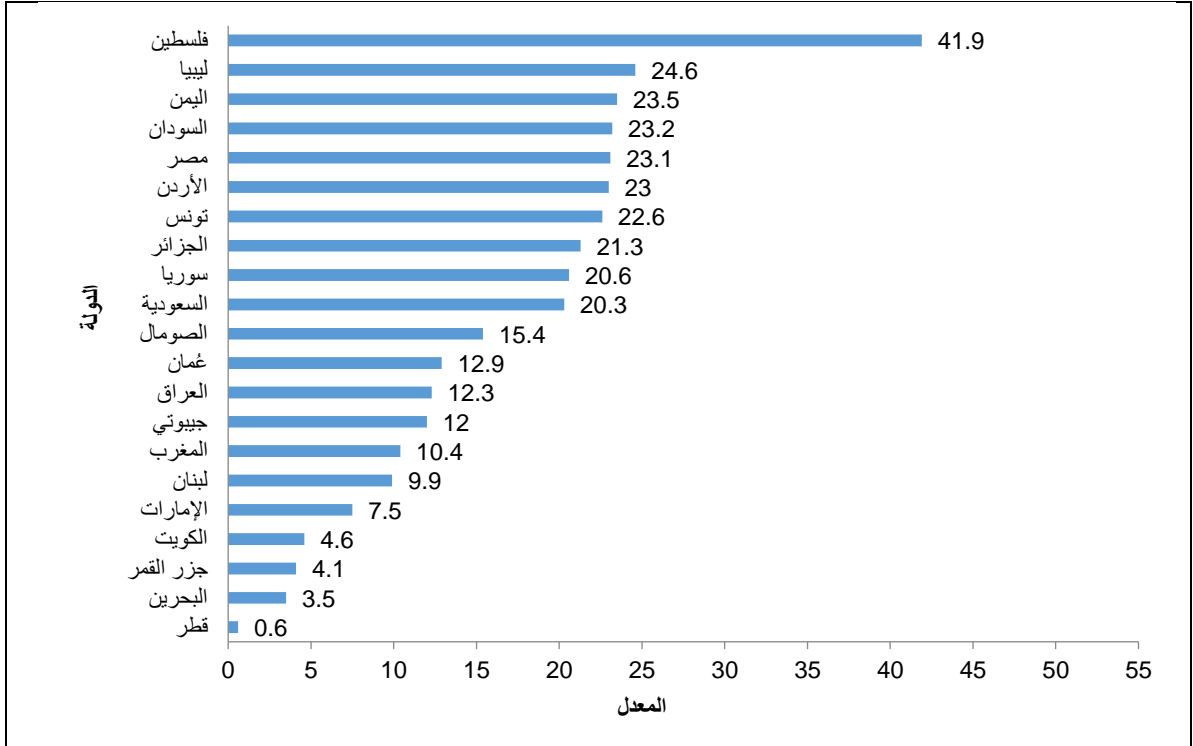
¹¹⁴ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2018. إحصاءات المرأة والرجل: قضايا وإحصاءات، 2018. رام الله - فلسطين.

نسبة مشاركة النساء (15 سنة فأكثر) في القوى العاملة في الدول العربية، 2018



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. 2020. إحصاءات المرأة والرجل: قضايا وإحصاءات، 2019.

معدل البطالة في صفوف النساء في الدول العربية، 2018



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. 2020. إحصاءات المرأة والرجل: قضايا وإحصاءات، 2019.